

دراسات في

فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم

وَدَرْ عَلَى

رؤوف جمال الدين

مؤلف "مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد"

تأليف

الدكتور مصطفى جواد

فهدية الأستاذة الدكتورة سعاد عبد ربه جواد
المليحة الصديقية الحبيب يوسف
باعتبار المسكون مع الدعاء
بالتوفيق وطول العمر

مصطفى جواد

دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والاسم

وَرَدَّ عَلَى

رُؤُوفِ جَمَالِ الدِّينِ

مُؤَلِّفٌ "مُنَاقَشَاتٌ مَعَ الدُّكْتُورِ مُصْطَفَى جَوَادٍ"

تأليف

الدكتور مصطفى جواد

مطبعة أسعد - بغداد

١٩٦٨/١٠٠٠/١٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على خير خلقه أجمعين وسلم على آلِهِ الطيبين الأبرار وصحبه
الصادقين الأخيار •

وبعد فقد أَلَفَ بعض الفضلاء واسمه « الشيخ رؤوف جمال الدين » من
أهل النجف الأشرف كتيباً في النحو والرسم المعروف بالاملاء في عصرنا وسمّاه
« مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد » ، وقد استعان نقابة المعلمين القائمة سنة
خمس وثمانين وثلاثمائة وألف الهجرية على طبعه لنشره ، فعرضته النقابة على
خير ذي علم غزير وفير في ظنّها ، فألفاه صالحاً للنشر مستحقاً للعون الماليّ ،
فنشره موشحاً بالجملة الرسمية « ساعدت نقابة المعلمين في الجمهورية العراقية على
نشره » وأصبحت تلك النقابة « الدوهانية » مشاركة له في المسؤولية الأدبية والتبعة
بين يدي الضمير الأدبيّ العربيّ ، وقد استكتب المؤلف أحد العلماء الفضلاء الفهماء
وهو الشيخ محمد أمين زين الدين مقدّمة لكتيبه هذا ، واستجدى تقريراً له
من عالّمين فاضلين آخرين أحدهما الشيخ العالم الفاضل عبدالمهدي الشيخ مطر ،
وقد قال في أثناء تقرّيره : « وكان جمال الدين في بعض الأحيان يزورني في داري
فيقرأ لي^(١) بعض فصول هذه المناقشات فأرى فيها الشيء الكثير من حسن الأدب
وجمال الأسلوب والتباعد عن غرور المبالغة فهي مناقشات علمية بحتة ومطارات
أدبية لذيذة ، ويجوز أن يكون للدكتور رأي فيها بالموافقة أو على^(٢) الأقل
بالرضا » • ونسب إليّ فيه « جملة كبيرة من الاشتباهات » •

وهذا يعني أن الشيخ الفاضل شاركه في مناقشاته العلمية وارتضاها فهو

(١) أراد « فيقرأ عليّ » •

(٢) أراد « في الأقل » وهو تعبير فصحاء الأمة •

مشارك له في التبعة والمسؤولية أيضاً ، وهذه المناقشات مقصورة على أقوال وآراء ، قلتها وارتأيتها في مراسلة جرت بيني وبين المؤلف ، ولم يذكر لي أنه يريد نشرها ولا أنه عازم عليه ، وكان حسن الأدب يوجب عليه إعلامي بذلك ، لأؤكد الاستدلال ، وأؤيده بالأقوال ، فلا يغافضني هذه المغافضة ، وأيا كان الأمر فقد ظهر الكتيب ونشر وأنا مريض بالقلب^(١) ، فلم أستطع نقاشه ، لشدة المرض الذي أوهنتي وأوهنتني وأنحلني وأضناني ، وقدفني في جحيم من الآلام لا يخبو سعيره ، ولا يقل ضريره ، وقد أعزل الأطباء ، ولم يبق أمل في الشفاء إلا عند ذي الآلاء جل وعلا .

ولما طالت مدة هذه الغلة واستمر هذا الداء العياء خشيت الهلاك وبقاء كلام هذا المناقش الفاضل بلا جواب ، وكان في ذلك خطران أحدهما ما أحدثه نقاشه من الأوهام والمغالطات المضرة بالثقافة النحوية العربية ، والآخر خُصبان العلماء والشداة والمستأدين أن أقواله صحيحة وأني عاجز عن ردّها وبيان زيفها ، فتحاملت على نفسي قبل فوات الأوان وكتبت هذا الردّ عليه ، حرصاً على كرامة النحو وقواعد اللغة العربية ، وإفادة للراغبين في تعرف شيء من « فلسفة النحو والصرف واللغة » وعلى الله تعالى أتوكل فأقول ذاكراً أول مناقشة وهي التي سماها الشيخ المذكور « مناقشات إملائية » :

ذكر في الصفحة الثانية والعشرين وما يليها ان « الكتابة أصبحت بسرّ الزمن علماً وهي إحدى^(*) تلك العلوم العربية فلها ما لباقي أخواتها وأنه يعلم أن الطرق الجيدة هي المشهورة في الاستعمال المتفقة مع القياس ، لكن الطرق المتلوية والشاذة لها من يستعملها ويسلك سبيلها من القدامى والمعاصرين^(٢) ، فابن مضاء القرطبي مثلاً وغيره ممن شدّوا بأقوالهم وخرجوا على إجماع أهل لغتهم لا لدليل سوى اللجوء إلى الظن والتأويل التعسفي البعيد عن واقع اللغة وقواعدها والخروج

(١) قلاب البشر على وزن غراب هو مرض القلب .

(٢) هذا تعريض من الشيخ بمن جادله في هذا الكتيب أو الكتاب .

(*) أراد « أحد تلك العلوم » لأن مفرد العلوم علم وهو مذكر ولا يقال للمذكر إحدى ، وسيأتي إيضاح غلظه هذا في جملة أخرى جاء فيها « إحدى الوجوه » مع أن مفرد الوجوه هو وجه وهو مذكر .

تعمداً على^(١) آراء كبار مؤسسي علومها لسبب نجهله نحن ويعلمه الله وحده » •
فقول لهذا القائل : هل الكتابة الحالية أي رسم الكلمات الحالي المعروف
في عصرنا بالاملاء باق على حاله الأولى منذ وضعت الكتابة واخترت ؟ ولا محيص
له من أن يجيب بقوله « لا » وإنما تطوّرت الكتابة على مرور العصور ، لأن التطوُّر
في الدنيا لا يترك شيئاً إلا أصابه ، ولو كان الحفاظ على الرسم القديم واجباً لكان
رسم كتاب الله العزيز هو المثال الذي لا يخالف ، والامام الذي يجب أن يتبع •

ونقول له أيضاً : أكان الاجماع الذي أشرت اليه صادراً عن اجتماع علماء
اللغة أم كان آراء وحدان وقع ارتضاؤها بعد ثبوت صلاحها ؟ لا نشك في أن
جوابه : إنه كان آراء آحاد منهم وقع ارتضاؤها بالتدريج لظهور صلاحها وبيان
فائدتها ، لأنهم لم يجتمعوا لها ، ولم يذكر في التاريخ أنهم عقدوا لها مجلساً
تداولوا الآراء فيه •

ويقال له بعد ذلك : هل أجمع الكوفيون والبصريون على رسم الكلم العربية
فوقع إجماع يصح أن يسمى « إجماع أهل اللغة » كما سميته ؟ والجواب : لا لم
يجمع الكوفيون والبصريون على رسم الكلم بل اختلفوا فيه كما اختلفوا في المسائل
النحوية وبقي خلافهم معروفاً مسجلاً في الكتب ، ومدروساً في المدارس والمساجد
طوال الدهر ، فلا يصح أن يقال : وقع الاجماع في جميع شؤون اللغة بل يقال :
قال الجمهور وراى الجمهور •

(١) الصواب « عن » يقال « خرج عن الحكم والأمر » لا عليه ، أما قولهم
« خرج على الدولة أو على السلطان » فعلى تأويل العصيان والاباء ، ألا ترى أنه
لا يقال « خرج عن الملك » • أما قوله « خرجوا على إجماع أهل لغتهم » فمعناه
« عملوا بحسب الإجماع » فتأمل ذلك ، وقرأ ما ورد في الصفحة ٢٦ من المجازات
النبوية للشريف الرضي والصفحة ١٥٦ ج ١ من الخصائص لابن جني ، لترى صحة
قولنا • قال الشريف الرضي في شرح الحديث الخاص بالخييل « ظهورها حرز
وبطونها كنز » ما هذا نصه « وهذا القول خارج على طريق المجاز لأن بطون الخيل
على الحقيقة ليست بكنز » أي آت على حسب المجاز ، وقال ابن جني : « وأن
ضيون إنما صح لأنه خرج على الصبحة » •

ونسأل القائل : ما كان المراد بتلك الآراء الفردية في تطوير رسم الكلم أي الاملاء؟ والجواب : هو تحسين قواعد الرسم ومنع اللبس وتسهيل الكتابة والقراءة لأن القراءة المعروفة لا تكون إلا بوجود كتابة ، والعربية الفصيحة أصبح علمها صناعة ومن وسائل إتقان الصناعة إعداد آلياتها وتحسينها ، فالعربي اليوم يستسهل قراءة الكتابة ذات الرسم الميسر ، كما يستسهل قراءة الكتابة المشكولة ، لأن لغته عامية غير معربة وتختلف باختلاف الأقطار ، ودليلنا على ذلك الاستسهال هو ما نشاهده من صعوبة قراءة القرآن الكريم على الذين لم يعلموا قواعد رسمه ولا مرنوا على قراءته •

فللعلماء الحق إذن في ابتداع كل ما يسهل الكتابة والقراءة ويحسن قواعد الرسم ويزيل اللبس منه • قال الرماني في الكلام على « ما » التي هي عوض من « كان » في قول الشاعر :

أبا خراشة أما كنت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع

« فما مفصولة من (أن) في الحقيقة وإن كان بعض الكتاب يكتبها موصولة للادغام ، والأولى أن تفصل ليعين أنهما حرفان ولا يلتبس بقولك (أما) التي هي حرف واحد في قولك : أما زيد فمنطلق^(١) » • وقال أبو الحسين إسحاق بن ابراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب : « والصلاة والزكاة والربا والحياة ، فتكتبه بالواو اتباعاً للمصحف لأن الذين كتبوه على التفخيم كانت لغتهم التفخيم ، ومن الكتاب من يكتبه كله بالألف ، فاذا أضفت ذلك كتبه بالألف على كل حال^(٢) » • وقال القلقشندي : « قال الشيخ أثير الدين^(٣) : ولذلك ينبغي أن القاف والنون إذا كتبتا في حالة الانفراد على صورتها الخاصة بهما لا ينقطان لأنهما لا شبه بينهما ولا يشبهان غيرهما فيكونان إذ ذاك كالكاف واللام • ومنع بعض مشايخنا الاشتراك في صورة الحروف وقال : إن الصورة والنقط مجموعهما دال

(١) منازل الحروف للرماني « مخطوط ، ص ١٥ » •

(٢) البرهان في وجوه البيان « ص ٣٣١ » •

(٣) هو أبو حيان الأندلسي النحوي المشهور •

على كل الحرف « (١) » • وقال ابن درستويه أبو محمد عبدالله بن جعفر • « وأما
السين فإنها تنقط ثلاثاً لأسنانها الثلاث وهي في بعض المذاهب تنقط واحدة » (٢) •
وقال أيضاً : « واعلم أنّ من الكتاب من ينقط على كل مشتهين من الحروف
لا يغفل واحداً منهما كنقطهم الراء والسين والصاد والطاء والعين من تحت لأن
نظائرهما ينقطن من عل' ، والجمهور على غير ذلك (٣) » • وهذه أدلة على أن
القوم لم يكن لهم إجماع على رسم الكلمات •

ولا أود إطالة الكلام فهذا صبح الأعشى ومختصره ضوء الصبح وغيرهما من
الكتب التي عالجت موضوع رسم الكلم أي الاملاء العصري تذكر الآراء المتفقة أي
مذهب الجمهور والآراء المختلفة ، ولم يزنّ زان ذوي الآراء المخالفة لغيرهم بأنهم
« استعملوا الطرق المتوية والطرق الشاذة ولجأوا (٤) إلى الظن والتأويل التعسفي
البعيد عن واقع اللغة وقواعدها والخروج تعمداً عن آراء كبار مؤسسي علوم اللغة
لسبب ~~يجهله~~ مؤلف كتاب (المناقشة) الفاضل الأدب ، ويعلمه الله وحده » •

وأكبر الأسباب في الخلاف في رسم الكلم ، كما هو بين في أقوال المختلفين
هو الخوف من « اللبس » كما ذكرناه ، واجتناب اللبس يؤدي إلى التسهيل ،
فالمؤلف أعني الشيخ رؤوف جمال الدين هو الذي سلك الطرق المتوية والطرق
الشاذة في الرد على الذين لا يتفون من ابتداع الآراء في الرسم إلا الافادة والاجادة
والتسهيل والتيسير •

(١) ضوء الصبح المسفر وجنى اللوح الثمر « ص ١٩٢ طبعة مطبعة الواعظ
بالقاهرة ١٣٢٤ = ١٩٠٦ » •

(٢) كتاب « الكتاب ص ٥٤ » طبعة المطبعة الكاثوليكية ببيروت سنة ١٩٢٧ •

(٣) المرجع المذكور « ص ٥٤ » •

(٤) وأرجح من هذا الرسم « لجؤوا » •

نقط اليباء المتطرفة

وقال الشيخ رؤوف جمال الدين بعد ذلك : « ولتقرأ الآن بعض ما استقررت
في تحريرات (الأستاذ الجليل)^(١) الخاصة إلينا : وردت الياء المتطرفة في تحريرات
معجمة وهي في هذا الموضوع مهمة في كثير من الكتب المطبوعة طباعة حديثة فبينا
باشراف جمع من العلماء ذوي تخصص في علوم اللغة وكذلك جاءت مهمة في
خطوط أئمة اللغة الموجودة في المكتبات العامة والخاصة أو المطبوعة ضمن مؤلفاتهم
المطبوعة ، أما إعجامها فوارد على قلة قديماً وحديثاً ، وقد اعتذر الأستاذ عن
إهمال الياء^(٢) المتطرفة واحتج لترجيح إعجامها متطرفة بأن الإهمال يوجب اللبس .
فنقول إن الكلام العربي لا يخلو من قرائن حالية أو مقالية وإن من يجهل تلك
القرائن ولا يستطيع تمييز المقصود فذلك هو الجاهل الساذج ، ومن أجله لا يصح
الخروج عن رأي وعمل السلف المتقدم من أئمة اللغة العربية وحمل عملهم
على الغلط أو على خلاف الأفضل من أجل تلك الحجة الواهية ، وإذا أردنا اتباع
طرق التيسير إلى هذا الحد فإنا سنسحق معظم قواعد الإملاء وفي ذلك ما لا يخفى
من ضرر علمي وخسارة^(٣) أدبية » .

وهذا كلام ظاهره الغيرة على اللغة العربية وباطنه تمويه وتضليل ، فنحن
بعد أن اعترفنا بوجود التطور في قواعد الرسم ولزومه واستمراره لا يجوز لنا
استنكار « التيسير » فيها كما لا يجوز استنكاره في « النحو والصرف » ، وقد ذكرنا
أن اللبس كان أكبر الأسباب في تطوير رسم الكلم ، وأولئك العلماء الميسرون
المطورون لم يحملوا عمل من سبقهم على الغلط ، كما ادعى هذا المدعي ، والذين

(١) أراد مؤلف هذا الرد مصطفى جواد . كان الله في عونني على

مصائب الزمان .

(٢) أراد « من عدم إهمال الياء » فغلط .

(٣) أراد « من خسران أو من خسر » ولم يميز بين الخسارة والخسران ،

قال مؤلف المختار « والخسار والخسارة والخيسرى بفتح الخاء في الثلاثة الضلال
والهلاك » .

لم يأخذوا برسم المصحف الكريم لم يقولوا إن رسمه غلط أو خلاف الأفضل ، وإنما استحسنوا آراءاً فعرضوها على الناس فاستحسنها الناس واتبعوها كما قلنا سالفاً فأضافوا فضلاً إلى فضل القُدَامى وتيسيراً الى تيسيرهم ، فكيف يجوز لذي دين متين رصين أن يتهمهم بما اتهمهم به مؤلف « المناقشات » ؟ .

وليست مسألة « تيسير الاملاء » الواصل الينا بجديدة حتى تقابل بهذا الاستنكار وهذا الاستغراب ، فقد بدأ بطرحها في دست البحث المجمع اللغوي بمصر سنة ١٩٥٩ واستطلع آراء أعضائه فيه ، ومن ذكروا آراءهم في التيسير الأستاذ العالم المحقق محمد بهجة الأثري قال : « وفي عقيدتي أن الزمن كان ولا يزال صالحاً لتنفيذ كل إصلاح يحفظ الأصول ويقرب الغاية ويحقق النهضة . ومن الاخلال بحق الأمة العربية وحق نهضتها العتيدة أن تكون أولى وسائل المعرفة عندها أداة كثيرة التكاليف ، ثقيلة الوطأة عقيمة معوقة يشكو منها العالم كما يشكو منها المتعلم وتستنفذ من الأوقات الثمينة في غير طائل ما ينبغي أن يستنفذ في غيرها من المطالب العالية والدراسات المجدية . وليس أدل على ذلك من هذه الاختلافات الكثيرة والصور المعقدة في رسم الاملاء العربي ومن تخطئة الناس بعضهم لبعض منذ وضع علماء المصيرين البصرة والكوفة هذه القواعد وبنوها على أصولهم النحوية وأقيستهم الصرفية المختلفة المتعارضة . وها قد خلت القرون ونحن جميعاً نخضع لحدائق توصف أنها « علم بأصول » .

« تأمر أن نكتب ما لا نلفظ فنطيع أو ألا نكتب ما نلفظ فنمتثل وأن نرسم الصوت بغير صورته فنفعل وأن نكتب الحرف بصور متعددة أو كان يجب ألا تكون له إلا صورة واحدة ، فلا نعصي لها أمراً ، وهي كلها كما هو ظاهر رسوم معقدة مستمدة مما أشرت اليه من اصول نحاة المصيرين المتضاربة ومن خطوط بدائية غير قياسية الأصول . ولست أدري كيف يصح في العقل الرشيد أن تسقط صورة الصوت الملفوظ كالألف في مثل (هاذا) و (ذلك) و (هاألاء) و (لاكن) ونحوها من كلمات ؟ وتكتب هذا وذلك وهؤلاء ولكن بغير الألف الملفوظة وفيهم يشغل الناس أنفسهم منذ عصور بكيفية كتابة الهمزة وينفقون أجزاء ثمينة

من أعمارهم في تأمل حركاتها وسكونها وما يحيط بها من أحوال الحركة والسكون من عن يمينها ومن عن شمالها أمن أجل أن يجلسوها على (الكرسي) الذي يليق بها من كراسي الألف والياء والواو أو لينزعوا هذه الكراسي جميعاً من تحتها ويلقوها في العراء لتفرش الأرض متواضعة ذليلة بجانب بقية الحروف؟^(١) قال مصطفى جواد : والحق مع الأثري فمن النساخ الثقات الأثبات من يكتب لكن « لاكن » . يُراجع لذلك معجم الأدباء ج ٥ ص ٤١٨ طبعة مرغوليوث الأولى .

أما وجود الياء المتطرفة غير منقوطة بخطوط كثير من أئمة اللغة العربية فلا ينكره أحد ، لأنهم أئمة اللغة وكان منهم من لا يعجم الحروف أصلاً لعرفانهم اللغة الفصيحة ، فكأنهم كانوا يرون زيادة الاعجام دليلاً على ضعف الأفهام^(٢) ، وقد ذكرنا أن اللغة الفصيحة صارت صناعة ولكل صناعة آلتها ، واستفحلت بين الناس اللغات العامية ، وتقدم العالم العربي في مسالك الحضارة وترقى في معارج الدراسة ومراقي العلوم وكثر الدراسون والدارسات للغة العربية ، في الأصقاع العربية ، فبعد أن كانوا يعدون بالأصابع في كل مدينة صاروا يعدون بألوف وبعشرات ألوف وبمئات ألوف وبملايين صيانياً وصبايا وشباناً وشواب وكهولاً وكهلات من عرب وأعاجم ^{مصر} فعن يعرف « القرائن الحالية والقرائن المقالية » التي أشار إليها الشيخ رؤوف إلا العارفون بالعربية والمتقنون لعلومها ؟ ولماذا هذا التكثير المقام على اللغة العربية استصعاباً لها واستيعاراً لطرق تعليمها وتعلمها ؟ أليس التكثير طلباً للتسهيل والتيسير ؟

وهذه الياء المتطرفة تلبس بالألف المقصورة ، وأنى للذي لم يسمع اللغة - وقد ذهب عصر أخذها بالسماع - أن يعلم أن لقب جدّ جرير الشاعر هو « الخطفي » بالألف المقصورة لا بياء النقص ، وأن « القهقري » بالألف المقصورة لا بالياء ، وأن « الكمثرى » بالألف لا بالياء ، وأن « السُّخري » هو بالياء لا بالألف

(١) مجلة المجمع العلمي العراقي « مج ٤ ج ١ ص ٣٢١ ، ٣٢٢ » .

(٢) وكان ديوان الخلافة العباسية في بعض عصوره ينكر النقط على من يرأسه بكتابة منقوطة ، ذكر ذلك أبو الحسين هلال بن الصابي في رسوم دار الخلافة وغيره .

كاليُسرى' والعُسرى' ، وأنَّ « البوصيَّ » لضرب من السفن هو بالياء لا بالألف ، وكيف لا تلبس عشرات أسماء منقوصة بأسماء مقصورة ، أو صفات بمصادر أو مصادر بمصادر أو مصادر بصفات كالبحري' بالألف المقصورة بالبحريّ صفة من الصفات ، واليهويّ بمعنى السقوط بالهوى بمعنى الحب والودّ ، والغنيّ بالغنيّ والرضيّ بالرضا^(١) ؟ حتى لقد التبس على ناس من المعيّنين بالتاريخ ما ورد من قولهم : « كان فلان يدعو الى الرضى من آل محمد » - عليهم السلام - والتبس الجوى صفة بمصدره الجوى ، والهوى صفة بمصدره الهوى فضلاً عن التباس الهوى بالهوى اليائيّ للسقوط ، وهذا كتاب الجمان في تشبيهات القرآن لابن ناقيا قد طبع سنة ١٣٨٧ = ١٩٦٨ وجاء في الصفحة الثالثة والستين منه « والاستهواء: الدعاء الى الهوى وقيل للضال (يهوي) لأنه بمنزلة من يمضي من جهة السفلى • كما يقال : أمره في سفال » • وقد ضبط ناشر الكتاب « الهوى » بالألف المقصورة مع أن مؤلف الكتاب أراد « الهويّ » مصدر هوى بمعنى سقط ولذلك شرحه بقوله : « وقيل للضال يهوي لأنه بمنزلة من يمضي من جهة السفلى » فمعرفة إهمال الياء المتطرفة لا تزال قائمة حتى في شكل الفضلاء الذين يأبى الانصاف والأدب أن يقال للواحد منهم « هو الجاهل الساذج » كما قال هذا الناقد ، وهذا خط نسخة كتاب الجمان المذكور آنفاً وهو خط قديم وقد نقطت فيه الياء حتى في حرف الجرّ « في » والألف المقصورة^(٢) ، مثل « تعالى » ، و « إلى » و « على » و « الزلفى » •

ولا يزال الناس يعانون التباس « المتوفى » الذي هو الله تعالى بالمتوفى الذي هو الانسان ، حتى لقد ضرب أحدهم ، كما جاء في بعض نواذر الأخبار الأدبية ، حين قال « الله تعالى المتوفى » بالياء ، لأن كثيراً من الناس يقرؤون « المتوفى » بالألف « المتوفى » بالياء لعدم إعجام الياء ، فصار المتوفى « متوفياً » بالالتباس •

(١) لأن فريقاً من العلماء يكتبون كل ألف ثلاثية مقصورة ياءً •
(٢) انظر ، الورقة المصورة من كتاب الجمان في تشبيهات القرآن بازاء الصفحة السادسة والثلاثين •

وألف العلماء كتباً في علم « المؤلف والمختلف » من الأسماء والكنى والأنساب والألقاب مثل كتاب الأكمال لابن ماكولا والمشتبه للإمام الذهبي، وضمنوها التمييز بين الألف المقصورة والياء المتطرفة، ولم يقولوا ذلك القول المنكر وهو رمي الناس بالجهل الساذج، كما قال هذا الناقد المغتر.

نضيف الى ذلك أن « الياء » منقوطة في أوائل الكلم وأواسطه فاذا نقطناها في آخره فذلك إتمام للقاعدة وإجراء لها على حالات الحرف الثلاث، فلا غرابة فيه وقد ظهرت فوائده وبانت عوائده، وأين هذا من تهويل هذا الناقد بقوله: « وإذا أردنا اتباع طرق التيسير الى هذا الحد فاننا سنسحق معظم قواعد علم الاملاء »؟! أفنقض معظم قواعد الاملاء لأننا أزلنا الالتباس الذي ربك الناس باعجام الياء المتطرفة والحاقها بأختها الأولية والوسطى؟ اللهم غفراً لهذا إنه قول باطل، وهذا فصل الاملاء الذي الحقه مؤلف المناقشات نفسه بالمناقشات فيه اختلاف بين العلماء وتباين في الآراء، وترى أحياناً في رسم الكلمة الواحدة ثلاثة آراء، فأين هذا الاجماع الذي يدعيه؟ والتحجر الذي يتبعه؟

فصل « أن » المصدرية العاملة

عن « لا »

وقال الشيخ رؤوف جمال الدين بعد ذلك : « وما لاحظناه في تحريرات الاسناد انما فصل (أن) المصدرية حال عملها في الفعل عن (لا) وهي و (إن) الشرطية يجب انضامهما بلا وما عندما تكونان عاملتين في الفعل ، وهذا هو المشهور بين العلماء والمطرد المعمول به قديماً وحديثاً نصّ على هذا ابن قتيبة في أدب الكاتب والسيوطي في هس الهوامع وهو اختيار أبي حيان أيضاً . وفي المسألة أقوال متعددة^(١) لكن المشهور هو وصل العاملة كما قلنا وفصل غيرها والخروج عن الرأي المشهور بين علماء العربية معيب في عرفهم^(٢) . »

ومذهبه في هذا الاحتجاج المبني على اللجاج يخالف مذهبه في الاحتجاج لعدم إعجام الياء المتطرفة ، ففيه نعي منه على من لا يميز بين الياء المتطرفة والألف المقصورة ووصفه بالجاهل الساذج ، لجهله القرائن ، وهو هنا ينعي عليّ كسبي « أن » الناصبة مفصولة عن « لا » ، مع أن وصلها بها يشعر بعملها ، يعني أنه لا حاجة إلى قرائن ولا إلى معرفة للعلم بأن « أن » ناصبة ، فادغامها بلا يعلم القاري أنها ناصبة ، فالرسم عنده أي الاملاء هو الذي يعلم النحو ، وهذا يؤكد انه هو الذي يسأله الطرق الملتوية لكي يقال : إنه جادل فلاناً وناقش فلاناً وانتقد على فلان ، ولو أن له مبدأ ثابت في اللغة العربية لقال بالقرائن الحالية أو المقالية التي احتج بها من قبل ، ولقال : إن هذا الشرط في كسابة « أن » الداخلة على « لا » هو من باب تسهيل النحو على الأعاجم الذين يريدون صحة النطق من غير أن ينصبوا في فهم القواعد ، ونحن قد ذكرنا في أول كلامنا أن المراد بتطوير رسم الكلم هو تسهيل القراءة والكتابة وعدم اللبس وتحسين القواعد ونقلنا

(١) قوله « متعددة » لا محل له بعد قوله « أقوال » لأن الجمع يفيد التعدد

بكونه جمعاً فتأمل ذلك .

(٢) مناقشات « ص ٢٣ ، » .

أيضاً كلام الامام الرماني أن الأولى في الحرفين المدغمين الفصل ليين أنهما حرفان ولا يلتبسا بغيرهما ، وفصل « أن » عن « لا » أدلُّ على عملها من إدغامها ، لأنها تظهر مستقلة ، على حين إدغامها يخرجها حرفاً بعيداً عن أصلها ، وإن كان العمل واجب الاعتماد على دراسة النحو لا على الرسم والوسم ، ثم إنَّ من المواضع ما يجوز فيه وجهان إعمال « أن » وعدم إعمالها ، فكيف نكتبها ولماذا نرجح وجهها على وجه ، وذلك كقول الشاعر القديم أبي حية النمري :

رميم التي قالت لجارات بيتها ضمنت لكم أن لا يزال يهيم^(١)

فمن أعمل « أن » اعتدَّ التركيب تاماً و « أن » مصدرية غير مخففة ، ومن أهملها اعتدَّ أصل التركيب « ضمنت لكم أنه لا يزال يهيم » فحذف الضمير وخففت « أن » ، ذكرنا ذلك فضلاً عن أن الإدغام عارض فلا ينبغي تغيير صورة الحرف لجمال عارضة ، ولو أخذنا بالعارض لكان ابدال الحروف الشمسية أولى بتغيير الرسم فتكون « الشمس » : أشمس والسَّماء : أسماء • وهلم جراً ، ولو أخذنا بالعارض لوجب كتابة نون التنوين « نونا » كاملة الرسم فكان عندنا مثل « جاءنا رجلان ورأينا رجلان ومشينا مع رجلان » فالرسم سائر في تقدمه نحو إعطاء كل كلمة صورتها الأصلية لينطبق تلفظها على أحرفها الأصلية ، ولا يضيرنا أن لا يميز الشيخ رؤوف جمال الدين بين « أن » العاملة و « أن » غير العاملة قبل « لا » فليس العصر عصر التسهيل على أناس وحدهم مع كونه تسهيلاً تافهاً • ونعود الى دهواه المضلَّة في كتب « أن » العاملة قبل « لا » النافية ، فقد قال أبو بكر الصولي في باب ما يقطع ويوصل ما هذا نصه « يكتبون أحب (أن لا) تفعل كذا ، بألف ونون وتكون « لا » مقطوعة منها وهو أجود ، لأن القارئ ربّما احتاج أن يقف على النون والكتاب على الوقف ، فمنهم من يكتب بألف ولام موصولة ، لأن النون تدغم في اللام إذا نطق بها وكتبت على اللفظ »^(٢) •

(١) الكامل في الأدب « ١ : ٢٣ طبعة المطبعة الأزهرية » •

(٢) أدب الكتاب « ص ٢٥٨ طبعة المطبعة السلفية بالقاهرة » بتحقيق

الاستاذ الكبير محمد بهجة الأثري •

فهذا أديب من كبار الأدباء وأفاضل الفضلاء ومشهوري المؤلفين ومبرز
الشعراء يذكر أن في المسألة وجهين وأنه يرجح الفصل بين أن ولا ، من غير نظر
في عملها وعدمه ، ولم نجد أحداً تصدى له فقال له : كيف ترجح وتستحسن ؟
فالاخلاف بين العلماء قائم قديماً وحديثاً ، وكيف يعاب عليّ أخذي برأي أبي بكر
الصولي وأنا أعده أجود الرأيين كما عدّه - رح - ؟ اللهم هب لنا الصبر
على المكاره •

أئمة وأئمة

تخطئة الشيخ رؤوف لحملة القرآن القدامى

وواصل الشيخ رؤوف جمال الدين كلامه قائلاً « وقال الأستاذ - يعني - :
أئمة بهمزتين وقد قال العالم اللغوي النحوي الكبير أبو الفتح عثمان ابن جني^(١)
في كتابه الخصائص ما مضمونه : أئمة لحن والصواب أئمة ، إذ لا تجتمع همزتان
في فاء الكلمة وعينها أو عينها ولامها ، نعم تجتمع في عين الكلمة مع مثلها فتضعف
وتدغم إحداهما بالأخرى ، مثل سأل^(٢) . فأئمة لحن على رأي هذا العالم
اللغوي الكبير^(٣) » .

وأول ما نقول في هذا النقد هو أنه تخطئة من الشيخ رؤوف لحملة القرآن
القدامى فكلمة « الأئمة » وردت في القرآن الكريم خمس مرات وقرأها قراء
من حملة القرآن القدامى بتحقيق الهمزتين وهي القراءة الشائعة الآن في العالمين ،
وكانت هذه القراءة المرسومة في نسخ القرآن بهذا العصر مروية ومقروءة قبل أن
يأتي ابن جني بقاعدته بمئات سنين ويُدلي بفائدته على حسب دعواه ، ومن يكون
ابن جني بازاء قراءة القرآن المتواترة ؟ وقد كرّر هذا الرأي في غير موضع من
الخصائص ، فقد قال : « فاما ما يحكى عن بعضهم من تحقيقهما - يعني الهمزتين
التواليين - في الكلمة الواحدة نحو أئمة وخطائيء مثل خطائع وجائيء فشاذ
لا يجوز أن يعقد عليه باب^(٤) » . وكرّر ذلك في الجزء الثاني « ص ٥ » ثم الجزء
الثالث « ص ١٤٣ » وهو الموضع الذي أشار إليه مؤلف « المناقشة » . وهذا يدل
فيما يدل عليه أنني كنتُ عالماً برأي ابن جني فلم أحفل به بالنسبة الى قراءات

-
- (١) هكذا أثبت الألف قبل « ابن » بين علمين ، وهذا غلط منه عند
الجمهور الذين أحبّ الجمود على آرائهم .
(٢) في المطبوع من الخصائص الذي أشار إليه « سئال » لا سأل .
(٣) المناقشات « ص ٢٣ ، ٢٤ » .
(٤) الخصائص « ١ : ١٨٢ » .

القرآن المتواترة ، وكان ابن جنبي عالماً فاضلاً بارعاً ، لا ينكر ذلك ذو فضل إلا أنه كان ذا فلتات في أقواله وجريئاً في آرائه ، مثال ذلك ما ورد في الخصائص عند كلامه على تقدم الضمير على صاحبه لفظاً ومعنى قال : « قالوا في قول النابغة :

جزى ربّه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

إن الهاء عائدة على مذکور متقدم ، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل فيكون مقدّماً عليه لفظاً ومعنى . وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله : جزى ربه عني عدي بن حاتم عائدة على (عدي) خلافاً على الجماعة^(١) ، وطعن ابن جنبي في خصائصه على القراء فقال ناشر كتابه وهو من الفضلاء المشهورين : « وابن جنبي في الطعن على القراء في هذا الموطن تابع للمبرد قبله وهذه نزعة جانبهما فيها الانصاف »^(٢) . وقال في موضع آخر عند الكلام على قراءة (من راق) : « وقد كان خيراً لابن جنبي أن ينزه لسانه عن الوقوع في القراءة الصحيحة المتواترة عن الرسول عليه الصلاة والسلام وغاب عنه أن عاصماً وتبعه حفص يسكت على من سكتة لطيفة ثم يتدىء راق »^(٣) .

ولننظر آخر ما حرره ابن جنبي في « الأئمة » قال : « ومن شاذ الهمز (عندنا) قراءة الكسائي (أئمة) بالتحقيق فيهما . فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين نحو سئل وسئار وجئار ، فأما التقاؤهما ، على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا وليس لحناً وذلك نحو : قرأ أبوك » . فقوله (عندنا) يشعر القارئ بأن ذلك رأيه هو نفسه ، ونحن لا نعيب المجتهد ، إلا أن إنكاره لواقع القراءة الفصيحة دليل على ترعه وغروره وزهوه ، فقراءة الكسائي لم تكن شاذة ولا عدّها غيره في القراءات الشاذة ، قال الامام الشاطبي :
وأئمة بالخلف قد مدّ وحده وسهّل سما وصفاً وفي النحو أبد لا

قال شارحه : « وسهّل أيها المخاطب همزته الثانية - يعني همزة أئمة - عن نافع وابن كثير وأبي عمرو ، وحقّقها للباقيين ، وجاء عن النحاة إبدالها ياءً

(١) الخصائص « ١ : ٢٩٤ » .

(٢) الخصائص « ١ : ٧٣ » .

(٣) المرجع المذكور « ص ٩٤ » .

خالصة» (١) . فأربعة من القراء السبعة حققوا النطق بالهمزتين ، والثلاثة الآخرون سهّلوا الثانية ولم يبدلوها ، ولم يبدلها ياءاً خالصة إلا ابن جنبي وأمثاله ، ولم يكن تحقيق الهمزتين شاذاً كما ادّعى ، وفي الثانية ثلاثة أوجه : تحقيقها وتسهيلها وإبدالها وهو أضعف الأوجه الثلاثة لأن قراءة القرآن المتواترة تعارضه وتناهضه ، والقرآن أقدم الكتب المسجّلة عند العرب المسلمين زماناً وأسلفها قراءة ضبط فبم يستدل المستدل الجاهل على مصادة ما ورد في هذا الكتاب الكريم ؟

وجاء في المصباح المنير « وجمع الامام أئمة والأصل أئمة ، وزان أمثلة ، فأدغمت الميم في الميم بعد نقل حركتها الى الهمزة ، فمن القراء من يبقي الهمزة محققة على الأصل ، ومنهم من يسهّلها على القياس بين بين وبعض النحاة يبدلها ياءاً للتخفيف ، وبعضهم يعدّه لحناً ويقول : لا وجه له في القياس » ، فبعض العلماء يعدّ الابدال لحناً ويعده خارجاً عن القياس ، وهو الرأي الذي أخذنا به وجاء مؤلف « المناقشات » ينعي علينا ذلك ، لكي يقال : إنه قرأ كتاب الخصائص وإنه ناقش وفاتش . فالأئمة بهمزتين هي اللغة المشهورة وهي القياسية كما نحن موضحوه الآن .

وقد سبق ابن جنبي الى هذا الايجاب في إبدال الهمزة الثانية سيبويه في كتابه ، ونقل قوله مؤلف « المناقشات » إلا أن سيبويه لم يتكلم على « الأئمة » . وأنا أرى أن منشأ الغلط في إيجاب الابدال في « الأئمة » هو قياس الموجب له - أعني ابن جنبي مقلداً - همزته الثانية على همزة « إيمان وإيتاء وآمن وآتى وأؤمن أنا وأوتى » مع وجود الفارق وهو أن الهمزة الثانية في هذين الفعلين ومصدريهما ساكنة ، وهمزة الأئمة الثانية متحركة ، بحركة مخالفة لحركة الأولى ، فالأولى مفتوحة والثانية مكسورة ، فالحركة واختلافها سهلاً على الناطق تحقيقها ، كما قال القائل « أويّد الحق وأووب الى داري وأوودّه وأوول الى النجاح » بتحقيق الهمزة الثانية ، ولا يستطيع ذلك في الماضي ، ولولا أن المصدر يتبع فعله في الاعلال والابدال ، ل قيل « إآب أو إئاب » بدلاً من « إياب » لأن الهمزة الثانية متحركة

(١) شرح الشاطبية ، تأليف علي محمد الضباع ، شيخ المقارئ المصرية

« ص ٦٠ طبعة محمد علي صبيح » .

مخالفة في الحركة لما قبلها ، وهذا مما فأت النحويين - رح - فاستدركناه عليهم كما استدركنا عليهم أموراً أخرى ، منها إنكار وجود ما سمّوه « المطاوعة » في الأفعال ، ومن أقوى الأدلة على عدمها قوله تعالى « فوجدنا فيها جداراً يُريد أن ينقض » والمطاوع العاقل لا إرادة أصلية له فيما طواع فيه ، فكيف الجدار الذي نسبت إليه الإرادة مع وجود فعلها المظنون عندهم كذلك^(١) ومنها أن الظرف الحقيقي هو ظرف المكان وليس للزمان ظرف ولذلك يغلب على الزمان الجرّ بالباء ولو كان ظرفاً لجرّوه دائماً بحرف الجرّ « في » .

ومنها أنّ « ما » في قولهم « ما أحسنه » هي اسم استفهام اكتسب معنى التعجب فهو باق على أصله ، ومنها أنّ « أفعل به » للتعجب هو فعل أمر ومفعوله محذوف تقديره « أفعل نفسك به » وفاعله ضمير مستتر كسائر الأفعال الأمرية المسندة إلى الواحد المخاطب ، ومنها وجوب نصب المشتق الوصفي الواقع بعد « إذا » الفجائية والاسم أو الضمير المجرور بالباء ، على الحالية كقولهم « بحثت عن فلان فاذا به واقفاً خلف الدار » ، وتقدير الجملة « فاذا أنا شاعر به واقفاً خلف الدار » . ومن عادة العرب الإيجاز والاختصار وهما من صفات بلاغتهم ، ومنها إبدال أحد الحرفين المدغمين راءاً مثل « عرقبه » من عقبه تعقياً ، « وفرطحه » من فطحه تفتيحاً و « عرقله » من « عقله تعقيلاً ، و « قرنصه » من قرصه تقريصاً ، وفرطيسة من فطيسة ، أو نونا مثل « فطيسة وفنطيسة » وإجاص وإنجاص وقبرة وقنبرة وانفعل أصله القديم « أفعل » أو هاءاً مثل « دوره » ودهوره ، أو هاءاً مثل « زلقه » وزلقه . وهذا مما لم يعرفه العلماء القدماء . وإنما اقتصرُوا على الإبدال بين حروف « اليوم تنساء » .

(١) جاء في خنق المختار « وانخنت الشاة بنفسها فهي منخنة » فأين بقيت المطاوعة ؟

مائة ومئة ومائة

وقال الشيخ رؤوف جمال الدين بعد كلامه على « أيمته » وأئمتنا : « وما لاحظناه في تحريرات الأستاذ إلينا قوله (مئة) هكذا بدون^(١) زيادة الألف فيها ، وقبل الشروع في مناقشته والردّ عليه في هذه المسألة نذكر أولاً أقوال العلماء وأئمة اللغة فيها ومن ثمة يتضح الصواب من الخطأ والجيد من الرديء » . وذكر قول ابن قتيبة في وجوب زيادة الألف لثلاث تلبس « مئة » بمنه كما في قول القائل « أخذت منه وأخذت مئة » . وذكر قول السيوطي معضوداً بقول أبي حيان الأندلسي ، ومختوماً بتضعيف الكوفيين للبصريين في احتجاجهم ، ولم يلتفت الى قول الكوفيين أسلاف كثير من النجفيين والظاهر أنه من النقلة فلا عتب عليه حتى قال : « فكيف إذن يجوز الخروج على إجماعهم بدعوى التيسير والتقدم بالكتابة ؟ »^(٢) .

وهذه هي المرة الثانية التي يناقض فيها نفسه فنحن حين قلنا إن إعجام الياء المتطرفة واجب حذر الالتباس قال : « إن الكلام العربي لا يخلو من قرائن حالية أو مقالية وأن من يجهل كل تلك القرائن ولا يستطيع تمييز المقصود فذلك هو الجاهل الساذج »^(٣) . ولكنه عند احتجاجه لوجوب ألف « مائة » لم يبق في الدنيا قرائن حالية ولا مقالية « لتمييز « مائة » من « منه » ولا عاش عديم التمييز « الجاهل الساذج » فالقارئ بطلت بين الصفحة ٢٣ والصفحة ٢٥ من كتابه فما كان أقصر عمرها !! وهكذا يناقض المبتلون أنفسهم بين صفحة وأخرى .

ونحن نقول لهذا الفاضل اللجوج : إننا لم نكن أول من كتب « مائة » بغير ألف ولا أول من دعا إليه ، قال القلقشندي في كلامه على زيادة الأحرف في رسم

(١) أراد « بغير » ومعنى بدون زيادة : بأقل زيادة ، وليس ذلك مراده ، وقد تابع في ذلك غير الفصحاء كعادته في إنشائه . وسنورد الاستدلال .

(٢) المناقشة « ص ٢٥ » .

(٣) المناقشة « ص ٢٣ » .

الكلم : « فالزيادة تكون بثلاثة أحرف : الأول الألف وتتراد بعد الميم في (مئة) فتكتب على هذه الصورة (مائة)^(١) . واختلف في زيادتها فيها في حالة التنثية . . . قال أبو حيان : وقد رأيت بخط بعض النحاة (مائة) على هذه الصورة : بألف عليها نبرة الهمزة دون ياء ، قال : وكثيراً ما أكتب أنا (مئة) كما تكتب (فئة)^(٢) .
فأبو حيان الأندلسي النحوي الذي احتج مؤلف المذقشات بقوله مدمجاً في كلام السيوطي اعترف بأنه رأى (مائة) بخط بعض النحاة وأنه كثيراً ما كتب (مئة) ولم نجد أحداً قال له « فكيف إذن يجوز الخروج على إجماعهم (كذا) بدعوى التيسير والتقدم بالكتابة » ؟ وليت شعري كيف يكون التيسير إن لم تترك ألف « مائة » المورثة للبس والتعسير فقد مضت عصور كثيرة على حال الخط العربي حين كانت تلبس فيه « مئة » بمن الجارة ، أي حين كانت الحروف المعجمة كالنون مهملة ، وإلا فكيف تلبس الهمزة بالنون يا منصفون !»

ثم إن أصل الخلاف في كتب « مائة » أي مئة كان في رسم القرآن الكريم الذي اختلفت قواعد رسم الكلمات الأخر عن رسمه باستمرار العصور قال مؤلف كتاب « مقدمة المباني » في علوم القرآن : فأما مائة فإنها لما خالفت نظائرها من فئة ورثة بأنها لا يتصل ذكرها في كل الحالات ، إذ هي بعد التسع ينقطع ذكرها فيقال (ألف) ولا يقال (عشر مائة) ولا (عشرون مائة) ولا (إحدى عشرة مائة) كما يقال : عشرون فئة وإحدى عشرة فئة ورثة ، فحين خالفت (مائة) نظائرها فرق بينها وبينهن بالحقاق ألف بين الميم والياء المبدل من الهمزة ، وكان هذا الموضع أحق بالألف من الكينونة بين الياء والهاء ، لأن هذا مكان معلم للزيادة ، ولا يذهب وهم إلى أنه وقع فيه لغير الفرق ، ولو أتت الألف بين الياء والهاء التبس الواحد بالجمع حين يقال (مئات) ، فكانت الزيادة أصل وجوبها الفرق ، وهذا المكان مختصّ بها لأمن اللبس فيه ومن جهته . وقد ذهب ذاهبون إلى أن الألف في (مائة) تفرق بين مائة ومنه والجواب الأول أصح ، لأن الفروق إنما تقع بين

(١) وذكر سبب زيادتها الصولي في أدب الكتاب « ص ٢٤٦ » وزاد أن من المعلنين لزيادة الألف من قال : « لثلاث تشبه مية » واسترذل هذا القول «

(٢) ضوء الصباح ص ٤٠٤ »

المتقاربات فمائة (كذا) وفئة ورثة أقرب الى مائة من (منه) إذ كل واحدة منهن اسم ، و (من) حرف بعيدة الشبه فبعدها من شبهها يعني عن زيادة الفرق بينها وبينها « (١) » .

وإن الوهم الفاشي في قراءة « المائة » من النطق بألفها كاملة وجعلها « مائة » لا ينكره إلا لجوج عنيد ، ومن الناس من يسمعون « مئة » بغير ألف ، فإذا قرأها مكتوبة « مائة » ظن أن الذي سمعه خطأ وأن الصواب « مائة » بدلالة الخط عليها ، ومعرفة هذا الخطأ مستمرة يعرفها كل غيور على العربية حريص على بقائها ونقاها وصفائها ، وأين « المائة » الفاشية بين كثير من الذين لم يتقنوا العربية ، من « المئة » العددية؟! فالمائة هي القطعة من الماء كالغدير ، كما قالوا « مائة بني فلان » أي غديرهم وما أشبهه ، ولمنع الخطأ الفاشي رجحت ما كان أبو حيان يكتبه كثيراً وهو « مئة » . وأنا الآن أدعو الى التقدم في كتابتها وهو أن تكون على صورة « مائة » إحداهما لكل لبس ، ففتح الهمزة يسوغ كتب نبرتها على الألف ، والقاعدة القديمة في رسمها كانت ناقصة فلا عبرة بالكسرة قبلها . وقد ذكرنا من قبل أنه لو كان الجمود على قواعد رسم الكلم فرضاً لا فسحة فيه ولا رخصة لكان رسم الكتاب العزيز هو المفروض الاتباع .

ومما يحدو على العجب ويبعث على الاشمئزاز أن مؤلف المناقشات يوازن بين حذف ألف « مائة » الزائدة البائدة ، وبين غيره على سبيل التهويل والتشنيع الشنيع فيقول : « فهل يجوز لهذا السبب خرق القواعد العربية ورفع المنصوب ونصب المرفوع » . فهل يجوز القياس يا فضلاء الناس بين حذف ألف « مائة » وهي ألف زائدة خاصة برسم الكلم ، ورفع المنصوب ونصب المرفوع وهما من صميم علم النحو؟ وهل هذا إلا ضرب من التهويل الوبيل الرذيل؟

(١) مقدمتان في علوم القرآن « ص ١٤١ ، ١٤٢ مطبعة السنة المحمدية

بالقاهرة » .

النصب بنزع الخافض

وأفضى مؤلف المناقشات بعد ذلك إلى القواعد النحوية وصدّر جدله بالكلام على « النصب بنزع الخافض أي النصب بحذف حرف الجرّ فقال : « وقد تعرض الأستاذ . . . بتحريراته إلينا إلى أمور^(١) كثيرة من المسائل النحوية والصرفية وغيرها ، مما هو خارج عن المألوف (عندنا) والتجدد ممدوح في بعض النواحي الأدبية إلا فيما اتفقت كلمة العلماء على عدم جواز التصرف فيه أو تغييره كقواعد اللغة العربية وبقية علومها أيضاً ، . . . قال - سلمه الله تعالى - عند إعراب جملة (سقيت الحصان دلواً ماءً) • إن الدلو منصوبة بنزع الخافض • فأجبت بتعليق سابق مضمونه أن النصب بنزع الخافض لا يرد في الكلام الفصح إلا بحالتين : قياسية وسماعية ، والسماعية تتوقف على السماع ممن يُعدُّ بقوله أو برواية ثقات أئمة اللغة ، وهذه الجملة لم تدخل ضمن ما هو مقيس فيه حذف حرف الجرّ ولا ضمن ما ورد مسموعاً فيه الحذف » وذكر بعد هذا الكلام على شروط النصب بنزع الخافض^(٢) .

وجوابنا عن هذا التمهيد الذي مهده هو أنه لم يذكر أن جملة هذه العرجاء هي الفصح قديم حتى يحق له أن يقول : « وهذه الجملة لم تدخل ضمن ما هو مقيس فيه حذف حرف الجرّ ولا ضمن ما ورد مسموعاً فيه الحذف » ، فانتها جملة من تركيبه وترتيبه ، يوجب إعرابها ما ينطبق عليها منه ، فرجحت أنا نصب « دلواً » بنزع الخافض ، فالمسألة خاصة لا عامة ، ولذلك كان من التجني على الأدب والانصاف والنحو أن يقول بعد ذلك : « وجملة سقيت الحصان دلواً ماءً لم يكن الحذف فيها مقيساً ولا مسموعاً » ، وهذا التجني منه أوجب علينا أن نتكلم له على فلسفة التعدي واللزوم في الأفعال مما لا يجدّه في كتاب ولم يخطر بالألباب ، وفيه يظهر الفرق بين العالم المجتهد ، والعالم ذي الذهن المتبد ، ثم نعود إلى جملة .

(١) الصواب « لأمور » يقال : تعرض له ، ويخطيء الصواب من يقول « تعرض إليه » كما قال .

(٢) المناقشات « ص ٢٨ » .

فلسفة التعدي واللزوم

إن التعدي في الأفعال أي وقوعها من فاعلها على غيره هو الأصل ، واللزوم حال عارضة لها ، ذلك لأن الفاعل إنما يصدر عنه الفعل ليوقع على غيره لا يستقر فيه ، فالحياة مبنية على إصابة الفاعل لغيره كالأكل والشرب والضرب والحبس والأخذ والكسر والقطع والسقي والربط والخطب والوصل والفصل والبناء والهدم والرفع والخفض والنقض والعض والقبض والبسط والحط والقطّ والبطّ والمطّ والمدّ والشدّ والردّ والقصدّ وعشرات ألوف غيرها ، فأكثر الأفعال الثلاثية في العربية متعدية لذلك السبب الطبيعي ، وما ورد منها لازماً فهو محدود ، ولذلك ابتدعت العربية « فَعَلَ يَفْعُلُ » للزوم لأن أفعال الغرائز وأشباهها تحتاج الى اللزوم ، فهذا الوزن مُحدث بالنسبة الى الأوزان الأخرى ، ما عدا « فَعَلَ يَفْعَلُ » فإنه أحدث من الثلاثة الأخرى لأنه جعل للمصفات الطارئة الظاهرة والألوان والعيوب وورود أفعال متعدية على وزنه مثل « خطف » و « حفظ » و « سمع » لا ينفى حدائته لأنها قليلة ولها تأويل ، ألا ترى « سفه » يسفه سفاهة فهو لازم في الأصل ثم نقل الى التعدي بالتساهل والاستعمال الذي يطور الأفعال ، جاء في مختار الصحاح « وقولهم : سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والم بطنه ووفق أمره ورشد أمره ، كان في الأصل : سفهت نفس زيد ورشد أمره فلما حوّل الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه لأنه صار في معنى : سفه نفسه بالتشديد . هذا قول البصريين والكسائي وقال الفراء : لما حول الفعل من النفس إلى صاحبها خرج ما بعده مفسراً ليدل على أن السفه فيه وكان حكمه أن يكون سفه زيد نفساً لأن المفسر لا يكون إلا نكرة ولكنه ترك على إضافته ونصب كنصب النكرة تشبيهاً بها ومثله قولهم : ضقت به ذرعاً وطبت به نفساً ، والمعنى : ضاق ذرعي به وطابت نفسي به » .

وأياً كان تقدير التطور في هذه الجمل وأمثالها فإنها تمثل لنا كيفية واحدة من كيفية تحويل الفعل اللازم إلى فعل متعدّ تعدياً لفظياً لا حقيقياً ، ويهمننا منه الاعراب لأن صحة الكلام قائمة عليه ومستندة إليه ، فالفرق عظيم في الاعراب

بين قولهم « سفهت نفس زيد » وقولهم : « سفه زيد نفسه » فالنفس في الجملة الأولى مرفوعة وفي الثانية منصوبة .

وقد أخذ اللزوم يزيد في الأفعال بتقدم اللغة وانتقالها بالتدرّج من دائرة البداوة الى دائرة الحضارة التي لا تستغني عن الأفعال اللازمة وإن كانت الأفعال المتعدية هي الغالبة لاعتماد أصل الحياة عليها كما ذكرنا سالفاً ، فأخذت العرب تشتق من الأفعال المتعدية أفعالاً لازمة وذلك بنقلها من الأوزان القديمة المتعدية إلى الأوزان المحدثه اللازمة أو غير الثلاثية مما ابتدعه من الأوزان اللزومية ، على أنها لم تقصّر في نقل الأفعال اللازمة إلى أوزان جديدة متعدية بحكم اشتباك أمور الحضارة في التعدّي واللزوم .

فقد قالوا « بلغ فلان الموضع المراد » ثم قالوا « بلغ مرادّه بخطبته أو وعظه أو كلامه » وهذا الثلاثي متعدّ ومن باب « نصر » ثم اشتقوا فعلاً لازماً من هذا التعدّي على وزن « فعل يفعل » الذي أبدعوه للزوم فقالوا « بلغ فلان يبلغ بلاغة » أي صار بليغاً يبلغ مقاصده الكلامية بفصاحة وسهولة ويسر ، وقالوا « بدأ الشيء يبدؤه بدءاً أي كرهه » ثم اشتقوا للمنتقل الى البداءة بنفسه فعلاً منه وقالوا « بدأ الشيء يبدؤ بدءاً » صار بديئاً أي كريها قبيحاً ، وقالوا « بتر الشيء يبتره بتراً » من باب نصر أي قطعه قبل الاتمام ثم احتاجوا أن يكون البتر في نفس الفاعل فقالوا « بتر يبتّر بتراً » أي صار أبتّر مثل طرب طرباً ، وقالوا « نلجتنا السماء نلجاً » كنصر أي أصابتنا بالثلج ، ثم قالوا « نلجت نفسه نلجاً » من باب طرب أي اطمأنت ، كأنها بردت بعد اضطرامها وهدأت بعد احتدامها ، وقالوا « برز فلان يبرز بروزاً وأبرزه غيره إبرازاً » و « برك البعير يبرك بروكاً وأبركه الجمال إبراكاً » ، وقالوا « أدبه يادبه أدباً » وتادّب هو واستأدّب ، فاستقر الفعل في نفسه ، فهذه أمثلة تطوّر الأفعال في التعدّي واللزوم . ولذلك قلت الأفعال التي حافظت على أوزانها الأصلية ولم تتجاوزها باختلاف حركات أو زيادة أحرف ، فالفعل « برز » له ثلاثة أوزان كلها لازمة ولكل لازم معنى خاص به ، فالمقاصد أي المعاني هي التي تتحكم في الأوزان ، وقد غفل عن هذا الأمر

القُدَامِي والمُحَدَّثُونَ، ولم يعرفُوا أسبابه واقتصرُوا على السَّماع والرَّوَايَة دون الدَّرَايَة
أعني دراية التطوُّر والتغيُّر، ومعرفة القديم والجديد، وهو أي تطوُّر الأفعال ينفذ
المجامع اللغوية في الاشتقاق فان من العلوم ما يحتاج كثيراً إلى أفعال لازمة من
الثلاثي المتعدِّي لأصالته وخفته، وقد أتيت بأمثلة للأخذ منها، فبالقياس عليها يخد
العبء عن أوزان الفعل الثلاثي المزيد للمعنى الجديد •



مَكْتَبَةُ
لِسَانِ الْعَرَبِ

رابط بديل
lisanerab.com

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



معاني الأفعال الأصلية

ذكرنا أن أكثر أفعال اللغة العربية متعدية منذ بداوتها ولا تزال كذلك مع تقدمها في الحضارة ، وهذه الأفعال المتعدية تنصب في العادة مفعولاً به واحداً ، ثم لا يست أحوال التمدن وأصابها التطور فنصبوا بها أحياناً منصوبين ، كالجملّة الرؤوفية « سقيت الحصان دلوأ ماءً » فالمنصوب الثاني لا يشترط في نصبه تأثير الفعل « سقيت » . فيه حتى نعدّه منصوباً ثانياً للفعل •

وللأفعال المتعدية « معان أصلية » و « معان مكتسبة » وهذه الحال من أحوالها لم يفظن لها العلماء - رح - فالمعاني الأصلية هي المعاني القديمة بالبداهة ، فالفعل « سقى^١ » على سبيل التمثيل كان قديماً مقتصرأ على منصوب واحد وهو « المسقي » فإذا قيل « سقى فلاناً » علّم أنه سقاه ماءً لأن السقي^(١) وضع للماء قال لبيد :

سقى قومي بني مجد وأسقى نмираً والقبائل بمن هلال (*)

ثم استعمل « سقى » لغير الماء كاللبن والسويق والخمر والمشروبات الأخرى ، وجاز التصريح بالماء عند السقي منه فاحتاج الفعل الى منصوب ثان ، فوجب توجيه النصب في هذا المنصوب الجديد ، أهو مفعول به ثان أم منصوب بنزع الخافض ؟ لأن الفعل لم يكن ينصب إلا منصوباً واحداً وهو الآن قد نصب منصوبين ونضرب مثلاً آخر لذلك وهو الفعل « كسا » فكانوا إذا قالوا « كساء » علّم أنه ألبسه كساءً وهو لباس معروف ، ثم وقع التمدن وحدث التطور فلم تقتصر الكسوة على « الكساء » بل كانت أحياناً جبّة ، أو حلة أو عباءة أو دُرّاعة أو صداراً أو غيرها ، فوجب التمييز بأن يقال « كساء جبّةً أو غيرها^(٢) » ووجب توجيه النصب في

(١) أعني جاز أن تقول « سقاه ماءً » لأن المشروب تعدّد واختلفت أنواعه •

(*) الصحاح للجوهري في « مجد » •

(٢) ويطوى ذكر اللباس أحياناً وإن لم يكن كساءً بعينه ، وذلك لكونه مجهولاً ، روى بعض القدماء قال : « كان الأشعث بن قيس لا يقدم من سفر فيصلي الفجر إلا كسا أهل المسجد ووصلهم » راجع لباب الآداب « ص ١٠٤ » •

المنصوب الثاني أهو مفعول به ثان أم منصوب بنزع الخافض أم تمييز؟ أما نصبه على التمييز فلا يجوز لأن التمييز منقول من العجر بمن أو بفي، فقولهم «عنده عشرة دنان زيتاً» تقديره «من زيت»، وقولهم «هو أوسع منه علماً» تقديره «في العلم»، ويؤيد ذلك جواز إظهار «من» الجارة في العبارة، يضاف إلى ذلك أنه يجوز أن يقال «هو الذي كساه الجبة التي عليه» والتمييز لا يكون معرفة • وأما نصبه على أنه مفعول به ثان فغير صحيح لأنه لم يكن في الأصل ينصب إلا مفعولاً واحداً وهو الذي يتعدى إليه معناه الأصلي، فكيف ينصب مفعولين؟ لا يصح ذلك إلا بتقدير خافض منزوع فيكون تقدير الجملة «كسوت فلاناً بجبة» ولكون العرب يستقلون استعمال حروف العجر حذفوه وأوصلوا الفعل إلى الاسم الثاني، وكثير من الأفعال في اللغة العربية نصّب المنصوبات بنزع الخافض والحذف والايصال، فقد قالوا «عطا إلى الشيء»، ثم عطاء ثم أعطاه الشيء، وأصله «أعطاء إلى الشيء»، وقالوا «قصد إليه ثم قصد له ثم قصده» و«أتى إليه ثم أتاه»، و«صار إلى كذا وصيره إليه وصيره إياه» و«بكى على الميت وبكاه» و«أمن منه وأمنه» و«ملّ منه وملّه وخاف منه وخافه ودخل فيه ودخله وشرب به وشربه وعلم به وعلمه وظفر به وظفّره ولحق به ولحقه»، واعتمد عليه واعتمده وعلا عليه وعلاه واحتذى عليه واحتذاه وقبض عليه وقبضه وعض به وعضه وعضته، وجاء إليه وجاءه وغدر به وغدره، وهذا مما لا يمكننا استقصاؤه ولا إحصاؤه •

فباب نزع الخافض مفتوح للمفصحاء قديماً وحديثاً، وقد ورد «اقتدى» في القرآن الكريم متعدياً تارة بالباء، قال تعالى: «أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده»^(١) وتارة أخرى بحرف العجر على، قال تعالى: «وإننا على آثارهم مقتدون»^(٢) وعداد الامام علي - ع - بنفسه قال «أما بعد فانما أهلك من كان قبلكم أنهم منعوا الناس الحق فاشتروه وأخذوهم بالباطل فاقتدوه»^(٣) • ففصاحة

(١) سورة الأنعام «الآية ٩٠» •

(٢) سورة الزخرف «الآية ٢٣» •

(٣) شرح نهج البلاغة «مج ٤ ص ٢٣٨» •

الامام - عليه السلام - هي التي بعثته على حذف الخافض ولم يكن في ذلك غضاضة على القرآن ولا عليه ، لأن نزع الخافض شائع في اللغة العربية كما ذكرنا آنفاً ، وغير مضبوط سماعه بخلاف ما يدعي ذوو العلم المحدود ، قال أبو العباس المبرد بعد إيراده قول الشاعر الأعرابي القديم :

تحن فتبدي ما بها من صباية وأخفي الذي لولا الأَسا^(١) لقتضاني

« يريد : لقتضى عليّ فأخرجه لفصاحته وعلمه بجوهر الكلام أحسن مخرج ، قال الله - عز وجل - : وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون • والمعنى : إذا كالوا لهم أو وزنوا لهم ، ألا ترى أن أول الآية : الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون • فهؤلاء أخذوا منهم ثم أعطوهم • وقال تبارك وتعالى - : واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا • أي من قومه وقال الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب

أي أمرتك بالخير ، ومن ذا قول الفرزدق :

ومنا الذي اختير الرجال سماحة وجوداً إذا هب الرياح الزعازع

أي من الرجال • فهذا الكلام الفصيح ، وتقول العرب : أقمت ثلاثاً ما أذوقهن طعاماً ولا شراباً • أي ما أذوق فيهن : وقال الشاعر :

ويوماً شهدناه سليماً وعامراً قليلاً سوى الطعن النهال نوافله^(٢) •

وسياتي في هذا الكتاب نقلاً من شرح الكافية للرضي الاسترأبادي وشرح الألفية لابن عقيل جواز حذف الجار دائماً عند الاخفش الصغير •

(١) جمع الأسوة •

(٢) الكامل في الأدب « ١ : ٢٥ ، ٢٦ طبعة المطبعة الأزهرية » •

التعددية بالتضمين

ولم تقتصر التعددية اللفظية على نزع الخافض المفتوح الباب للفصحاء ،
الوافر وفرة لا تحصى ولا تستقصى ، بل احتجنت التضمين معه وهو باب واسع
في اللغة العربية ، يشمل جميع أنواع الكلمة ومألوف عند الفصحاء فضلاً عن
القرآن الكريم ، والتضمين في الأفعال هو أن يشرب فعل من الأفعال معنى فعل
آخر لقراءة بينهما ، وقد يكونان كلاهما متعديين بأنفسهما ، أو يكون أحدهما
متعدياً بنفسه والآخر بحرف الجر أو يحل حرف أحدهما محل الآخر ،
والفرق بين التعددية بنزع الخافض والتعددية بالتضمين هو أن الأولى تحافظ على
معنى الفعل والثانية توسعه بعض التوسيع ، ومن العلماء من يقول بأنها تكسب
المعنيين ، فالثانية من باب الحمل على المعنى قال جلال الدين السيوطي في الكلام
على التضمين : « قال الزمخشري : من شأنهم انهم يضمّون الفعل معنى فعل
آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى المتضمن ، والغرض
في التضمين اعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من اعطاء معنى ، ألا ترى كيف
رجع معنى (ولا تعدّ عينك عنهم) الى قولك : ولا تقتحمهم عينك مجاوزتين الى
غيرهم (ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم) أي ولا تضمّوها اليها آكلين^(١) » ثم نقل
السيوطي كلاماً لابن هشام ، قال : « وقال ابن هشام في المعنى : قد يشربون
لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضميناً وفائدته أن تؤدي كلمة
مؤدي كلمتين » • ثم ذكر لذلك عدة أمثلة ، منها قوله تعالى ، وما تفعلوا من
خير فلن تكفروه • ضمّن معنى (تحرموه) فعدي الى اثنين لا الى واحد •
(ولا تعزموا عقدة النكاح) ضمن معنى (تنووه) فعدي بنفسه لا بعلى •
(لا يسمعون الى الملائة الاعلى) ضمّن معنى (يصغون) فعدي بالى وأصله أن يعدي
بنفسه • (سمع الله لمن حمده) ضمن معنى استجاب فعدي باللام^(٢) • • • •

(١) الأشباه والنظائر « ١ : ١٠١ طبعة حيدر أباد الدكن » •

(٢) المرجع المذكور « ١٠١ ، ١٠٤ » •

ومرادنا بالتعدية بالتضمين هو كقوله تعالى « ولا تعزموا عقدة النكاح »
والأصل أن يُعدّى بعلی ، كما نقلنا آنفاً ، وقد أجاز مجمع اللغة العربية
بمصر التضمين بشرط وجود الغرض البلاغي فيه ، وذلك ضرب من التيسير
بعد طول زمان التعسير وشدة وطأته المضنية للغة العربية الموهية الموهنة لها .
وسأتي في هذا الكتاب ترجيح الرضي الاستراباذي التضمين في نصب المجرور
على الحذف أي حذف الجار والمهم جوازه وتطبيقه ، ولكل مجتهد رأي ولا
عيب في ذلك .

إعراب « سقيت الحصان دلواً ماءً »

ذكرنا قبل هذا أن الجملة الرؤوفية « سقيت الحصان دلواً ماءً » هي من إبداعه واختراعه وانشائه وإملائه ، فلم يقلها فصيح من القدامى ولا من المحدثين ، ولو سئل هذا الفاضل : لماذا ميّزت الدلو بالماء لأجاب بالبداية « لثلاث تكون الدلو من خمر أو سويق أو عصير برتقال أو نبيذ من الأنبذة المختلفة » . والظاهر لنا من هذا التمييز لغير البشر أن الحصان عنده يجوز أن تشرب من هذه المشروبات فوجب عليه التمييز ، فالتطور والتمدن أصابا الخيل أيضاً ، فلماذا يبغض الشيخ التطور في اللغة وقواعدها ورسم كلمها؟!

وقد ذكر في أول كتابه « المناقشات » قضية هذه الجملة (التمدنة بتمدن حصانها ذي الذوق الرفيع) . قال : حفظه الله : وقد جرى في يوم من الأيام نقاش في إعراب هذه الجملة : سقيت الحصان دلواً ماءً . وتعددت في إعرابها الأقوال وكان من بينها قولي : إن الدلو منصوبة على النيابة عن المصدر إذ إنها في الحقيقة آلة للسقي أو إنها مفعول به ، وإن كنت في هذه الجملة أرجح الأول مع إمكان الثاني وقبوله ، على أن اختلاف الدلو والقعب والمركن والسوط والعصا والقضيب في الحجم والصورة لا يمنع كونها آلات للسقي أو الشرب أو الضرب ، فالسوط نائب عن المصدر في قولنا : ضربت السارق سوطاً والدلو كذلك في الجملة المذكورة ، وإن اختلف كل من الصنفين حجماً أو شكلاً فاختلاف الصورة لا يسلب صفة الآلية ، وقد رغب بعض الإخوان أن أكتب إلى ... الدكتور الأستاذ مصطفى جواد - سلمه الله تعالى - لاستطلاع رأيه الكريم في إعراب هذه الجملة^(١) ، فوردني^(٢) الجواب منه - حفظه الله تعالى - إن الدلو منصوبة بنزع الخافض . ولما كان النصب المذكور قسامين

(١) نسي أن يقول « فكتبت أو ففعلت » .

(٢) الصواب « فورد علي » لأن المورد لا يكون إلا مورداً وما فيه أو مديناً أو قرية وما أشبه ذلك ولا يكون إنساناً كما قال . لا بهز المعنى

قياسياً وسيماعياً لا ثالث لهما فقد أجهدت نفسي في تتبع أقوال الاقدمين في هذا الباب ^{بقيته} بقتيمه. أملاً^(١) في أن أجد مؤيداً لهذا القول ، فلم أجد له مبرراً مطلقاً^(٢) في الكتب المتداولة بين أيدينا ، إذ ليست هذه الجملة مما يصح فيها النصب بنزع الخافض قياساً ولا سماعاً لعدم توفر شروط الاول وعدم النص عليها بخصوصها في الثاني^(٣) ، ثم نقل كلام ابن عقيل على نزع الخافض وقال مكرراً مؤكداً : « وجملة : سقيت الحصان دلو ماء . لم يكن الحذف فيها مقيساً ولا مسموعاً لذا فإن^(٤) اعتبار (دلو) منصوبة بحذف حرف الجر مخالف لرأي ذلك النحوي الكبير - يعني ابن عقيل - بناءً على ما يفهم من ظهر كلامه^(٥) » .

ونحن قد ذكرنا من قبل غير مرة أن جملة « سقيت الحصان دلو ماء » جملة رؤوفية فليست هي من الجمل المسموعة من الفصحاء والمدونة عنهم حتى يطالبنا في إعرابها بالسماع ، وذكرنا أيضاً أن كثيراً من المنصوبات اللفظية في العربية نشأت عن نزع الخافض لكراهة العرب حروف الجر ولاعتدادهم حذفها من كلامهم ضرباً من الایجاز البلاغي والبلاغة الایجازية ، ولذلك كان لنا رأي خاص بنا في إعرابها وهو النصب بنزع الخافض .

ونحن موافقوه على أن « الدلو » من آلات السقي أو الشرب ، وإنما ننكر أن يقول قائل صحيح العقل فصيح اللغة : « سقيت الحصان دلو ماء » . لأن لكل جملة صحيحة معنى محدوداً مقصوداً ، فإن اعترف الشيخ أن الدلو تختلف

(١) الصواب « أملاً أن أجد » لأن فعله يتعدى بنفسه فكيف يتعدى بحرف الجر « في » ؟ ولو كان لازماً لجاز حذف حرف الجر لوجود أن المصدرية .

(٢) فإن لم يجد له مسوغاً مطلقاً فقد كان حرياً أن يبحث عن « مسوغ مقيّد » .

(٣) المناقشات « ص ١١ ، ١٢ » .

(٤) في هذه الجملة فساد في التركيب لأن « إن » تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها فيبقى الجار والمجرور « لذا » معزولين ، ولأن معنى « فان » هو « لذا » فاجتمع تعليان لمعلول واحد ، وأحدهما كاف .

(٥) المناقشات « ص ٢٩ » .

في الحجم كبرا وصغرا وطولا وعرضا فما الذي يستفده السامع من كلامه ، وماذا أفد القاريء أو السامع بكلامه ؟ استفاد أنه سقاه ماءً بآلة سقي لا يعلم حجمها ، فهو محتاج الى سؤاله وقوله له : وما حجمها ؟ فأين بقيت الافادة المرادة من كل كلام تام ؟ كان يستطيع أن يقول « سقيت الحصان » ويسكت فيوجز ويفيد ، إذن يشترط في نيابة الآلة عن المصدر الحفاظ على معنى تام لا يكون تمامه إلا بتلك النيابة .

وإذ لم نرد أن نقوله له يوم راسلنا : ان جملتك تافهة تدل على نقصان في ملكة الاعراب عن المعاني بالمنطق السليم لثلاث نكسر قلبه ، قلنا : إن دلواً منصوبة بنزع الخافض ، ودليلنا على صحة قولنا ما ورد في قول أبي زيد الاسلمي وهو :

مدحت عروفاً للندى مصت الثرى حديثاً فلم تهتم بأن تترعرا
سقاها ذوو الاحلام سجلاً على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا
بفضل سجال لو سقوا من شئ بها على الارض أرواهم جميعاً وأشبعاً^(١)

ألا تراء لصحة عقله قد قال « سجلاً » أى دلواً عظيمة ولم يقل « دلواً » لأنها تكون صغيرة أو وسطاً أو كبيرة ، أو قصيرة أو طويلة أو بين بين ، ثم قال « بفضل سجال » أى سقوها بفضل سجال ، بإدخاله حرف الجر الباء على الاسم الثاني الذى يقابل « دلواً » فى الجملة الرؤوفية ، أفليس هذا سماعاً أيها الفاضل الغافل ؟ وهل مرّ فى الشعر فعل غير « سقى » وغير فعل الجملة الحالية « كربت » حتى تلحق به « بفضل سجال » وتتخذ من ذلك حجة ؟ ! وقال عترة العبي :

فأجبتها ان المية منهل لا بد أن أسقى بكأس المنهل

أفليست الكأس آلة للسقي والشرب ، فلماذا جرّتها عترة بالباء ؟ وقال النجاشي شاعر الامام علي عليه السلام :

(١) الكامل فى الادب « ١ : ١٢٨ » .

كلّما قلت قد تصرّمت الهيـهـ جاء سقّيتهم بكأس دهاق^(١)

وقال الزمخشري يقال « استوفى قلده من الماء : شربه • واستوفوا أقلادهم • وأقمت إقليدي : إذا سقى أرضه بقلده^(٢) » • فالباء تصحب الفعل « سقى » كثيراً في شعرهم ونثرهم ، فلذلك أكن مفتاتاً على العربية الصحيحة حين قدّرت نزع الخافض ولا حملني الغرور على الكرور • أما قوله : ضربت السارق سوطاً • فقد نقل ما ينقضه من كلام ابن شارح الألفية - ص ٣٢ - وهو « ضربت زيدا بسوط » وقد جرّه بالباء وكلا القولين صحيح •

ونعود الى كلام مؤلف المناقشات فانه قد قال : « وقد جرى في يوم من الأيام نقاش في إعراب هذه الجملة » وذكر الجملة المنقولة سالفاً وقال : « وتعدّدت في إعرابها الأقوال وكان من بينها قولي » • وأقل الأقوال ثلاثة ، إلا أنه لم يذكر إلا قولين : النصب على النيابة عن المصدر والنصب على المفعولية ، فأين بقية الأقوال ؟ لم يذكر شيئاً من ذلك ، وهذا ضرب من ضروب إلقائه الكلام على عواهنه •

(١) وقعة صفين لنصر بن مزاحم « ص ٤١٠ » طبعة عبدالسلام •

(٢) أساس البلاغة في « قلد » •

التعدية بالحذف والايصال

ذكرنا فيما سبق من ردنا على مؤلف « المناقشات » كثرة المنصوبات بنزع الخافض بطريقة لم يسلكتها علماء النحو القدامى لغلبة التقليد عليهم وإغارة بعضهم على بعض في الاستشهاد ، وقد نقلنا آنفاً قول أبي العباس المبرد في استشهاده على الحذف والايصال أي حذف حرف الجر من الجملة الفعلية وإيصال الفعل إلى المجرور ليأثر نصبه ، (وهو يوجه قول الشاعر : وأخفي الذي لولا الأسماء لقضائي) ما هذا نصه « يريد لقضي عليّ فأخرجه لفصاحته وعلمه بجوهر الكلام أحسن مخرج ، قال الله - عز وجل - : وإذا كآلوهم أو وزنوهم يخرسون . والمعنى إذا كآلوا لهم أو وزنوا لهم ، ألا ترى أن أول الآية : الذين إذا كآلوا على الناس يستوفون . فيؤلاء أخذوا منهم ثم أعطوهم (١) . »
 فهذا تصريح من المبرد بأن نصب « هم » في كآلوهم وفي وزنوهم جاء من باب الحذف والايصال أي حذف اللام الجارة وإيصال الفعل إلى الضمير ، فجاء صاحب المناقشات يقول بعد نقله قولاً للسيوطي المتوقفي في القرن الحادي عشر للهجرة : « وبهذا يرد استشهاد أستاذنا باذا كآلوهم أن الضمير (هم) منصوب بنزع الخافض (٢) ، » قال هذا القول الواهي ، بعد نقله من شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرري أن مما قد يحذف من جملة الجار فيتعدى بنفسه وينصب المجرور إن كان في موضع نصب وهو سماعي ، هذه الأفعال : نصحته وشكرته وكلته ووزنته . وأن الأكثر ذكر اللام الجارة نحو نصحت لكم ، أن اشكر لي ، وكلت له ، ووزنت له (٣) ، » أفليس في هذا القول تصريح بأن الأصل : كال له ووزن له ثم حذف حرف الجر ؟ وأنا لا أتهمه بأنه ينقل ما لا يفهم ولا يعلم ، ولكن حبّ الفلج بعثه على أن يلج ، ولا خير في فلج مبني على الباطل .
 وقد ادعى السيوطي تساوي الاستعمالين فيه وكونه قسماً برأسه ، وهو قول مردود بشهادة المبرد وغيره ، ومردود بالدليل العقلي وهو أن الانسان لم يكن في الجملة موزوناً ولا مكيلاً فكيف يكون مفعولاً به حقيقياً ؟ إنه نصب على

(١) الكامل في الادب « ١ : ٢٦ طبعة المطبعة الازهرية » .

(٢) المناقشات « ص ٣١ » .

(٣) المناقشات ص ٣٠ .

الاتساع والحذف والايصال لحب العرب حذف حروف الجر ما استطاعوا إليه سبيلاً ، ثم نقل الشيخ رؤوف من شرح الألفية لابن ناظمها قوله : « وقد يفعل نحو هذا بالمتعدّي الى واحد فيصير متعدياً إلى اثنين كقولهم في : كلت لزيد طعامه • ووزنت له ماله : تقديره كلت زيداً طعامه ووزنته ماله^(١) » وهذا تصريح آخر بأن الأصل هو الجرّ ثم جرى الحذف اتساعاً وتخفيفاً •

واحتج بان الحذف أي نزع الخافض يعود الأمر في تحديده إلى كتب اللغة ، وقد قدمنا أنه لا يُحصى ولا يُستقصى ، وضرربنا مثلاً من كلام الامام عليه السلام وهو « اقتداء » ولم تذكر كتب اللغة جوازه أفنعد^١ أفصح الخلق بعد الرسول -ع- مخطئاً لأن كتب اللغة لم تذكر جواز قوله ؟ وهل جمعت كتب اللغة جميع اللغة وجميع حقيقتها ومجازها وقديمها ومولدها •

وحذف حرف الجرّ للايصال والتعدية يكثر أيضاً في جملة المتعدّي إلى مفعول واحد بنفسه وإلى الآخر بحرف الجرّ قال أبو الحسن الأخفش في الكلام على منع أن يقال : مررتُ زيداً : « وليس هذا بمنزلة ما يتعدّي الى مفعولين فيتعدى إلى أحدهما بحرف جرّ وإلى الآخر بنفسه ، لأن قولك : اخترتُ الرجالَ زيداً • قد علم بذكرك زيداً أن حرف الجرّ محذوف من الأول^(٢) » • قلنا : ولذلك تراهم قالوا : « حسده على الشيء » ثم قالوا حسده إياه ، وقالوا « كسب له الشيء » ثم قالوا كسبه إياه ، وقالوا « جنى له كمأة » ثم قالوا « جناه إياها » ، وقالوا « عيّرَه بكذا » ثم قالوا « عيّرَه إياه^(٣) » وجن عليه الليل وجنّه الليل ، و « ووهب الشيء له » ووهبه إياه ، و « شبهه به » وشبهه إياه ، و « حلاّها به » وحلاّها إياه ، و « ووعده به » ووعده إياه ، و « سلب منه الشيء » وسلبه إياه ، « وقبس له ناراً » وقبسه إياها ، و « حلب له ماشيته » وحلبه إياها ، وهذه هي الأفعال التي خطرت بالبال عند الكلام على الحذف والايصال ، ولم يذكر علماء النحو شيئاً منها لاقتصارهم على النقل من كتب غيرهم في الأعم الأغلب •

(١) المناقشات « ص ٣٢ » •

(٢) الكامل في الادب « ١ : ٢٧ طبعة المطبعة الازهرية » •

(٣) أخطأ من قال ان الاصل « عيّرَه إياه » لان شاهده بيت النابغة

والشاعر مضطر •

المفعول به المحذوف

إن استشهاد عدّة نحويين قدامى في تعدية اللازم بحذف حرف الجر حذفاً سماعياً بقولهم « شكرت له وشكرته ونصحت له ونصحته » يشعر بأنهم كانوا يحسبون هذين الفعلين لازمين ، والصحيح أنّهما متعديان ولكون مفعوليهما معروفين مشهورين استغني عن ذكرهما في الأعم الأغلب ، فالأصل في عبارة « نصحت له » هو « نصحت له أمره » وفي عبارة « شكرت له » هو « شكرت له فضله » أو غير ذلك من أفعال الخير ، فالأول مأخوذ من « نصح له التوب أي خاطه من باب قطع » كما في مختار الصحاح ، ولذلك قيل إن منه « التوبة النصوح » لقوله - عليه الصلاة والسلام - : من اغتاب خرق ومن استغفر رفاً ، كما في المختار أيضاً ، وأمّا شكرت له فضله فشواهد كثيرة منها ما أنشده ابن عباس - رضي - :

شكرت له يوم العكاظ نواله ولم أك للمعروف ثم كنوداً^(١)

وقال الزمخشري في أساس البلاغة : « شكرت لله تعالى نعمته (واشكروا لي) وقد يقال : شكرت فلاناً ، يريدون نعمة فلان » والذي يهمننا من هذا الاستشهاد أن الفعل متعدّ بنفسه في أصله ، أما التأويل فلكل رأي فيه إن كان مجتهداً ، وهو يمتنع رأي غيره فيه إن كان مقلداً ، فالمشكور الحقيقي هو النعمة أو الاحسان أو الفضل وما جرى مجراها ، وكلها معلومة لأنها من الخير ، فالأصل في « شكرته » هو « شكرته فضله » بعد الحذف والايصال ، ثم حذف المفعول به لكونه معروفاً مشهوراً ، كما ذكرنا ، فقليل « شكرته » وحده وهذا كما جاء في القرآن الكريم ، وقد ذكرناه فيما مضى من كلامنا « وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » أي إذا كالوهم ما يتبعون مما يكال أو وزنوهم ما يتبعون مما يوزن » • وبذلك يبطل قول مؤلف المناقشات : « كما أن المفهوم من قول ابن

(١) الاتقان في علوم القرآن » ١ : ١٢٧ طبعة مصطفى البابي •

هشام . . . يتعدى الفعل بنفسه - ومثل له بشكرته ونصحته - أن الفعل متعدى (١)
بنفسه هنا وليس بحذف حرف الجر (٢) .

ونود هنا أن نذكر أن ناساً من علماء النحو غير مستبحرين في دقائق
العربية وطبائعها الخفية أو واثقين بكل منقول يحسبون جملةً صالحةً من الأفعال
المتعدية لازمةً لأنهم يرونها في الغالب منزوعة المفعول لظهوره واشتهاره ، على النحو
الذي أشرنا إليه غير مرة ومنها « أحاط » و « أسرع » و « كف » و « صبر »
و « دافع » و « حامى » و « أخطأ وعفا بمعنى صفع » فانها تدخل في تراكيب
الجملة فتكون كاللازمة غالباً مثل « أحاط به وأسرع في السير وكف عنه وصبر عنه
أو عليه (٣) ودافع عنه وحامى عنه (٤) أو عليه وعفا عنه » .

والصحيح أن مفعولاتها محذوفة مقدرة إذا جاءت خالية منها فالأصل
« أحاطه به وأسرع المشي أو الخطا في السير (٥) ، وكف نفسه (وبه يبطل قول من
قال : كفه عن الشيء فكف هو) وصبر نفسه ودافع فلاناً عن حقه ، وحاماه عن
حقه وأخطأ الصواب أو الهدف وعفا ذنبه عنه ، أو الحساب عنه ، ولاشتهار هذا
المفعول استغني عن ذكره ، كما جاء في القرآن الكريم « عفا الله عما سلف » أي
الحساب عما سلف ويذكر المفعول به أحيانا قال ابراهيم بن علي بن سلمة وجمع بين
الاستعمالين :

فلا عفا الله عن مروان مظلمة لكن عفا الله عن قال آمين
قد كنت أحسبني جلدا فضعضني قبر بجران فيه عصمة الدين (٦)

-
- (١) الصواب « متعد » بحذف الياء لانه اسم منقوص نكرة غير
موقوف عليه وهو من الاغلاط الغريبة .
(٢) المناقشات « ص ٣١ » .
(٣) يصبر عن المرغوب فيه « لعدمه » ويصبر على غير المحبوب لكراهته .
(٤) يقال « حامى عنه » اذا كان المجرور في حيزه و « حامى عليه »
اذا كان المجرور بينه وبين المفعول المقدر ، وهذا مما لم يعرفه اللغويون قبلنا .
(٥) جاء في هـ و د من الصحاح « وفي الحديث : اسرعوا المشي في
الجنائز ولا تهودوا كما تهود اليهود والنصارى » .
(٦) تاريخ الطبري « ٨ : ١٣٣ طبعة المطبعة الحسينية » .

وقال كثير عزّة :

عفا الله عن أم الحويرث ذنبها علامَ تعينني وتكلمي دوائياً^(١) ؟

وقال محمد بن بشير الخارجي ، كما جاء في الأغاني « ١٦ : ١٣٠ » :

وإني وإن لم أجن ذنباً سأبتغي رضاها وأعفو ذنبها حين تذب

وقال أشجع بن عمرو السلمي :

الفضل عند الذي يعفو ذنوبهم فان رأى مذهباً في عصبة رجماً^(٢)

وقال سديف يذكر بني أمية للسفاح :

قتلوا آل احمد لا عفا الذنوب بمروان غافر السيئات^(*)

فهذه الشواهد الشعرية التي حضرتنا ، وأما الشواهد الثرية وهي أقوى عندنا من الشعرية أبداً فمثل قول الامام علي - ع - وهو يذكر أبا بكر وعمر - رضي - : « ووجدنا عليهما أن توليا الأمر دوننا ونحن آل الرسول وأحق بالأمر (فعفونا ذلك لهما) ثم ولي أمر الناس عثمان^(٣) . . . » . وقال ابن هرمة الشاعر لأبي جعفر المنصور : « يا أمير المؤمنين كل ذنب بلغك مما عفوته عني فأنا مقررٌ به^(٤) » . وفي قوله تعالى : « فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف^(٥) » . قال المطرزي في المغرب : « فأكثرهم على أنه من العفو خلاف العقوبة وأن معناه : فمن عفي له من جهة أخيه شيء من العفو أي بعضه بأن يعفى من بعض الدم أو يعفو بعض الورثة . . . » وقيل عفي ترك ومُحي ، وقيل أعطي لأخي القاتل » .

وجاء في الحديث^(٦) « عفوتك عن القطع أو الشجّة » و « تعافوا الحدود فيما

(١) الاغانى « ٩ : ٣٥ » طبعة دار الكتب المصرية .

(٢) الاوراق « ١ : ١٠٢ » .

(*) شرح نهج البلاغة « ٢ : ٢٠٩ » .

(٣) شرح نهج البلاغة « مج ١ ص ٣٤٥ » .

(٤) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي « ٦ : ١٢٩ » .

(٥) سورة البقرة « آ ١٧٨ » .

(٦) يراد مطلق الحديث لا مقيده بكونه حديث فلان او فلان .

بينكم» وفي محاكمة عُمر وأبي بن كعب الى زيد بن ثابت « أو عفوت أمير المؤمنين عن اليمين » في رواية • ذكر ذلك المطرزي في المغرب ، والمراد من إيراده هو كون « العفو » بمعنى الغفران والصفح متعدياً في أصله • قال المطرزي : « يقال: عفوت عن فلان أو عن ذنبه : إذا صفحت عنه وأعرضت عن عقوبته ، وهو كما ترى يعدى بمن إلى الجاني وإلى الجناية فإذا اجتمعاً عدى إلى الأول باللام فقول : عفوت لفلان عن ذنبه ، وعلى ذا قوله : عفوتك عن القطع أو عن الشجة خطأ ... والتعافي: تفاعل منه ، وهو أن يعفو بعضهم عن بعض • وأما تعافوا الحدود فيما بينكم • فالأصل : تعافوا عن الحدود • أي ليغف كل منكم عن صاحبه إلا أنه حذف (عن) واوصل الفعل أو ضمن معنى الترك فعدي تعديته ... وحديث محاكمة عُمر وأبي بن كعب الى زيد بن ثابت في الحائظ : وإن رأيت أن تعفي أمير المؤمنين عن اليمين فأعفه » • فقال أبي : بل نغفيه ونصدقه • ومن روى : أو عفوت أمير المؤمنين عن اليمين • فقد سها » •

قلنا : في كلام المطرزي صحة وغلط ، والغلط هو ايجابه تعدية الفعل الى الجناية بحرف الجر « عن » تحريراً أو تقديرأ ، وقد ذكرنا أن الأصل هو تعدى هذا الفعل إلى الذنب أو الجناية بنفسه فلا موجب لتقدير الجار^(١) ، وبذلك يبطل أيضاً تقديره « تعافوا عن الحدود » لأن منصوب الفعل هو الحدود وهي جناية وذنب فتأمل ذلك تصب بعون الله تعالى •

(١) راجع الشواهد الشعرية والشواهد النثرية التي لا يمكن ادحاضها •

ميل العربية الى الحذف والايصال

يظهر مما قدمنا من الكلام أن من طبيعة اللغة العربية « الحذف والايصال ، أي نزع الخافض وإيصال الفعل إلى المجرور لينصبه نصب مباشرة مصرحاً به ، وقد ذكرنا قبل هذا أن ذلك ضرب من ضروب البلاغة الايجازية والايجاز. البلاغي عندهم ، ولذلك كان الاكثر من استعمال حروف الجرّ تردياً للغة ونكوصاً منها عن البلاغة ، وهذا الميل إلى الحذف والايصال لا يزال مستمراً حتى في عصرنا فقد قالوا « سلمه الشيء » وهم يريدون « سلم اليه الشيء » و « شاركه الحزن » إرادة منهم « شاركه في الحزن » و « وارى الميت التراب » أرادوا « و^{أراه}اروه في التراب » و « عاش فلان هذه التجربة » بمعنى « عاش فيها » و « وفى حقه يفه وفاءً » أي وفى به ، و « استقل الباخرة » أي استقل فيها . و « احترف الشيء » أي احترف به ، و « خفر عهده » أي بعهده » و « رشقوهم نبالاً » أي نبال ، و « ضحى نفسه » أي بنفسه ، و « فسح له الأمر » أي في الأمر ، و « فوضه حق التصرف » أي فوضه اليه ، و « اقتصد مالا » - أي في المال ، و « أمعن النظر » أي في النظر إن لم يكن تصحيف « أنعم النظر » . و « ولا يخفك الأمر » أي لا يخفى عليك ، و « احتاطوا المدينة » أي بها ، و « أسداه الشكر » أي اسداه إليه ، و « رجاء أن يعينه » أي رجاء منه ، و « تأكدت الأمر » أي تأكد لي الأمر ، حملوه على « تبينته وتحققته » و « عهد إليه الأمر » أي بالأمر ، وغير ذلك . ونحن بايرادنا هذه المثل لا نريد انها كلها صحيحة لأن الالتباس يمنع « استقل الباخرة » وإنما قصدنا إثبات ذلك الميل في العربية قديماً وحديثاً ، فما أشبه كلام العرب ولم يورث الالتباس جاز ، وإلا فهو غلط ، أما الصحيح المطرد عندنا فهو نصب المفعول لأجله فإنه في رأينا منصوب بحذف لام الجرّ ألا ترى أنك تقول « سعت كسباً للمال » والأصل « لكسب المال » ولا ندري أسبقنا عالم من علماء النحو أم لم يسبقنا الى ذلك .

قال ابن الطيب شيخ السيد مرتضى الزبيدي في الكلام على تصحيف « انهنى

عليها ، إلى « ابتهى عليها » : « ورواه المصنف على ما أثبت في صحاحه ، فان كانت الرواية نابتة فلا يلتفت لدعوى التصحيف لأنها في مثله غير مسموعة ، و (الحذف والإيصال باب واسع لمطلق النجاة وأهل اللسان فضلاً عن العرب الذين هم أئمة هذا الشأن)^(١) ، « غير أن ما استشهد له ليس من باب الحذف والإيصال .

والمستغرب في نقد مؤلف المناقشات انه يحتج بالسماع في حذف حرف الجرّ ولا يسائل نفسه كيف عدى « اعتبر » الى مفعولين بنفسه وهو يجادل في ذلك الحذف بقوله : « لذا نجد ابن الناظم اعتبر حذف حرف الجرّ ضرورة وليس توسعاً في الأبيات المدونة في شرحه ، حيث^(٢) إن الحذف فيها مخالف للمسموع ، فمن عدى « اعتبر » هذه التعدية من الفصحاء المسموع كلامهم والمدون في كتب اللغة ؟ لا شك في أن التطور هو الذي أوصل الفعل الى تلك الحال ، حتى شاع شيوعاً عاماً في العالم العربي ، فان نخطىء مستعمليه هذا الاستعمال فمؤلف المناقشات يدخل في المخطئين . ومن الغريب أيضاً احتجاجه بشطر من رأي ابن الناظم وتركه الشطر الآخر وهو قوله : « وهذا الحذف نوعان : مقصور على السماع ومطرود في القياس ، والمقصور على السماع منه وارد في السعة . . .^(٣) ، فلماذا سدك بالأبيات وترك الأمثلة الثرية ؟

(١) تاج العروس في « بهت » ج ٤ ص ٤٥٥ طبعة الكويت .
(٢) أراد « لان الحذف ، فاستعمل « حيث » للتعليل ولم يستعملها الفصحاء كذلك .

(٣) المناقشات « ص ٣٢ ، « .

الأفعال المتعدية اللازمة

ولما ضاقت أوزان الفعل الثلاثي في العربية اضطر العرب إلى نقل جملة أفعال متعدية إلى حالة اللزوم مع الحفاظ على وزنها الأصلي ، ولكنهم وجدوا فسحة في المصدر فجعلوها مصدر الفعل اللازم من الوزن نفسه مخالفاً لمصدر المتعدي الذي هو أقدم زماناً من ذلك في الأعم الأغلب . وهذا من جملة أدلتنا التي أضفناها إلى أدلة الكوفيين في كون المصدر مشتقاً من الفعل بخلاف رأي سيويه ورأي من ذهب إليه وسيأتي بيانها ، ومن تلك الأفعال المتعدية اللازمة ، زاد فلان الشيء زيدا وزاد الشيء نفسه زيادة ونقص فلان الشيء نقصاً ، ونقص الشيء نفسه نقصاناً ، ورجع فلان الشيء رجوعاً ، ورجع الشيء نفسه رجوعاً ، وغاض الله الماء غيضاً وغاض الماء نفسه مغاضاً^(١) ، وهاجه هياجاً وهاج هو نفسه هياجاً ، ودرست الريح الأطلال درساً ودرست هي أنفسها دروساً ، وعنت الريح المنزل عفواً وعنت المنزل عفواً على وزن سموت ، وسار فلان الحصان سيراً وسار هو مسيراً ، وخص فلان فلاناً خصاً وخص هو خصوصاً ، وصدّه عن الأمر صدأً وصدّ هو نفسه صدوداً ، وبرّ الله الشيء وبرّ الشيء نفسه ، وعطف فلان فلاناً وعطف هو نفسه ، وهنّته الطعام وهنّته الطعام نفسه ، وهذا ما حضرنا من الأفعال الثلاثية^(٢) التي هي أقدم الأفعال فما ظنك بالأفعال غير الثلاثية التي تتحكم بها الإرادة وتتصرف بها الافادة ، فهذا الضرب من الأفعال وافر العدد وقلما تجد لغويّاً جمع أكثر من أربعة أفعال منه لغلبة التقليد عليهم ، ونحن قد ذكرنا أربعة عشر فعلاً من الثلاثي حسب ، ومرادنا الاستدلال على قلة أوزان الأفعال واستعانة العرب بالمصادر للتنويع والتفريع .

(١) المصدر الميمي محدث بالنسبة إلى المصادر الأخرى وكذلك كل الميميات ، فهي محدثة بالإضافة إلى غير الميميات فالقتيل أقدم من المقتول والشريك أقدم من المشارك ، والعرفان أقدم من المعرفة والعامر أقدم من المعمار والدار أقدم من المدرار والخياط أقدم من المخيط .

(٢) يكون للفعل الواحد أكثر من مصدر واحد ويحل مصدر مكان آخذ.

على سبيل الاتساع .

أسماء المفعولات

يقرأ الدارس أسماء المفعولات أي المفاعيل (على إجازة هذا الجمع المكسر لكثرته وروده في كلام الفصحاء) على النحو الآتي « المفعول به والمفعول فيه ، والمفعول لأجله أو له ، والمفعول معه والمفعول المطلق » وقد سمي الأخير « المطلق » لأن المفاعيل الأربعة السابقة له مقيدة بصلات ، فالأول مقيد بـ « به » والثاني مقيد بـ « فيه » والثالث مقيد بـ « لأجله أو له » والرابع مقيد بـ « معه » وهو خال من القيد والصلة ، وذلك معناه أنه « هو المفعول الحقيقي » وهو تصريح من النحاة بهذه المفعولية الحقيقية • وبيان ذلك ، ان هذه الألقاب مختصرة وأن الأصل هو:

١ - المفعول به فعل ، فاذا قلنا : آكلت الطعام فالتعام مفعول به فعل هو « الأكل » •

٢ - والمفعول فيه فعل ، فاذا قلنا : جلسنا مجلساً والدنا ، فمجلس والدنا مفعول فيه فعل هو « الجلوس » •

٣ - والمفعول لأجله فعل ، فاذا قلنا : صلينا ابتغاءاً لمرضاة الله ، فابتغاء مفعول لأجله فعل هو التصلية •

٤ - والمفعول معه فعل ، فاذا قلنا : ذهبنا وزيدا إلى دارنا ، فزيداً مفعول معه فعل هو « الذهاب » •

٥ - والمفعول المطلق ، ليس به ولا فيه ولا معه ولا لأجله فعل ، وإنما هو الفعل نفسه فاذا قلنا : خرجنا خروجاً ، فالفعل الذي فعلناه هو « الخروج » وهو نتيجة للفعل « خرج » فلذلك سمي مطلقاً ، وقيل : إن المفعول الحقيقي ، وتلك المفعولات ليست حقيقية ، لأنَّ الفعل وقع بها أو فيها أو لأجلها أو معها ، مع أننا إذا قلنا « هذا مفعول » فمعناه « مجعول ومعمول ومحدث » ونحن لم نعمل الطعام ولا المجلس ولا زيدا بل عملنا الأكل والجلوس والصلاة والذهاب الا المفعول لأجله ففيه نظر •

فلقائل أن يقول لنا : لا بل عملنا « الابتغاء » فنقول له : لا وإنما فعلنا
من أجله شيئاً هو التصليّة ، وهو أولى بأن يكون مجروراً باللام فتكون الجملة
« صلينا لابتغاء مرضاة الله » ثم حذفت اللام ونصب على الاتساع ، على نحو
ما ذكرناه من رأينا فيه في كلامنا على « الحذف والايصال » ، وإذ كان تطبيق
الرأي على واقع العربية صحيحاً ، لم يجوز لمعارض أن يقول لي : هذا لم يقل
به العلماء ، فالقواعد النحوية لم تنشأ مجموعة ولم يبتدعها الجمهور في زمن
واحد ، بل نشأت بالتدريج ، وابتدعها نحويون مختلفون في أزمان مختلفة
باستقراء كلام العرب وما جاء على مثال كلامهم من الكتاب العزيز وتمت هذا
الجمهرة من القواعد ، على اختلاف فيها ، بين الكوفيين والبصريين والبغداديين ،
وألفت كتب في ذلك الاختلاف ، ومن اثبت من علماء النحو المجتهدين رأي
بالدليل المبين فانه من الخطل والحسد والبلادة أن يقال له : هذا لم يقل به أحد
غيرك ، فهو مجتهد وبالاجتهد تمت تلك الجمهرة من القواعد ، ومن الخطأ
أن يقال : هذا مناقض لرأي فلان وفلان من النحويين ، وإنما يجوز للمعارض
أن يبطله باستدلال آخر يدعمه بالبراهين النيرة والشواهد الكافية .

وألقاب المفاعيل التي ذكرناها أوهمت كثيراً من الدارسين باختصارها ،
حتى ظنوا المفعول به « مجعولاً ومعمولاً ومجدثاً » كما أشرنا إليه آنفاً ، ولو
رجع مؤلفو كتب النحو إلى أسمائها الكاملة ، لساعدت الأسماء على فهمها وسهلت
دراستها ، فيقال للدارس : تقول فتحت الباب . فالباب قد فعلت به فعلاً هو
« الفتح » فهو « مفعول به الفتح ، والفتح هو المفعول » كما تقول : « وهبت
لفلان كتاباً » ففلان « موهوب له » والكتاب « موهوب » لأننا أوقعنا عليه الهبة ،
فالهبة هي المفعولة .

تعدي الأفعال العامة

قدّمنا في الذي مر من كتابنا كلاماً على « التعديّة بالحذف والايصال » و « المفعول المحذوف » و « الأفعال المتعدية اللازمة » و « ميل العربية الى الحذف والايصال » وتطرقنا إلى تعديّة الأفعال غير مرّة في أثناء ذلك ، وأتينا فيها بأراء جديدة لم يطرحها بساحتها العلماء ، على حسب ما هو مثبت في كتبهم من الكلام على « التعديّ واللزوم » ، وكان الواجب تقديم هذا البحث إلا أن مؤلف « المناقشات » أخره في كتابه فاضطررنا إلى تأخيره في الرد وإن تقدمت منه شذرات ، وأهمّ تلك الآراء « أن الأصل في الأفعال العربيّة هو التعديّ ، وأن اللزوم طارئ عليها » وقدّمنا الكلام على علّة ذلك ، وعلى ذكر كيفية من كيفيات تطوّر الأفعال من التعديّ الى اللزوم ، وإذا تصفحنا المعجمات اللغوية وجدنا برهان ذلك واضحاً ، مع تقدّم اللغة من البداوة الى الحضارة ، فهذا مختار الصحاح على سبيل التمثيل نجد في باب الألف منه « أبرّ الكلب فهو مأبور وأبرّ النخلة فهي مأبورة ، وابن فلاناً فهو مأبون وأبى اللعن فاللعن مأبىّ وأتاه فهو مأتي وأخذهُ فهو مأخوذ وأمله فهو مأمول وآده فهو مؤود وأثره فهو مأثور وأدبه فهو مأدوب وأسرهُ فهو مأسور وأصره فهو مأسور وأفكه فهو مأفوك وأكله فهو مأكول وألمه فهو مألوم وألفه فهو مألوف وألته فهو مألوت وألهه فهو مألوه وأمره فهو مأمور وأمه فهو مأموم وأمنه فهو مأمون وأنته فهو مأنوت وأزمه فهو مأزوم وآفه فهو مؤوف وأئمه فهو مأنوم وأجره فهو مأجور وأدمه فهو مأدوم وأزه فهو مأزوز وأهلها فهي مأهولة فهذه عشرون فعلاً ثلاثياً متعدياً ، يقابلها أبق فهو أبق وأجّبت فهي آجّة وأبد فهو آبد وأجن الماء وأسّن فهو آجن آسن وهما من أصل واحد وأذن فهو آذن وأرج فهو أرج وأرز فهو آرز وأرق فهو أرق وأزف فهو آزف وأزم فهو آزم وأشّر فهو أشّر وأفل فهو آفل وأنس فهو آنس وأنف فهو آنف وأنّ فهو آنّ ، وهو من باب حكاية الأصوات لأن الآن يقول : إن ،

إن إن أو حن حن أو هن هن هن • وأنق فهو أنيق وأنى فهو أن وأنب
فهو آنب وآل فهو آئل وآن فهو آئن وأدى فهو آدٍ وأيس فهو آيس وآد يشد
فهو آد وآض فهو آئض وآمت فهي آئمة ، وهي ستة وعشرون فعلاً بعد
إخراج تقليد الاصوات والابدال ، وإذا أخرجنا الافعال المحدثة التي على وزن
« كرم » أو « طرب » وهي : أجن وأذن وأرج وأرق وأزف وأسر وأنق
وأنس وأنف لأنها استحدثت في عصور تمدن اللغة ، وهي تسعة : بقي سبعة
عشر فعلاً في مقابل ثمانية وعشرين فعلاً من الافعال المتعدية القديمة • مع أن
الالف أكثر حروف الهجاء أفعالاً لازمة •

التعدي الحقيقي والتعدي اللفظي

والمفعول به الحقيقي والمفعول به اللفظي

للافعال عندنا تعديان : تعدي حقيقي وتعدي لفظي ، فالتعدي الحقيقي هو صدور الفعل من الفاعل ووقوعه على غيره ، أعني أن الفاعل يصدر فعله من نفسه فيوقعه على غيره الذي هو المفعول به ، فاذا قلنا : أكلت الطعام ، فقد صدر الأكل مني بتحريك فمي ووقع على الطعام فالطعام مفعول به بتعدي حقيقي ، وقولهم : « سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه وألم بطنه ووفق أمره ورشد أمره » وهي الأفعال التي ذكرناها في الكلام على تطوّر الأفعال من المزوم الى التعدي إنما هي متعدية تعدياً لفظياً وذلك بدلالة جواز قولك : « سفهت نفسه وغبن رأيه وألم بطنه ووفق أمره ورشد أمره » برفع هذه الأسماء على الفاعلية ، فمن المجال أن يكون المفعول به الحقيقي فاعلاً ومفعولاً في جملة واحدة .

ويكثر التعدي اللفظي في المنصوبات بنزع الخافض ولاسيما المنصوب الأول من باب الحذف والإيصال كقوله تعالى « وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » لأن المفعول به الحقيقي هو المكيل والموزون من حنطة أو شعير أو أرز أو دهن أو تمر أو غير ذلك من الأغذية فضلاً عن الدراهم والدنانير فانها كانت توزن أيضاً . أما المكيل لهم والموزون لهم فلم يقع على أجسامهم الكيل ولا الوزن فليسوا من بابة المفعول به الحقيقي بل هم من اللفظي ويكثر في الأفعال التي يسمونها « متعدية الى مفعولين ، والتي يسمونها (متعدية الى ثلاثة مفاعيل) » .

وهذا التمهيد للتعدية معناه أنه لا يمكن أن يكون/مفعول بهما/حقيقين لفعل واحد ، فضلاً عن أن يكون له ثلاثة ، ولا أعني بهذه التثنية تشية المفعول اللفظية بل تشيته المعنوية ، فالتثنية اللفظية والجمع يقعان في المفعول به كما يقع فيه الأفراد ، تقول : قرأت كتاباً وقرأت كتابين وقرأت كتاباً ، وإنما التثنية المعنوية في المفعولية نريد بها « وقوع فعل الفاعل على اسمين مفعول بهما حقيقيين بتأثيرين مختلفين يؤثران في منصوبين متباينين ، وذلك لأن « الفعل » واحد في حقيقته فكيف يكون له تأثيران مختلفان ؟ فاذا قلت : جنيتُ فلاناً تمرّاً ، فالجني واقع

على التمر لا على فلان ، ففلان مفعول به لفظي و « ثمرأ » مفعول به حقيقي
لوقوع الجني عليه ، وأكثر المفاعيل المنصوبة بنزع الخافض أي الحذف والايصال
مفاعيل لفظية ، ولو قلت كلها لم تخطين الصواب ، ومن ذلك « كال زيداً حنطة
ووزن عمرأ شعيراً ، وحسد خالدأ مقامه » فالحنطة والشعير وخالد مفعول بها
حقيقة ، وزيد وعمر و والمقام مفعول بها لفظاً ، لأن المحسود هو الانسان .

والمفعولان اللذان يحدثان من إدخال همزة التعدية على الفعل الثلاثي
المتعدي أو نقل الثلاثي المتعدي الى وزن « استفعل » نحو ألبس فلانأ جبة
واستدفع الله السوء فالمفعول به الحقيقي فيهما هو المفعول به الاول إن كان ترتيبهما
أصلياً ، ففلان ولفظ الجلالة مفعولان حقيقيان لوقوع الالباس لا اللبس على فلان
ولوقوع الاستدفاع لا الدفع على لفظ الجلالة ، ألا ترى أنك تقول « لبس فلان
جبة ، ودفع الله السوء » فهما فاعلان في الأصل ، ولهما مفعولان حقيقيان ،
فلما دخل على أفعالهما^(١) ما ينسخ عنهما الفاعلية ، بقيت لهما المفعولية^(٢) فهي
حقيقية لهما لفظية لغيرهما الا أنهما لكونهما منصوبين حرماً هذه المفعولية ظاهراً ،
وحفظت عليهما باطناً . وأكثر الافعال الثلاثية المتعدية بأنفسها المنقولة الى « أفعل »
والمنقولة الى « استفعل » هذا شأنها نبي اعتبار المفعولية^(٢) الحقيقية ، والمفعولية
اللفظية ، وهذا بحث لم يطرقه علماء النحو من قبل . وكنا أرسلنا بعضه الى
مؤلف المناقشات فلم يفهم مرادنا به ، وقد نقله في كتابه المذكور وهذا نصه
الذي أثبتته - وليس من عادتي أن أحفظ نسخة من كتبي الى مراسلي - .

« أما الضابط الذي تعرف به الافعال التي تنصب أكثر من مفعول فهو أن
الفعل اذا كان متعدياً الى مفعول واحد وكان ثلاثياً فادخال الهمزة عليه ينصبه^(٣)
مفعولين نحو : طعم الطعام وأطعمته الطعام وزار أهله وأزرته أهله . وإذا كان
ثلاثياً ونقل الى السداسي تعدى الى مفعولين نحو : دفع الشيء واستدفعه الشيء »

(١) قال تعالى « فقد صغت قلوبكما » وليس لكل واحد منهما الا قلب
واحد .

(٢) هذه المفعولية هي صفة المفعول به المقدم ذكره لا المفعول المطلق
الذي هو المفعول الحقيقي الاصيل الآتي ذكره .

(٣) قولنا « ينصبه » إنصابتاً ، هو تمثيل ضمني له .

وشرح البيت واستشرحه البيت • يضاف الى ذلك ان التعدي الى مفعول واحد ، له استعداد لنصب مفعولين بحذف حرف الجر دائماً • والتعدي هو في الحقيقة لفظي لان فلسفة التعدي لاتجيز وجود مفعولين مختلفين لفعل واحد ، فالمفعول الثاني والمفعول الثالث هما من المفاعيل المنظية لا الحقيقية كما ذكرنا (١) •

وإذ لم يدرك مُرادنا الشيخ الفاضل عنى نفسه فذكر بحثاً بعنوان « تعدي الافعال » وأفاض فيه وأطال ، كأننا لم نعلم مواضع هذا البحث من كتب النحو ، وصدده بقوله : « ذكر أستاذنا ... ضابطا لتعدي الافعال ثم اعتذر بأنها مثال خاص في مسألة خاصة • حينما اظهرنا له أمر تلك القاعدة التي ذكرها » وقال الشيخ رؤوف في الحاشية « كلمة الضابط في عرف اللغويين تعني القاعدة لعلم أو باب منه ولا يجوز تفسير الضابط بالمثال لانه خلط » (٢) • وليته ذكر الضابط الذي ذكرته واعتدري بأنها مثال خاص في مسألة خاصة ، واظهاره لنا تلك القاعدة التي ذكرتها « فالرد على هذه الطريقة الرمزية يُراد به التمويه على القراء فذكر النصوص واجب عند ردها وتنفيذها ، لان التائل لك : « هذا مثال خاص في مسألة خاصة » تفصي من كون ذلك قاعدة أو ضابطاً كما أراد مؤلف المناقشة ، وأيا كان قولي فتسوية الشيخ رؤوف بين القاعدة والضابط في النحو خلط منه واقنيات على العلماء الذين اصطلحوا على القاعدة والضابط •

(١) المناقشات « ص ٦٣ » •

(٢) المناقشات « ٣٤ » •

الفرق بين القاعدة والضابط

قال جلال الدين السيوطي في أول كتابه «الاشباه والنظائر» في النحو^(١)، وهو يذكر أنواع الفقه ناقلاً من كتاب بدرالدين الزركشي القواعد: «... العاشر معرفة الضوابط التي تجمع جموعاً والقواعد التي ترد أكثرها إليها أصولاً وفروعاً، ثم قال السيوطي نفسه: «وهذا الكتاب يشتمل على سبعة فنون: الأول فن القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع وهو مرتب على حروف المعجم وهو معظم الكتاب ومهمه ... الثاني فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات وهو مرتب على الأبواب لاختصاص كل ضابط بابيه، وهذا هو أحد الفروق بين الضابط والقاعدة لأن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى، والضابط يجمع فروع باب واحد، وقد تختص القاعدة بالباب، وذلك إذا كانت أمراً كلياً منطبقاً على جزئياته وهو الذي يعبرون عنه بقولهم: قاعدة الباب كذا. وهذا أيضاً يذكر في هذا الفن، لا في الفن الأول، وقد يدخل في الفن الأول قليل من هذا الفن، وكذا من الفنون بعده لآقتضاء الحال ذلك» وكتاب الأشباه والنظائر قد حوى كثيراً من القواعد والضوابط، فمن القواعد - ج ١ ص ١٠٥ - «كل ما تضمن ما ليس له منع شيئاً مما له» ص ١٢٥ «العوض والمعوّض منه لا يجتمعان» - ص ١٣٤ - «ما كان عوضاً لا يحذف» - ص ٢٢٣ - «ضابط: قال ابن يعيش لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية إلا حروف الجرّ وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر، وإنما عمل فيه حروف الجرّ دون غيرها لتزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم»، - ص ٢٤٨ - «ضابط: قال ابن أياز ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب، ولهذا بطل قول من قال: إن لولا هي الرافعة للاسم» - ج ٢ ص ٦ «ضابط: الكلمات التي تأتي اسماً وفعلاً وحرفاً، وتتبعها فوصلت ثمانية عشر (كذا) كلمة أشهرها (على) فإنها تكون حرف جرّ، واسماً تجر بمن قال الشاعر:

غدت من عليه بعدما تمّ ظمؤها • وفعلاً ماضياً من العلو ومنه: إن فرعون
علا في الأرض • فتهويله يجعل القاعدة ضابطاً مرغوب عنه • •

(١) ج ١ ص ٣ - ٦ طبعة حيدرآباد الدكن •

هل عرف ابن جنبي المفعول اللفظي ؟

تكلمنا سابقاً على التعدية اللفظية والتعدية الحقيقية والمفعول به اللفظي والمفعول به الحقيقي وذكرنا من الأدلة ما هو واضح لكل ذي عقل سليم عالم بهذا العلم ، وذكرنا أن ذلك مما لم يعرفه علماء النحو ، لأنهم لم يفكروا فيه وإنما كان وكدهم أن يُعِينُوا المنصوب ويميزوه من غيره ، لأن المهم عندهم الاعراب الذي به تضبط صحة الكلام وبه يعرف اللحن والخطأ فيه .

ونود أن نتكلم هنا على « المفعول الحقيقي » لا المفعول به الحقيقي ، فقد ذكرنا قبلاً في الكلام على ألقاب المفاعيل أن قولنا « مفعول » معناه « مجعول ومعمول ومحدث » وأن قولنا « مفعول به » معناه : شيء أحدث به فعل من الأفعال ، ولم يُجْعَلْ هو نفسه ولا عُمِلَ ولا أحدث ، ولذلك قيّد بالجار والمجرور ، فإذا قلت « فتحتُ البابَ » فإنما أحدثتَ الفتحَ في الباب ولم تجعل الباب ولا عملته ولا صنعته ولا أوجدته ولا أحدثته ، ولم يبق في المفاعيل ما تسميه « مفعولاً حقيقياً أصلياً » إلا المفعول المطلق ، لأن قولك « فتحت الباب فتحاً » يدل على أنك أحدثت « الفتح » وفعلته وأتيت به ، فهو مفعول حقيقي أصلي ، لا حاجة به إلى القيد اللفظي ، من قيود المفاعيل الأخرى « به ومعه » ولأجله وفيه « ، وقد وصفه النحاة بذلك .

وقد أضفنا صفة « الأصلي » إلى المفعول المطلق لئلا يلبس بالمفعول به الحقيقي وإن كان مقيداً بالجار والمجرور فالمفعول به الحقيقي ، هو مفعول لفظي ، كائناً ما كان ، بالنسبة إلى المفعول المطلق ، وقد ادعى الشيخ رؤوف في مناقشاته أن النحوي المشهور أبا الفتح عثمان بن جنبي تكلم على المفعول الحقيقي الأصلي والمفعول اللفظي ، وقال : « ونحن نذكر للقارىء ما ورد في كتب النحو المتبعة من نصوص حول^(١) هذا الموضوع ليظهر له أن الموضوع

(١) أراد « على هذا الموضوع أو فيه ، لأن ما حول الشيء لا يشترط دخوله فيه ، ولو رشح بفعل لجاز نحو « يدور حول هذا الموضوع » لأن الدوران حوله دلالة على ارادة الدخول فيه في الاقل .

ليس جديداً كما يقول الأستاذ ولنكشف معنى المفعول اللفظي والمفعول الحقيقي بما نستفيدة من النصوص المدرجة هنا ليعرف القارئ رأي علماء العربية ورأي الأستاذ في هذا البحث^(١) .

وهجم بعد ذلك على كلام ابن جنبي على « العامل المعنوي والعامل اللفظي^(٢) » ، إماماً جهلاً وإماماً تهويلاً فمراده أن ينتقد على صاحب هذا الرد ولو بالباطل ، ولا يؤوده أن يتورط ولا أن يخرج عن الموضوع ، وأين الكلام على العامل اللفظي والعامل المعنوي ، من الكلام على المفعول به والمفعول المطلق ؟

فالكلام الأول خاص بالمؤثرات الاعرابية عامة والكلام الثاني خاص بنصب المفعول به والمفعول المطلق ، والكلام الأول يتناول جميع المؤثرات في الاعراب من رفع ونصب وجرّ وجزم ، والكلام الثاني خاص بتحقيق كنهى المفعوليتين للمفعول به والمفعول المطلق ، وبالفارق بينهما ، من غير التفات الى كون النصب أثراً لعامل معنوي أو عامل لفظي ، فابن جنبي تكلم على العوامل المانعة من الصرف ثم على عامل الرفع في الفاعل فعامل النصب في المفعول وعامل الجرّ في المجرور حتى خلص الى أن قال : « فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشمال المعنى على اللفظ وهذا واضح^(٣) » . وقال : « وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول^(٤) » .

وهذا الرأي الغريب هو الذي بنى عليه ابن مضاء القرطبي مذهبه في تزييف العامل وقد غمسه الشيخ رؤوف مؤلف المناقشات في أوائل مناقشاته - ص ٢٢ - ونقلنا غمسه فيما ذكرناه من هذا الرد ، قال الدكتور شوقي ضيف :

- (١) المناقشات « ٣٨ » .
(٢) راجع الخصائص « ١ : ١٠٩ » طبعة دار الكتب المصرية .
(٣) الخصائص « ١ : ١٠٩ ، ١١٠ » .
(٤) الخصائص « ص ١٠٩ » .

« وقد رَجَعَ ابن مضاءِ فكرةً ، تزييف العامل إلى من سبقوه إليها من أمثال ابن جنبي ، فهي فكرة قديمة ولكنه وسعها وأخرجها في شكل نظرية ، وإنه ليدعم هذه النظرية بكل ما يمكن من أدلة ، وانظر إليه كيف يحاول أن يبين فساد رأي النحاة في العامل فيقول : إن القول بذلك باطل عقلاً وشرعاً ، لايقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الاعراب فيما يحدث فيه ، الا بعد عدم العامل ، فلا ينصب زيداً بعد « إن » في قولنا : إن زيداً . الا بعد عدم « إن » . وهذا صحيح لأننا لا ننطق بكلمة زيد حتى تكون كلمة « إن » قد ذهبت ولم يعد لها وجود^(١) ، وكان ينبغي أن تكون موجودة حتى يمكن أن تعمل في زيد عملها الذي يزعم النحاة^(٢) » .

قال مصطفى جواد كاتب هذا الرد : هذا من اسخف ما قيل وكتب في مباحث النحو فإن قولك : إن زيداً حاضر . قد نصبت فيه « إن » كلمة زيد ، ولم تعدم « إن » حين نصب وانما تقدمته بقليل من الزمان لا يكاد يُسَمَّاز ، لأن الله تعالى لم يجعل نطق اللسان جماعياً بل جعله متدرجاً متوالياً فوجب التوالي ، والمستغرب من صاحب هذا المذهب أنه كان فقيهاً قاضياً فليت شعري ما كان يفعل بالقاتل الهارب والقاتل المستر ؟ فكلاهما فاعل غير مائل وغائب مجهول ، فهل يعفيان من عقوبة ما ارتكبا من القتل ؟

فليتأمل القارئ المدرك هل يشبه كلامنا هذا الكلام وهل هو منه في خلّ أو خمر ؟ قال ابن جنبي : « ألا تراك إذا قلت : ضرب سعيد جعفرأ . فإن ضرب لم تعمل في الحقيقية شيئاً ، وهل تحصل من قولك ضرب الا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فَعَلَ . فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل » .

وكان ابن جنبي واسع الخيال يتلعب بالكلام تلعباً ، فنقول له « وإذا كان

(١) الصواب « وزال وجودها ، وزالت » ، فعبارة فاسدة .

(٢) مقدمة كتاب « الرد » على النحاة ص ١٩ ، .

ملفوظاً لا مكتوباً وقد نصب جعفر^{اً} ، فهل هو صوت ؟ فلو لا وجود
ضرب لم تنصب جعفر^{اً} ، إذن هو ^{سب}شبهه نصبه ، أما أن سعيداً هو الذي ضرب
جعفر^{اً} فلا ينكره أحد ، ولكن بيان ذلك احتاج إلى ذكر الفعل الذي هو
ترجمان الحركات ، ومبين أنواعها وضروبها وصفاتها ، فنسب الضرب إلى
« ضرب » ونسب ضرب إلى فاعل فعَلَهُ ، فالفاعل وُجد بوجود الفعل ووُجد
الفعل بوجود الفاعل ، وإنما كانت نسبة الضرب إلى « الفعل » لأنه نتيجة له ومن
جنسه ، ولأنه قد يستغنى عن الفاعل فيقال « ضَرِبَ جعفر » ولا يستغنى عن
الفعل البتة •

وقال : « ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على بعض في نحو
حذفهم الهمزة في نكرم وتكرم ويكرم لحذفهم إياها في أكرم لما كان يكون
هناك من الاستئصال لاجتماع الهمزتين في أوكرم ، وإن عريت بقية^(١) حروف
المضارعة لو لم تحذف من اجتماع همزتين » ، والصحيح عندنا أنه استئصال عام
لا خاص بالهمزة ، كما كان يحسب ابن جنى وغيره ، ولو كان السبب أن لا يقولوا :
أوكرم لوجب أن لا يبقى في لغتهم مثله نحو : أويد وأؤكد وأؤدي وأؤمل
وأؤرق وأؤوب ، وعشرات غيرهن •

ومما قدمنا ظهر لك تمويه مؤلف المناقشات الشيخ رؤوف جمال الدين في
الجدال وتدليسه ، وأن كلام ابن جنى في مباحثه لم يكن وحياً من الله ولا من
حديث الرسول - ص - الصحيح ، حتى لا يكون فيه نظر ، لكل عالم ذي بصارة
وبصر ، ومن أفضل آداب المجادل والمناظر معرفته حقيقة مناظره ومجادله ، فأنا
على حسب علمي لي آراء وجولات فكرية في النحو والصرف واللغة واجتهادات ،
فلا يصح التفاضل عنها بشبهة أن فلانا قال كذا أو فلانا قال كذا ، فليست ملزماً
اتباع قول لعالم إذا كان واهياً واهناً وكان دليله هاوياً خاوياً • ولا يسقط
الرأي إلا بالاستدلال المنير ، والجدال الوفير •••

(١) قلنا : الصواب « سائر حروف المضارعة » لأن الثلاثة بالنسبة إلى

واحد سائر لا بقية •

الفعل والمصدر

ثم قال مؤلف المناقشات : « وقال الزمخشري وابن يعيش في شرح
المفصل : قال صاحب الكتاب المفعول المطلق هو المصدر ، سمي بذلك لأن الفعل
يصدر عنه ، ويسميه سيويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل^(١) » .
قلنا : إنه لم يكن يجوز له أن يسميه الفعل خشية الالتباس بعد قوله « لأن
الفعل يصدر عنه » فالفعل في النحو غير المصدر ، وهذا من البديهيات ، أما دعواه أنه
سُمي مصدراً لأن الفعل يصدر عنه ، فهي قول من ادعى له ذلك وتسامح
الآخرون في هذه التسمية وهم الكوفيون .
ورأي سيويه - رح - مردود فليس المصدر مصدراً للفعل ، والأداة على
ذلك وهي أدلتنا هي :

- ١ - أن المصدر هو اسم للفعل ولا يوجد الاسم قبل مسمّاه ، فأنت تكتب ثم تسمي
فعلك هذا كتابة ، ولا يسمّى كتابة قبل أن تكتب ، وليس للكتابة وجود قبل
أن تكتب ، فالكتابة نشأت عن الفعل المذكور .
- ٢ - وأن اللغات في نشوئها وتطورها سارت من الإشارة^(٢) ، إلى العبارة ومن
التجسيد إلى التجريد والفعل تجسيد والمصدر تجريد ، فالفعل يحتوي على
الحدث والزمان والفاعلية يحتوي أحياناً على المفعولية ، وهذا تجسيد .
- ٣ - والمصدر يعمل عمله بشروط والفعل لا يعمل عمل مصدره بشروط
فلو كان المصدر هو الأصل لعمل الفعل كعمله ولو كان بشروط .
- ٤ - وأن جميع المصادر ما عدا الثلاثي مشتقة ، فالأولى أن يكون الثلاثي مشتقاً
مثلها والمشتقان يتساويان في القدم إن لم تكن لأحدهما علامة تدل على
الأقدمية ، وإذا ثبت كون المصدر اسماً للفعل ثبتت الأقدمية للفعل على
المصدر ، وثبت كونه أصلاً للمصدر .

(١) المناقشات « ٤١ » .
(٢) البقاء الإشارة في اللغة لا تجد لها حرفاً فيها ، فهي بضم المعاني
الآخري كالاستفهام والنفي والشرط والتوكيد .

٥ - وأن مصدر الفعل الثلاثي يزيد أحياناً على الواحد ، وهذا يدل على أن المعنى إذا تعدد في الفعل ظهرت زيادته في المصدر فقد قالوا « وجد وجداناً ووجدته ووجدوا » وجد وجداناً ووجدته ووجدوا ووجد المال جدة ووجداً ووجد عليه موجد ووجد العلم وجادة ، فالمصدر هو الذي تغير والمتغير هو الذي يتسم بصفة الاشتقاق .

٦ - وأنه قد يكون للفعل الواحد عدة مصادر كالوجود والوجدان والجدد وكالشكر والشكران والكفر والكفران فأبي هذه المصادر يكون أصلاً للفعل لو صح أن المصدر أصل للفعل ، وكيف يتعدد معنى الفعل والمصدر الذي اشتق هو منه له معنى واحد ؟

٧ - وأن العرفان - على سبيل التمثيل - مصدر الفعل « عرف » وهو مؤلف من خمسة أحرف فإن كان هو أقدم من فعله فلماذا كان فعله ثلاثياً مع أنه خماسي الأحرف ، ولنسقط منه الألف من أحرف العلة ، فكيف اشتقوا منه فعلاً ثلاثياً ولم يشتقوا رباعياً فيقولوا « عرفن يعرفن عرفنة ، وكيف اهدوا إلى اشتقاق فعل ثلاثي ؟ وإلى أن أصوله ثلاثة ؟

٨ - وأن تعدد مصدر الفعل الواحد يدل على أن معنى الفعل قد تعدد فلماذا استعانت العرب على تأدية المعاني المختلفة باشتقاق مصادر أخرى لذلك الفعل ؟ فالمصدر إذن هو الذي تنوع بالاشتقاق ولو كان هو الأصل لعمدوا إلى الفعل ونوعوه حتى يقابل المصادر في الأقل . فتعدد المصدر يدل على أن الفعل قد سبقه في الوجود . .

٩ - وأن اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان والصفة المشبهة واسم التفضيل من الفعل لا من المصدر ولو كان المصدر هو الأصل ما احتاجوا إلى الفعل ولتفرد الأصل بذلك وترك الفرع .

١٠ - وأن مصدر الهيئة ومصدر المرة يشتقان من الفعل الثلاثي فكيف يكون المصدر الثلاثي على نوعين : جامد ومشتق وهو مصدر للفعل الثلاثي .

١١ - وأنهم ذكروا قواعد تقريرية لمصدر الثلاثي واستدلوا على هذه القواعد بمعاني الفعل ، وهذا يدل على أن المصدر اشتق بعد وقوع فعله لأنك لا تستدل على وجود شيء وحدوثه بشيء حدث بعد حدوثه أي لا تستدل على وجود المصدر بفعل حدث بعد حدوثه .

١٢ - وأن قولنا « تمسكاً بالحق يا فلان » يقال فيه إن المصدر نائب عن فعله ولو كان المصدر هو الأصل لم تكن حاجة إلى النيابة ولا إلى ذكرها ، ولأدنى المصدر المعنى المراد بغير استنابة .

١٣ - وأنه قد احتوت العربية على أفعال ثلاثية لازمة متعدية لمعنى حقيقي أصلي واحد فالفعل يكتفي تارة بالفاعل ويحتاج تارة أخرى الى مفعول به ، وليس في شكله علامة تميز إحدى حاله عن الأخرى وإنما يحدث التمييز في المصدر فللازم مصدر وللمتعدى مصدر آخر وهذا دليل على أن المصدر هو الذي تغير متأثراً بالفعل فالفعل سابق له وذلك مثل « رجع يرجع رجوعاً ورجعى » للآزم ورجعه رجعا للمتعدى ، وهاج يهيج هياجاً للآزم وهاجه هيجاً للمتعدى .

فهذه ثلاثة عشر دليلاً تنقض دعوى سيويه أن الفعل صادر عن المصدر وهي أدلة نحن اهتدينا إليها ولم يقف عليها الكوفيون ولا غيرهم ، وأدلتهم في الرد على البصريين نزرة معروفة ليس فيها منها شيء ، ونحن إذا رأينا الرأي واهياً لا يمنعنا من رده أن قائله سيويه أو ابن جني أو غيرهما فالميذان ميدان استدلال واحتجاج وبرهنة وانتهاج ، ووجدان ثلاثة عشر دليلاً لاثبات أن الفعل أصل والمصدر فرع عليه ليس بالأمر اليسير مع أن الكوفيين بقضهم وقضيضهم واختلاف علمائهم وأزمانهم لم يهتدوا من أدلة النقض الى أكثر من أربعة أو خمسة ، فباب الاجتهاد المعتمد على الأدلة القوية والبراهين المنيرة مفتوح .

همزة النقل المعدية

ونقل مؤلف المناقشات في الصفحة الحادية والأربعين قول شارح المنفصل:
 « اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم الى الوجود وصيغة افعال تدل عليه ، والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعد (١) ، نحو ضربت زيدا ضرباً وقام زيد قياماً ، وليس كذلك غيره من المفعولين ، ألا ترى أن زيدا من قولك : ضربت زيدا ، ليس مفعولاً لك على الحقيقة ، وإنما هو مفعول لله تعالى ، وإنما قيل له مفعول على معنى أن فعلك وقع به » ، وهذا كلام حسن غير أنه لم يميز بين قولنا « مفعول » و « مفعول به » فزيداً يسمى « مفعولاً به » أي مفعولاً به فعل هو الضرب ، كما أوضحناه سابقاً حق الايضاح ، وهو مفعول به حقيقي ، لا مفعول حقيقي ، وقد ذكرنا الفرق بين هذين الحقيقيين ، فقوله « ليس مفعولاً لك على الحقيقة ، لا باعث عليه ولا داعي إليه لأنه « مفعول به » أي مفعول به فعل هو الضرب » فالتسمية مميزة له عن غيره .

ولم يرتض مؤلف المناقشات هذه المفعولية الحقيقية التي أشار إليها ابن يعيش وغيره ، فقال : « وحاصل الكلام أن المفعول الحقيقي هو جميع المفاعيل الخمسة أو الستة غير أن المفعول المطلق ما دل عليه الفعل بلفظه فهو أقوى المفاعيل علاقة به وأقربها رتبة منه ، لذا نجد الفعل اللازم والمتعدي ينصبانه (٢) ، ولم يدر أن الجدل في هذا المجال يختص بانطباق التسمية وعدمه ، وبالحقيقة وغيرها وإلا فكيف تكون المفاعيل كلها حقيقية وهي مقيدة بتلك القيود اللفظية التي تنفي كونها مفاعيل حقيقية أصلية إلا المفعول المطلق الذي كان يجب أن يسمى « المفعول » والمفعول لأجله واصله عندنا الجر لا النصب كما اشرنا إليه

(١) الصواب « سواء أكان يتعدى الفاعل أم لم يكن يتعداه »
 والنحويون يعلمون الناس النحو وهم أسرعهم الى مخالفة قواعده .
 (٢) المناقشات « ص ٤٥ » .

سالفاً وكان يجب ان تسمى سائر المفاعيل « اشباه المفعول » لمشاركتهما له في
النصب ، غير أن الاصطلاح شاع وساح وذاع وقد يماً قالوا : لا مشاحة في
الاصطلاح . ولهذا حاول بعض الباحثين في تيسير النحو حذف أسماء المفاعيل
والاكتفاء باسم واحد لها ، يدل على أنها منصوبة حسب كما حاول حذف اسم
البتدأ والخبر واسم الفاعل والنائب عنه . والاكتفاء باسم يدل على انها مرفوعة .

وكنا ذكرنا « همزة النقل المعديّة » للفعل الثلاثي ، وهي من الشهرة بحيث
لا تخفى على دارس نحو ، قال ابن جني في بعض استدلاله : « ألا ترى أن
الباء في مررت بزيد معاقبة لهمزة النقل في نحو : أمرتُ زيداً . وكذلك
قولك : أخرجته وخرجت به وانزلته ونزلت به ^(١) » . ثم قال : « فأفعل للنقل
وجعل الفاعل مفعولاً نحو دخل وأدخلته وخرج وأخرجته ، ويكون أيضاً
للبلوغ نحو أحصد الزرع وأركب المهر وأقطف الزرع وغير ذلك من
المعاني ^(٢) » . وهذا معناه أن « أفعل » يأتي للنقل وهو المعدي له ، ويأتي
للبلوغ وغيره من المعاني ، ثم قال ابن جني : « فمن وجه يعتقد في الباء ، أنها
بعض الفعل من حيث كانت معديّة وموصلة له ، كما أن همزة النقل في (أفعلت)
وتكرير العين في (فعّلت) يأتیان لنقل الفعل وتعديته نحو قام وأقمته وقومته
وسار ^(٣) وأسرته وسيرته ^(٤) » .

ونقل مؤلف المناقشات نفسه من كتاب مغني اللبيب قول مؤلفه ابن هشام
الأنصاري : « الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر وهي سبعة : الأول همزة

(١) الخصائص « ١ : ١٠٦ » .

(٢) المرجع المذكور « ص ٢٢٣ » .

(٣) لم يحسن ابن جني التمثيل بسار لانه لازم متعد وقد ذكرناه في
هذه الافعال ، وفي مختار الصحاح « وسارت الدابة وسارها صاحبها ، يتعدى
ويلزم ، هذا مع علمنا بجواز « أساره » .

(٤) الخصائص « ١ : ٣٤١ » .

النقل^(١) : همزة أفعل نحو أذهبت طياتكم ... وقيل النقل [بالهمزة]^(٢) كله سماعي ، وقيل قياسي في القاصر ، سماعي في غيره وهو ظاهر مذموب سيويه ... » . وهذا النقل واضح والمراد من إنباته غلبة النقل على التعدي واقترانته به ، وإلا فإنّ نقل الثلاثي اللازم إلى « أفعل » لا يوجب تعديه كله لأن لأفعل معاني أخرى مذكورة ومفصلة في كتب الصرف ، ولكن ابن جني وناساً من النحويين غيره قرنوا همزة النقل بالتعدي على سبيل الأغلبية كما قرأت ولذلك سميت همزة النقل .

التعدي بالنقل الى استفعل

وذكرنا لمؤلف المناقشات في مراسلتنا إياه أو مراسلته إيانا لأنه كان البادىء « أن من أسباب تعدي الفعل الثلاثي اللازم نقله الى وزن استفعل » . فقال في مناقشاته يرد علينا هذا القول الذي هو من بديهيات الأمور النحوية : « أما النقل الذي ذكره الأستاذ فليس هو الأصل في التعدي بل التضمن والنسبة والطلب ... أما النقل إذا لم يكن ذا تضمين أو نسبة أو طلب فلا يكون موجباً لتعدي الفعل ، فليس مجرد نقل الفعل الثلاثي إلى هيئة سداسي مبرراً لتعديه ، بل لابد من اشتغال معناه على ما ذكر فيما تقدم ، ولذا نجد استلقى واستيقظ وهما فعلاّن مصوغان على وزن استفعل غير متعديين لعدم وجود^(٣) معنى جديد في مادتها الجديدة من المعاني المذكورة آنفاً فلو كان النقل العاري عن المعاني السالفة الذكر مبرراً للتعدي لتعدى هذان الفعلان واضرابهما . ونكتفي بهذا

(١) في طبعة محمد محيي الدين « همزة أفعل » حسب ج ٢ ص ٥٢٣ .

(٢) حذفها مؤلف المناقشات تمهيداً للتمويه في الرد .

(٣) الصواب « لعدم معنى جديد » لأن الوجود لا يعدم وإنما يعلم الوجود ، قلنا له ذلك في مراسلتنا إياه فأبى واستكبر ، ولجأ الى قول بعض الفلاسفة كأننا نتجادل في الفلسفة الاصلية ، التي لا يزال الجدل محتدماً فيها ، وسيقول هو نفسه بعد قليل « عدم صحة » لا عدم وجود صحة .

الفرد فيه دليل على عدم صحة بعض ما قاله^(١) الأستاذ ومعارضته لتلك النصوص^(٢) ، • وكرر ذلك في الصفحة ٦٨ •

قال الشيخ رؤوف ذلك مع أنه نقل قبله عن ابن هشام ان من الأمور السبعة التي يتعدى بها الفعل القاصر « صوغه على استفعل للطلب أو النسبة إلى شيء نحو استخرجت المال » • فقوله « صوغه على استفعل » مقدم على اشتراطه الطلب أو النسبة أو غيرهما ، ولذلك قدمناه نحن ، ولم يذكر نص قولنا لقراء كتابه ، وإنما سار على طريقة التلويح لتسهيل التمويه ، ومن البديهي والطبيعي أن الذي يقول : « أريد نقل هذا الفعل الثلاثي إلى صيغة تدل على معنى كذا » فلم يجد إلا « استفعل » فلما نقله وجده متعدياً بنفسه إلى المفعول به ، يعد ذلك النقل من أسباب تعديه ، وعلم أن نقل الفعل الثلاثي إلى وزن « استفعل » بعديه إلى المفعول به في حدود ذلك المعنى الذي أراده ، فالنقل مقدم على غيره في الذكر ، وهو كالجد بالنسبة إلى التعبير ، والمعنى المراد كالروح ، فالروح قائمة في الجسد ، وكل من الطلب أو النسبة لا يستطيع النصب وحده ، فذكرهما مع ذكر النقل هو من زيادة الفائدة للطلاب المبتدئين ونحن لم نعد الشيخ رؤوف جمال الدين من الطلاب المبتدئين حتى لا نغفل ذكر القيد المعنوي له ، أفلم ير كيف اجتزأ ابن هشام وغيره بذكر تعدية الثلاثي إلى مفعول به واحد بقوله « همزة أفعل » • وهمزة أفعل لها عدة معان مذكورة في كتب الصرف مثل « أخرجته » أي جعلته يفعل الفعل الأصلي ، و « أحمده » أي وجدته حميداً ، وللسلب نحو « أشكيت » وللدعاء نحو « أسقيته » أي دعوت بالسقيا ، وغير ذلك كأبصرته • ولكنه لما كانت التعدية الأصلية هي الغالبة اجتزأ بذكرها ، فهل نقول له : أنت واهم لأنك لم تذكر المعاني الأخرى ؟

(١) ثلاث اضافات في ثلاثة أسماء ظاهرة وهذا مخالف للفصاحة كما هو مقرر في كتبهم •

(٢) المناقشات « ص ٣٧ » •

المد والقصر وكر بلا

وكتب مؤلف المناقشات بحثاً في المد والقصر نقله من كلام الزمخشري وابن هشام والشيخ خالد الأزهرى ، رداً لقولي بجواز مد المتصور وقصر الممدود دائماً في الشعر من بنية الضرائر الشعرية^(١) ، وقال : « إنه مخالف لما قد ورد عن النحويين ، حسب منطوق هذه النصوص الصريحة ، وتأتي أخيراً بما صرح به ابن فارس في باب الشعر من كتابه الصحابي حيث قال : والشعراء امرء الكلام يتصرون الممدود ولا يمدون المتصور^(٢) » ، وذكر قوله أيضاً : « واختلفوا في جواز مد المتصور للضرورة فأجازوه الكوفيون ومنه البصريون » ، فان كان الكوفيون قد أجازوا مد المتصور فكيف استجاز الشيخ رؤوف لنفسه أن يطرح رأيهم ، وآراءهم نصف النحو ؟ ويخطئني أخذاً برأي البصريين وهل هذه التخطئة إلا تجنب إن لم أقل إنها خبط ، وما الفائدة من تسويد هذه الصحف بهذا الجدل ، بله أن أصل الجدل هو قصري وكر بلا في مراسلي إياه ، أي ضد ما احتج له وجادل فيه هذا الجدل العقيم . قال السيد العلامة محمود شكري الألوسي : « قصر الممدود للضرورة لم ينتج فيه كبتان ولم يتخالف فيه اثنان ، إنما النزاع في المتصور هل يجوز مد للضرورة فمنعه جمهور البصريين مطلقاً وأجازوه جمهور الكوفيين مطلقاً ، وفصل الفراء فأجاز مد ما لا يخرج المد إلى ما ليس في أبينتهم ، فيجوز مد مقل (بكسر الميم) فيقول : مقلاء لوجود مفتاح ، ويمنع مد (مولى) لعدم^(٣) مفعال (بفتح الميم) وكذا يمد (لحي) بكسر اللام ويقول لحياء لوجود جبال ويمنع في (لحي) بضم اللام لأنه ليس في أبينته الجموع إلا نادراً . والظاهر جواز مطلقاً لوروده من ذلك قوله :

(١) المناقشات « ٤٧ » .

(٢) انظر قوله « لعدم مفعال » وهو قول الفصحاء المتأخرين وارجع إلى قول مؤلف المناقشات « عدم وجود » واصراره على الخطأ .

والمرء يبلية ببلاده (١) السربال
وتعاقب الأهلال بعد الأهلال
وقوله :

سيفيني الذي أغناك غني
فلا فقر يدوم ولا غناء
وليس هو من (غانيته) اذا فاخرته بالغنى ولا من الغناء بالفتح بمعنى
انفع لاقرانه بالفقر (٢) ، وقوله :

يا لك من تسر ومن شيشاء
ينشب في المسعل والمهائم
... وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف وزعموا أن
سيويه استدل على جوازه في الشعر بقوله : وربما مدتوا فقالوا مناير . قال ابن
ولاد : فزيادة الالف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء ، والكلام في هذه
المسألة كالكلام في صرف مالا يتصرف للضرورة وعكسه (٣) .

فنحن قلنا بجواز مد المقصور في الضرورة الشعرية لاستنادنا الى ما استدل
به من الاحتجاج والشواهد ، ولكن مؤلف المناقشات أراد أن يضخم كتيبه لعله
يكون كتاباً فكان ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، وقد كان منه ذلك
مع اعترافه بالجواز .

وكنا نعنون كتبنا اليه بكر بلا « مقصورة » لان هذا الاسم أعجمي لا صلة
له بالعربية والاسماء الاعجمية التي في العربية على هذا النحو أي المخومة بألف
أنها مقصورة دائماً الا في ضرورة الشعر فللشاعر جواز مدتها كما هو معلوم
حسباً على الاسماء العربية المقصورة ، على شرط من يجيز المد في الاعلام أيضاً ،
وقد اعترض علينا مؤلف المناقشات الشيخ رؤوف في « قصرنا كربلا » بذكر
ماورد فيها في لسان العرب والصحاح والقاموس ومعجم البلدان وتاج العروس ،
ويمكن ردّها جميعها الى قول واحد وهو ماورد في الصحاح وجاء بعده معجم

(١) أي بلى السربال .

(٢) قال مصطفي جواد مؤلف هذا الرد : « ولا هو من الغناء بكسر الغين
بمعنى التطريب بالاصوات الجميلة » .

(٣) الضرائر فيما يسوغ للشاعر دون الناثر ، ص ١٨٢ ، ١٨٣ ، طبعة
الاستاذ الكبير محمد بهجة الأثري .

البلدان وبعده لسان العرب وبعده القاموس وبعده تاج العروس ، وقال الشيخ رؤوف بعد نقله نصوصاً في مدّ كربلاء من عدة كتب والاصل واحد كما قلنا : وبعد هذا نذكر قول الاستاذ : كربلا • هكذا بالتصريح ، وذلك في سعة الكلام ، وقد صورها قلمه في تحريراته أكثر من مرة اليانا وقد أشرنا اليه ونحن نظن انه كان ساهياً فوردنا^(١) الجواب : بأنني كنت متعمداً كتابتها على هذه الصورة^(٢) وتفسير الاسماء الاعجمية لا يوجد في كتب القدماء الا الفارسية فقد ألف في معرباتها كتاب « المعرب » وهو لابن الجواليقي وشفاء الغليل الذي يغلب عليه الدخيل للشهاب الخفاجي المصري^(٣) ، ولكن علماء اللغة من العرب لم يدرسوا اللغة الآرامية ولا انفوا فيها حتى يستطيع المراجع على سبيل التمثيل أن يجد تفسير « كربلا » وأمثاله من الاسماء الآرامية^(٤) .

والسبب في كون « كربلا » من الاسماء الآرامية أن العراق والجزيرة لم تكونا قديماً من البلاد العربية بل كانتا من مواطن أمم أخرى فغلبت على العراق الاسماء الآرامية حتى في العصور الايرانية الساسانية ، وكربلا اسم قرية آرامية ، وقد أنشئت هذه القرية قبل دخول العرب العراق بمئات سنين ، وكانت بالقرب منها « نينوا » الصغرى واسمها آشوري ، فكيف نفسر اسماً غير عربي ولم يضعه العرب تفسيراً عربياً ؟ ولم يكن في العراق بالعصر الجاهلي من الاسماء العربية قبل الفتح الا « الحيرة » « والخريبة » قرب الابله الواقعة جنوبي

(١) الصواب « فورد علينا » كما نبهنا عليه سالفاً ولكن الشيخ مغلط
أدام الله تعالى لنا هذا الاشتقاق .

(٢) المناقشات « ص ٤٨ » .

(٣) توجد نبد من التفسيرات للكلمات الاعجمية في مثل « مفاتيح العلوم » للخوارزمي ، وقد ألفت كتب حديثة للاعجمي الفارسي والاعجمي الآرامي والسرياني الذي هو فرع منه .

(٤) ألف في عصرنا العالم الدكتور داود الجلبي كتيب « الآثار الآرامية في لغة الموصل العامية » ، وألف البطيريك ماراغناطيوس أفرام الأول كتاب « الألفاظ السريانية في المعاجم العربية » والسريانية بنت الآرامية ونشر غيره مثل ذلك في مجلة المشرق .

البصرة العربية الاسلامية وعين التمر لانها كانت موضع امتيارهم أما الحيرة فان المناذرة بنوها ، وأما الخريبة فالعرب قد سموها بهذا الاسم لانها كانت تحادّ مسارحهم ولا يتجاوزونها الا في الغارات • ولكون « كربلاء » آرامية بقيت لاتقبل دخول الالف واللام عليها علماً ولا جنساً فليست هي كالبصرة والكوفة والحلة والجمادة وأماليها • وليس لها وجود لغوي حتى تكون كلمة مستعملة كسائر الاسماء العربية • وأعني بالوجود اللغوي « كربلاء » بمعنى عربي •

ولما دخل العرب العراق وجدوا كثيراً من أسماء المدن والقرى والانهار المختومة بالالف الآرامية المقصورة^(١) فمدّوا منها عدة أسماء وأبقوا أكثرها على حالها ، وانما مدوها حملاً لها على الاسماء العربية في البناء والحقاق لها بها وهذا لايعني أنها أصبحت عربية الاصل ، فنحن الآن في علم التاريخ والقول للتاريخ ، ومنها « كربلاء » و « حروراء » القرية التي كانت قرب الكوفة وقال ياقوت : في معجم البلدان يصفها « حروراء بفتحين وسكون الواو وراء أخرى وألف ممدودة يجوز أن يكون مشتقاً من الريح الحرور وهي الحارة بالليل كالسموم كأنه أنت نظراً الى أنه بقعة ، قيل هي قرية بظاهر الكوفة ، وقيل موضع على ميلين منها نزل به الخوارج الذين خالفوا علي بن أبي طالب - رضي - نسبوا اليها • وقال ابن الانباري : حروراء كورة • وقال أبو منصور (الازهري) الحرورية منسوبون الى موضع بظاهر الكوفة نسبت اليه الحرورية من الخوارج وبها كان أول تحكيمهم واجتماعهم حين خالفوا عليه • فتفسير ياقوت للاسم « حروراء » يضحك التكلّي ، لانه اسم قرية أو موضع مشهور قبل دخول العرب العراق ولم يذكر مؤرخ أن عربياً وضعه لقرية أنشأها العرب فقيم تكلف اشتقاقه هذا التكلف المضحك ؟ ولو كان لياقوت ذوق عربي وسليقة عربية لسأل : لماذا

(١) قال الأمير مصطفى الشهابي - ح - في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق « مج ٤٣ ص ٤٧٨ » : قرأت في الجزء الخامس من مجلة المجمع بحثاً للفقيد الأب انستاس في النسب الى كيمياء خلاصته انه لا يجوز اعتبار همزة كيمياء أصلية لان هذه الكلمة معربة ولانه لا وجود في غير العربية لكلمات تنتهي بالف وهمزة •

كانت النسبة اليه « الحزوري » لا « الحزوراوي » على حسب القواعد العربية؛ فهذا دليل على أنه مقصور في الاصل لا ممدود ولكن ناسأ من الناس يجوز مده الحاقاً بالاسماء العربية فلما نسبوه رجعوه الى أصله وهو القصر .

وكربلا ذكر العالمون بالآرامية انها مركبة من كلمتين « كرب » بمعنى قرب ، و « ايلا » بمعنى اله ، ومجموع معناه « قرب الله أو حرم الله أو حريم الله » . ولعلها كانت من المواضع المقدسة عند البابليين واللغة البابلية واللغة الآرامية متقاربتان كما هو مقرر في علم اللغات . وأما كلام ياقوت في اشتقاق « كربلا » فليس بأقل اضحاً كما من كلامه على حروراء ، قال : « فأما اشتقاقه فالكربلة رخاوة القدمين ، يقال : جاء يمشي مكربلا ، فيجوز على هذا أن تكون أرض هذا الموضع رخوة فسميت بذلك » . فيقال له على سبيل الطنر : ان كانت القدمان رخوتين فما دخل الأرض في الرخاوة ، وهل تمرض الأرض اذا سار المريض عليها ؟ وهل تقوى اذا سار القوي عليها ؟ وهل تسمى الأرضون بأحوال من يسير عليها ؟ ثم قال بعد ذلك : « ويقال : كربلت الحنطة اذا هزرتها ونقيتها . فيجوز أن تكون هذه الأرض منقاة من الحصى والدغل فسميت بذلك » . فيقال له - على سبيل الهزل - ان كان الامر على ما تقول فلماذا لم تسم « المكربل » أو المكربلة ؟ بصفة اسم المفعول فالمعشوق قصر المعتمد على الله العباسي بسامرا والمصلوق من مياه العرب والمصيخ لموضع بلاد العرب والمشقر لحصن بلادهم؟ وكيف تهز الأرض حتى تنقى ؟ انها تحتاج الى زلزال من الله تعالى ؟ ثم قال - كأن الاشتقاق لعب بالاحاجي - « والكربل » اسم نبت الحمّاض . . . فيجوز أن يكون هذا الصنف من النبت يكثر نبتة هناك فسمي به » . قلنا : لو كان ذلك معقولاً لسميت « الكربل » باسم النبت أو « المكربل » باسم موضعه . ولو اتبع ياقوت الطريقة العلمية لقال في كربلا كما قال في « عكبرا » وهي من الاسماء الآرامية أيضاً قال : « عكبرا بضم أوله وسكون ثانيه وفتح الباء الموحدة وقد يمد ويقصر والظاهر أنه ليس بعربي » وذكر أقوالاً أخرى الا أن قوله بالظاهر هو الحق فوجب عليه تقديمه ، وقد سكت ياقوت عن اشتقاق كثير من الاسماء

الأرامية كبا جدا وباجرا وباجربق وباجسرا أو باجميرا وباجوا وباحمسا وباخمرا
وبادرايا وبادوريا وجلولا فليته سكت عن كربلا •

وجاء في كلام ياقوت على الكوفة « فأخذ خالد كربلاء غنوة وسبى أهلها
فسمها سعد بين أصحابه ونزل كل قوم في الناحية التي خرج سهمه فأحيوها
فكتب بذلك سعد الى عمر فكتب اليه عمر أن حولهم الى سوق حكمة ، ويقال
الى كويبة ابن عمر دون الكوفة » وقال في الكلام على كربلا : « ونزل خالد
عند فتحة الحيرة كربلاء فشكا اليه عبدالله بن وثيمة النضري الذبان فقال رجل
من أشجع في ذلك :

لقد حبست في كربلاء مطيتي وفي العين حتى عاد غنأ سمينها

ونقل ياقوت في كلامه على المعبر قول معن بن أوس المزني :

إذا هي حلت كربلاء فلعلماً فجزوز العليب دونها فالنواصحا

وأعاد ذكر هذا البيت في « النوائح » من معجمه ونحن لا نشك في أن
سرورة الشعر بين العرب هي التي ساعدت على مد « كربلا » مع أن الشعراء
لم يكونوا يستطيعان قصرها خشية انكسار الوزن •

وجاء قصرها في النثر وشاهده أقوى من الشعر لتحكم الضرورة بالشعر في
كتاب صفين لنصر بن مبراهيم المنقري ، قال في إسناد يرفعه الى هرثمة بن سليم
قال : « غزونا مع علي ابن أبي طالب غزوة صفين فلما نزلنا بكربلا^(١) صلى بنا
صلاة فلما سلم رفع اليه من تربتها فشمها ثم قال : واها لك أيتها التربة ليحشرن
منك قوم يدخلون الجنة بغير حساب فلما رجع هرثمة من غزوته الى امرأته وهي
جرداء بنت سمير ، وكانت شيعة لعلي : فقال لها زوجها هرثمة : ألا أعجيبك
من صديق أبي الحسين ، لما نزلنا بكربلا رفع اليه من تربتها فشمها وقال :
واها لك يا تربة ليحشرن منك قوم يدخلون الجنة بغير حساب • وما علمه

(١) هكذا وردت مقصورة في طبعة عبدالسلام محمد هارون « ص ١٤٠ »
المتعمدة على المخطوط •

بالغيب ؟ ! فقالت : دعنا منك أيها الرجل فان أمير المؤمنين لم يقل الا حقاً^(١) ،
وتمام الخبر العجيب في كتاب صفين • ثم روى نصر خبراً آخر^(١) وردت فيه
كربلاء ممدودة وأنا لا أشك في أن المدّ من زيادات النسخ ، فليس عندنا من
النصوص التاريخية ما يثبت أن الامام عليا - ع - ورجال صدر الاسلام كانوا
يمدونها سوى ماورد من الشعر والشاعر مضطر ، كما أن ورودها مقصورة في
شعر القرن السابع لايفيدنا شيئاً في الاستدلال كقول ابن مقرب العيوني :

وانّ حزني لقتيل كربلا ليس على طول المدى بمقلع

وكتبها الملك المؤيد أبو الفداء مقصورة في تعريفه قصر ابن هبيرة قال :
« وكربلا محاذي قصر ابن هبيرة من الغرب في البرية^(٢) » فهذا يدل على أنها
مشهورة القصر وان كتبها ياقوت ممدودة في معجمه •

ونحن مقتبسون في هذا البحث فقراً من محاضرة حاضر بها الاستاذ
الفاضل كوركيس عواد أعضاء مجمع اللغة العربية بمصر سنة ١٩٦٧ وعنوانها
« أصول أسماء المواضع العراقية » قال : « والباحث الذي يتصدى لتفسير معاني
هذه الاعلام الجغرافية لا بد له من علم بطائفة من اللغات القديمة والحديثة
ووقوف على تاريخ العراق في مختلف عصوره واطلاع على أحواله الطبيعية
والاجتماعية • • ان تفسير تلك الاسماء قد يكشف عن شيوع لغة من اللغات
في بعض ديار العراق^(٣) وقد يلمح بعضها الى حادثة تاريخية أو وقعة جرت
في احدى بقاعه ، كما أن من التسميات ما يدل على عبادات قديمة انتشرت في
بعض أنحاءه أو على عادات وتقاليد بادت بمر الزمن أو على نظم سادت ثم زالت
فلا يدل عليها غير ما في أسمائها من بقايا لغوية تشير ذلك الامر • ومن تلك
الاسماء الجغرافية ما قد يشير الى ملوك ورؤساء وقادة ذهب أمرهم أو الى ممالك
وشعوب نهضت وعلا شأنها ثم دالت؛ وعفت آثارها ••• ان كثيراً من تلك

(١) وقعة صفين « ص ١٤٠ ، ١٤١ » •

(٢) تقويم البلدان « ص ٣٠٥ طبعة باريس » •

(٣) قال مصطفى جواد: كاللغة الآرامية التي قدمنا ذكرها واختها البابلية

التسميات يصب أو يتعذر اليوم تفسير معناه تفسيراً صحيحاً أو مقبولاً ، ذلك أن البحث في مثل هذه الامور محفوف بالمزالق ، مكتنف بالصعوبات كاللجوء الى الحدس والافتراض والظن فليس من السهل أن يفسر اسم ما لمجرد وجود الشبه بينه وبين لفظ لغوي^(١) ، ولقد وهم كثير من الباحثين في تأصيل بعض هذه التسميات فانتبهوا الى نتائج غريبة^(١) . . . ان بعض أسماء الامكنة واضح المعنى لا يحتاج الباحث معه الى عناء كبير كقولنا واسط ومدينة السلام ، وسُرّ من رأى والعمارة ، وبعضها غامض ولاسيما اذا كان علماً مرتجلاً أو كان مشتقاً من لغة غير العربية أو طراً تبدل على صيغته الاصلية فأصبح هذا التبدل غطاءً حجب صورته الاولى^(٢) فجعلها مجهولة يتسع معها مجال التخمين بل الوهم فنوام هذا الامر يكون بتحقيق اللفظ الاصلى الذي أخذت منه تلك التسمية أهو اسم مفرد أم مركب فاذا كان مفرداً فما معنى الجذر الاصلى ؟ وان كان مركباً فمن أي الكلمات ركب ؟ . . . لا مرأى في أن كثيراً من الاسماء الجغرافية في العراق عربي النجار ، نذكر من ذلك المتوكلية والحديثة والسماوة ، وبعضها آرامي والآراميون قوم سكنوا العراق وعرفوا فيما بعد بالسريان الذين تركوا طابعهم اللغوي في تسمية المواضع التي سكنوها ، وكثير من الاسماء الآرامية في العراق يبدأ بلفظة (با)^(٣) التي هي اختصار (بيت) وهو اختصار قديم ، فقد ذكر ياقوت الحموي وغيره من المؤرخين والبلدانيين الذين ألفوا كتبهم باللغة العربية أسماء عشرات مواضع من هذا القبيل ، ولعل ماورد في المصادر السريانية من تسميات أخرى يبلغ أضعاف ذلك . فمما لايزال قائماً من هذه الاسماء باعقوبا وباعشيقا وباحزاني وبامرني وباصخرا . وبعض الاسماء الآرامية

-
- (١) قال مصطفى جواد : كما فعل ياقوت الحموي في تفسير «كربلا» .
(٢) قال مصطفى مثل « مندلي : بندينجين . بدره : بادرايا » .
(٣) قال مصطفى جواد : وتبدأ في قسم منها بالباء وحدها اختصاراً كبعقوبا لغة في باعقوبا وبتا من قرى النهروان وبتمارا من قراه وبعجرايا وبعجرا أو بكمزا وبزوغا وبزيقيا وبسوسا وبشيلة وبشينا وبصرا وبصيدا « أبو صيدة » وبقابوس وبقيقا وبلشكر وبنار وبناروق وبنار وبناورا وبورا وبوصرا وبيزع وهي القرية التي قتل فيها المتنبي على رواية .

يبتدىء بلفظة « بر » السريانية بمعنى « ابن » مثل برطلي وبردحلي و(برملاحة
 أي الكفل الحالية) وبرائا ودير برعيا • وهناك أسماء أخرى آرامية لا تبدأ بهذه
 الصيغة ولا بتلك كقولنا - يعني كقولهم - أراذن : أرض عدن • تلييف : تل
 الصخر • عين أشاشا : عين الحمى • خوسر : من (خا) و (أس) أي أحسد
 عشر لان هذا النهر ينشأ من أحد عشر منبعاً صغيراً ، وقد يمكننا القول بسريانية
 الاسماء المنتهية بالفتحة المطلقة كقولنا - أي كقولهم - طهيا وطوبزاوا وعبرتا^(١) •
 وهناك أسماء أمكنة أخرى ورد في تضاعفها اسم إله قديم هو (إيل) ومعناه
 الاله ومن تلك الاسماء (بابل) وأصلها (باب إيلي) وإربل وأصلها (أربا إيلو)
 على ماسياتي ذكره ، وألقوش وأصلها (إيل قوشي) أي الله قوي ••••• ومن
 أسماء المواضع مابداً بلفظة (عين) وهي كثيرة نذكر منها على سبيل المثال :
 عين التمر ، عين زالة ، عين سفني ، العين الصفراء • وفي بعض الاسماء ترد
 لفظة عين بالصيغة الآرامية (عينا) ومشتقاتها كقولنا « باعيناثا » و (رشعينا)^(٢)
 ومن تسميات المواضع مادلت على وصف بقعة من البقاع ••••• تلسقف من الآرامية
 (تلاسقيا) أي التل المنتصب ••••• ديالى وهي من الآرامية (ديلتا) بمعنى النزول
 والانحدار^(٣) ••••• ومن التسميات الدالة على اللون جبل حميرين ، عرف بذلك
 لحمرة تربته ولهذا الجبل اسم آخر ورد في بعض المراجع العبرية القديمة وهو
 (ساتيدما)^(٤) وساتيدما ورد أيضاً (شاتيدما) : لفظ آرامي معناه شارب الدم •
 وكان في ذلك تلميح الى احمرار لونه وهذا لا يخرج عن تسمية العربية التي ألغنا
 إليها ••••• زاويتا : آرامية معناها الزاوية • وهناك مواضع كثيرة سميت بأسماء

(١) قلنا : وكر بلا •

(٢) قال مصطفى جواد مؤلف هذا الرد : اراد « رأس عين » عند العرب
 وعند العامة « رأس العين » وهي عين الوردة •

(٣) قال مصطفى جواد : ديالا اسم النهر الذي ينحدر من ماء تاقرأ بعد
 مصنعة النهروان منحدرًا الى دجلة ثم منصبا فيها •

(٤) قلت : يراجع معجم البلدان ، وفي الصحاح « وساتيدما اسم جبل ،
 كأنهما اسمان جعلوا واحداً ، قيل سمي بذلك لأنه ليس من يوم الا ويسفك
 عليه دم » •

أنجار ونباتات ... فمن الالفاظ الآرامية (باخوخا) : موضع الخوخ وملهسا
 (بشمس) و (باقوفا) : موضع القضبان والابخشاب (عقر قوف) : خربة القضبان
 والابخشاب • (قطفتا) بمعنى القطافة سميت بذلك لوفرة البساتين والثمار التي كانت
 بها^(١) ... بعض الاسماء القديمة في العراق (إربل) مدينة عتيقة ترقى الى أقدم
 العهود الآشورية واسمها آشوري الاصل ، مشتق من (إربا - إيلو) ومعناه أربعة
 أنهة ، وكانت موطناً لعبادة الالهة عشتار ، وقد ذكرها البلدانون والمؤرخون
 العرب باسم (إربل) ويسمونها الناس اليوم أربيل ... (عانة) بلدة على الفرات،
 ورد اسمها في الكتابات المسمارية منذ المئـة^(٢) التاسعة قبل الميلاد بصورة (أناة)
 وعرفت في المراجع الاغريقية بصورة (أناة) وفي الكتابات التدمرية بصورة (عانة)
 وسماها الآراميون (عانات) وذكرتها المصادر العربية باسم (عانة عانات) ...
 (بدر) بلدة في لواء الكوت ، كان اسمها في العصور السومرية والبابلية (دير)
 التي تعني باللغة الأكديـة الحصن أو البلدة أو المكان المحصن • واسم (بدر)
 تكون من (ب) المخففة من اللفظة الآرامية (بيت) ومن الاسم القديم للمدينة
 (دير) كما هي الحال في كثير من أسماء المدن التي سكنها الآراميون فأدخلوا كلمة
 (بيت) على أسمائها القديمة ، وأقدم أخبار هذه البلدة يرقى الى أواسط الألف
 الثالث قبل الميلاد ، وورد اسم هذه البلدة في المراجع العربية بصورة (بادرايا)
 التي تحولت بمضي الزمان الى بدر • وقبل أن نختم بحثنا هذا لا نرى بدأ
 من كلمة نقولها بشأن «أل» التعريف ودخولها على بعض أسماء الأمكنة العربية
 الأصل في العراق ، وامتناع دخولها على بعضها الآخر الأعجمي الأصل أو جواز
 دخولها وامتناعها معاً في القلّة النادرة منها ، فنقول على سبيل المثال : العراق •
 الفرات ، الكوفة ، البصرة ، النجف ، الموصل • وهذه الأسماء جميعاً لا ترد إلا

(١) قال مصطفى جواد : يؤيد قوله ما ورد في كتاب الوصية «ص ١١»
 من خروج أهل قطفتا يشكون الى الامام عليّ - ع - ثقل الوضائع في الخراج
 رأينا مخالفة لسائر وضائع السواد بالعراق فقال لهم الامام - عليه السلام - ما
 معناه : ربّ جحش صغير خير من حمار كبير ، أنتم تبيعون ثماركم بضعف
 ما يبيعا غيركم من أهل السواد •

(٢) هكذا وردت • وهي الصورة الشائعة اليوم عند أهل التيسير •

معرفة بال ، كما نقول : بغداد ، سامراء ، أربيل ، كركوك ، واسط ، كربلاء ،
دجلة . وهذه مما لا تدخلها آل التعريف . . . (١) . فنقول مؤلف المناقشات
« فكر بلاء اسم عربي وليس أعجمياً (٢) » . يدل على قصوره .

قلنا : ولكن واسطاً إذا استعملت اسم جنس أو صفة جاز تعريفها بالألف
واللام فنقول « الواسط هو الباب ومقدم الكوزة ووسط القوم فهو رجل واسط
لهم أي جالس وسطهم » . أما الأسماء الأعجمية المذكورة معه : بغداد وسامراء
وأربيل وكركوك وكربلاء ودجلة فلا تدخلها الألف واللام وهذا هو الفرق بين
الأسماء الأعجمية والأسماء العربية ، ومن أدخل « آل » التعريف على دجلة فقد
أخطأ ، ولا يفعل ذلك إلا الأعاجم .

توقيف اللغة واصطلاحها

وبحث مؤلف المناقشات في البحث الثالث من كتابه في اللغة في « توقيف اللغة
والاجتهاد فيها وقياسها » وابتدأ بذكر رأي ابن فارس لأنه يوافق هواه ، ويؤيده
منتحاه ، وبعد أن اكتفى برأي ابن فارس قال : « وبعد أن ثبت توقيفية اللغة في
وضع مفرداتها وأقيستها ثبت أن كربلاء ممدودة إذ لو كانت مقصورة لذكرها
علماء اللغة في كتبهم المعتبرة التي يطمأن الي ضبط مؤلفيها (٣) ، وتبعهم وأخذ
اللفظ والمعنى من معدنه الأصيل ، وهؤلاء الأفاضل قلة وما تبقى من اللغويين فهم

(١) البحوث والمحاضرات لمجمع اللغة العربية ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ص
٣٠١ - ٣١٣ .

(٢) المناقشات « ص ٥٣ » ، وقد فصلنا الرد في موضعه .

(٣) ذكرنا آنفاً أن السبب في مدّها الحاق بعضهم إياها بالأسماء العربية
وأن جميع اقوال المدّ ترجع الى قول واحد من حيث تواريخها ، وكان صاحب
القول لا يعرف اللغة الآرامية فلا حق له في الكلام على اشتقاقها إلا إذا أراد أن
يضحك الناس .

ناقلون لما سمعوه أو قرأوه على سلفهم وأساتذتهم ، لا يجوز لهم تعمد المخالفة (١) .
قلنا : بعد أن ثبت أن « كربلا » اسم أعجمي آرامي في أصله وتاريخه نعود
إلى اختياره مذهب التوقيف في اللغة الذي يؤيد رأيه ومنه قول ابن فارس فنحن ننقل
رأي ابن فارس وآراء غيره فلم يكن ابن فارس قد تلقى علمه وحياً من الله تعالى
والرجل لم يستبد برأيه كما استبد مؤلف المناقشات مع انه مقتد به بل ذكر آراء
مخالفة لرأيه قال : « أقول : إن لغة العرب توقيف » ، ودليل ذلك قوله : جل ثناؤه :
وعلم آدم الأسماء كلها • فكان ابن عباس يقول : علمه الأسماء كلها وهي هذه
التي يتعارفها الناس من دابة وأرض وسهل وجبل وحمار وأشباه ذلك من الأمم
وغيرها • وروى حُصيف عن مجاهد قال : علمه اسم كل شيء ، وقال غيرهما :
إنما علمه أسماء الملائكة • وقال آخرون : علمه أسماء ذريته أجمعين • والذي
نذهب إليه في ذلك ما ذكرناه عن ابن عباس (٢) « فالعلماء القدامى غير متفقين على
حقيقة هذا التعليم فالقائل بأن الله تعالى علم آدم أسماء الملائكة أو أسماء ذريته
أجمعين يخرج اللغة من دائرة التوقيف والالهام ، ثم إننا نعقب على قول ابن فارس
قائلين : إن كان يعتقد أن الله تعالى علم آدم الأسماء كلها فهو لم يعلمه « الأفعال »
و « الحروف » ولا تكون اللغة بغير أفعال ولا حروف ، فقوله بعد ذلك : « فان تعمل
اليوم لذلك متعمل وجد من نقاد العلم من ينفيه ويرده » مردود بما ذكره هو نفسه
فضلاً عما ذكره غيره وذلك في مبحث « القول على لغة العرب هل لها قياس وهل يشتق
بعض الكلام من بعض » قال : « أجمع أهل اللغة إلا من شذّ عنهم أن للغة العرب
قياساً وأنّ العرب تشتق بعض الكلام من بعض ، وأن اسم الجن مشتق من
الاجتنان (٣) وأن الجيم والنون تدلان أبدأً على الستر ، تقول العرب للدرع جنة

(١) المناقشات « ص ٥١ ، ٥٢ » .

(٢) الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها « ص ٥ طبعة مطبعة

المؤيد » .

(٣) قال مصفى جواد : هذا عدم علم بالاشتقاق فكيف يشتق الجن وهو
اسم مادي حسي ثلاثي من « الاجتنان » الذي هو لفظ مجرد غير حسي وخماسي ؟
فالصواب أن الاجتنان مشتق من الجن • ولقائل أن يقول له : كيف علمت أن
الستر أقدم وجوداً من الاجتنان حتى فسّرت به ؟

وأجئته الليل وهذا جنين أي هو في بطن أمه أو مقبور وأن الانس من الظهور، يقولون آنت الشيء: أبصرته • وعلى هذا سائر كلام العرب، علم ذلك من علمه وجهله من جهله • قلنا: وهذا أيضاً مبني على ما تقدم من قولنا في التوفيق فإن الذي وقفنا على أن الاجتنان التستر هو الذي وقفنا على أن الجن مشتق، وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها، ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه نحن الآن^(١) •

قلنا: هذا كلام متناقض، وقبل أن نبرهن على تناقضه نسأله ونقول له: من وقفك على أن الجن مشتق من الاجتنان أكان وحياً من الله إليك أو إلى غيرك فما في القرآن شيء منه أم سنة من سنن الرسول - ص - ؟ إنه لا ذاك ولا هذه، بل قاله إنسان لا يعرف حتى أصول الاشتقاق، وإن كانت بين اللفظين قرابة معنوية أكيدة، أما إثبات التناقض عنده، فهو أن الذي يعترف أن العرب تشتق بعض الكلام من بعض لا يجوز له أن يمنع ذلك الاشتقاق إذا سار على طرائقهم وسلك أساليبهم، وكيف لا يجوز لنا أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه وباب الاشتقاق مفتوح؟ وهل يعتقد ابن فارس أن العرب قالت جميع ما استعمله هو نفسه من التعبيرات والكلمات في كتابه «الصاحبي»؟ وكتبه الأخرى؟ إن اعتقد ذلك فقد وهم رحمه الله تعالى، وليت شعري من قال من فصحاء العرب: «وإنما قلنا هذا لأن جائزاً اتفاق سطر واحد يوزن يشبه الشعر عن غير قصد^(٢)» بإدخال «أن» على خبرها «جائزاً» بدلاً من إدخالها على اسمها «اتفاق» وإحلال خبرها محل اسمها؟ مع أن هذا مجال الشعر لا مجال النثر اللهم إلا إذا كان الخبر اسم تفضيل كما جاء في المثل القديم: إن خيراً من الخير فاعله وإن شراً من الشر فاعله • ومن قال «باب القول على لغة العرب^(٣)» باستعمال «على» مع القول، لهذا المعنى؟ مع أن «قال عليه والقول عليه» معناها «افترى عليه وافتراء عليه»، أو ذكره بشرته

(١) الصاحبي في فقه اللغة «ص ٣٣» •

(٢) الصاحبي «ص ٢٢٩» •

(٣) الصاحبي «ص ٥» •

قال عثمان بن عفان - رضي - : « دخلت على خالتي بنت عبدالمطلب أعودها وعندها رسول الله - ص - فقلت : يا أبا القاسم (ما أعجب ما يقال عليك) مع مكانك منا ! فقال : يا عثمان : لا إله إلا الله ، الله يعلم أنني قد أقشعرت^(١) ، ، ، ، ، .
أي ما أعجب ما تذكر به من سيء القول . وقال مخيس بن أوطاة الأعرجي لرجل من بني حنيفة . يقال له يحيى وكان يصير الى امرأة في قرية من قرى اليمامة يقال لها بقعاء :

وما بي أن أكون أعيب يحيى ويحيى طاهر الأخلاق برّ

ولكن قد أتاني أن يحيى (يقال عليه) في بقعاء شر^(٢)

وأخطأ الخطأ نفسه أبو الفتح ابن جنّي وكان معاصراً لابن فارس قال :
« فأما القول على لفظهما^(٣) » . والصواب « وأما الكلام على لفظهما » . و « باب الكلام على لغة العرب » . وأكثر ابن جنّي في الخصائص من هذه العبارة .
وفصل ابن جنّي الكلام على أصل اللغة تفصيلاً حسناً . وقال فيما قال : « هذا موضع محوج إلى فضل تأمل غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي ولا توقيف^(٤) » . وهذا هو الرأي العلمي الصحيح في الدراسات اللغوية الحديثة ، فقد تقدم علم اللغة تقدماً بديعاً سريعاً وألفت فيه كتب كثيرة علمية مؤيدة بالواقع والتجارب والتطبيقات ، فالإنسان ذو حضارة متجددة ولا بد للحضارة من لغة متطورة نامية .

واعترض ابن جنّي لقول من قال بأن الله تعالى لم يذكر الأفعال والحروف بأن الأسماء هي أقوى من الأفعال والحروف فاجترأ الله بذكرها ، اعترض على عاداته في التلعب بالكلام ، كأن القرآن الكريم في آيه المحكمات محتاج إلى احتجاج التحويين الذين زُتوا بضعف الحجج لكثرة الضعيف منها في جدالهم ، واعترض

(١) - انساب الاشراف « ج ١ - ص ٢ طبعة الجامعة العربية . »

(٢) الكامل في الأدب « ١ : ٣٣ » ومعجم البلدان في « بقعاء » وفيه « طاهر

الاثواب » بدلاً من « طاهر الأخلاق » . وأمالي الشريف المرتضى « ٢ : ٢٦ » .
طبعة مطبعة السعادة .

(٣) سرّ الصناعة « ١ : ١١ طبعة مصطفى البابي » .

(٤) الخصائص « ١ : ٤٠ » والمزهر « ١ : ٧ ، ٨ » .

الشيخ محمد علي النجار على ابن جني بأن مصطلح النحاة في تسمية الاسم حادث
فالسؤال ساقط^(١) ، مع أن النحاة لم تختلف أقوالهم في مرادهم بالاسم عما أراده الله
تعالى به في القرآن العزيز ، فهو فيه مصرح بلفظه ومعناه • وقد اقتبس اعتراض
من المزهري ولم يشر الى ذلك •

ثم قال ابن جني : « ثم لنجد فنقل في الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون
وحياً وذلك أنهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لأبد فيهِ من المواضع • قالوا : وذلك
كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات فيضموا
لكل واحد منها سمة ولفظة^(٢) إذا ذكر عرف به ما سماه ، ليمتاز من غيره وليفتي
بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف
إحضاره ، لبلوغ الغرض في إبانة حاله ، بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى
ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه كالمعاني وحال اجتماع الضدين على المحل
الواحد وكيف يكون ذلك لو جاز ؟ وغير هذا مما هو جار في الاستحالة والبعد
مجراه ، فكأنهم جاؤوا إلى واحد من بني آدم فأومؤوا إليه وقالوا إنسان إنسان
إنسان^(٣) • فأى وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ،
وإن أرادوا سمة عينه أو يديه أشاروا إلى ذلك فقالوا : يد ، عين ، رأس ، قدم
أو نحو ذلك ، فمتى سمعت اللفظة من هذا عرف معنياً وهلم جراً فيما سوى هذا
من الأسماء أو الأفعال والحروف^(٤) » •

ثم قال ابن جني : « وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من
الأصوات المسموعات كدوي الرياح وحنين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمام ونعيق
الغراب وصهيل الفرس ونزيب الظبي ونحو ذلك ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما

(١) المرجع المذكور « ص ٤٢ » •

(٢) قال مصطفى جواد : كما فعلت المجامع اللغوية في العالمين وكما
هي فاعلته •

(٣) اختيار ابن جني هذا المثال يجوز أن يكون المومثون من غير البشر لأن
الإنسان هو البشر وذلك مستبعد •

(٤) الخصائص « ١ : ٤٤ » • وقد ذكرنا في الكلام أعلى المصدر أن اللغة
تطورت من الإشارة إلى العبارة •

بعد . وهذا عندي وجه صالح ومذهب مقبَل . واعلم فيما بعد أنني على تمام
الوقت دائم التقير والبحث عن هذا الموضوع فأجد الدواعي والخوارج قوية التجاذب
لي مختلفة جهات التناول على فكري وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة ،
الكريمة اللفظية وجدت فيها من الحكمة والدقة والارهاق والرقه ، ما يملك عليّ
جانب الفكر حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر ، فمن ذلك ما نبه عليه أصحابنا
- رح - ومنه ما حدوته على أمثلتهم فعرفت بتابعه وانتقاده ، وبعد مراميه وآماده ،
صححة ما وفقوا لتقديمه منه ولطف ما أسعدوا به وفرق لهم عنه ، وانضاف الى
ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله - جل وعز - فتوي في نفسي اعتقاد
كونها توقيفا من الله سبحانه وأنها وحي ، ثم أقول في ضد هذا كما وقع لأصحابنا
ولنا وتبهنوا وتبهننا على تأمل هذه الحكمة الرائعة : كذلك لا تنكر أن يكون
الله تعالى قد خلق من قبلنا ، وإن بعد مداه عنا ، من كان اللفظ متا أذهانا ، وأسرع
خواطر وأجراً جنانا ، فأقف بين تلك الحالتين حسيراً ، وأكأثرهما فأنكفيء
مكوراً ، إن خطر خاطر فيما بعد يعلق الكف باحدى الجهتين ويكفها عن صاحبها
فلنا به وبالله التوفيق^(١) ، . فابن جني كان متردداً مميلاً .

وقال السيوطي بعد نقله ذلك : وقال الامام فخر الدين الرازي في المحصول
وتبعه تاج الدين الأرموي في الحاصل وسراج الدين الأرموي في التحصيل ما
ملخصه : النظر الثاني في الواضع ، الألفاظ إما أن تدل على المعاني بذواتها أو بوضع
الله إياها أو بوضع الناس أو بكون البعض بوضع الله والباقي بوضع الناس^(٢) ، .
وبسط السيوطي النقل من كتب أخرى كالوصول الى الأصول لأبي الفتح بن برهان
ومختصر ابن الحاجب وشرح منهاج الفيضاني لتاج الدين السبكي وشرح العنوان
لنهي الدين ابن دقيق العيد ورفع الحاجب لابن السبكي والبحر للزركشي ، وفي
نقله فوائد ، إلا أنها يغلب عليها الجدل الموائم لذوي الأنفاس الطويلة ، وذوي
الفوائد القليلة .

(١) الخصائص ، ١ : ٤٧ ، .

(٢) المزهر ، ١ : ١٠ ، .

الآرامية لغة أعجمية

و كنت ذكرت لمؤلف المناقشات في بعض كتيبي أن « كربلاء أعجمية آرامية » ، فردّ هذا القول في مناقشاته وضمّنه بحثاً عنوانه « هل الآرامية أعجمية؟ » وقال: « ولم أرَ في قول الأستاذ بأساً ولا غرابة ولكنني تذكرت قول الله تعالى : ألم تر كيف فعل ربك بعاد إرم ذات العماد • فقلت : في نفسي لا بد هنا من مناسبة بين إرم و عَاد ، فراجعت بعض كتب التفسير واللغة والتاريخ للتعرف على ^(١) معنى مادة إرم ، وإلى القارىء ^(٢) بعض النصوص حول المادة المذكورة » • ونقل من تفسير الفخر الرازي أن « عاداً » اسم للقبيلة وأن « إرم » هو جدّ عاد أو اسم بلدتهم أو أعلام قوم عاد • ونقل من لسان العرب أن الإرم هي الحجارة وأن الآرام الأعلام أو أعلام عاد أو قبور عاد ، ونقل غير ذلك وفاته معجم البلدان لياقوت الحموي وفيه فوائد أخرى ، وكان عليه أن يبدأ بالاقدمية التاريخية فتعدد القول لا يفيد دائماً تعدد الرأي ، لأن المفسرين واللغويين ينقل بعضهم من كتب بعض في الأعم الأغلب فربما تجد رأياً واحداً في خمسين كتاباً وأصله رأي عالم واحد ، وقد خلص الشيخ رؤوف بعد هذا النقل الى قوله : « وأخيراً إذا كانت نسبة آرامية إلى إرم موضوع البحث فقد اتفقت كلمة المفسرين على ما ذكرنا من المعاني السابقة وهي ثبت رجوعها إلى عاد أو ما يتعلق بهم فان كانوا أعاجم فهي لغة أعجمية وإن كانوا عربياً كما هو المتفق عليه فهي عربية ^(٣) » ، ثم ذكر عروبة عاد وهذه من البديهيات التاريخية ، ثم نقل قول الأستاذ الأديب أحمد حسن الزيات : « والعلماء يردون اللغات السامية إلى الآرامية والكنعانية والعربية ••• والراجح في الرأي أن العربية أقرب المصادر الثلاثة إلى اللغة الأولى لأنها بانعزالها عن العالم سلّمت

(١) هذا خطأ والصواب « التعرف معنى إرم » يقال « تعرف الشيء والأشياء » بتعدية الفعل بنفسه •

(٢) وهذا غلط ، لأن « إلى القاريء » على حسابان ورود مثله اسم فعل أمر على حسب اصطلاحهم ، لهذا المعنى فالغائب لا يؤمر به لأنه يجري مجرى فعله المؤول به ، فالصواب « وإليك أيها القاريء » •

(٣) المناقشات « ص ٥٧ » •

بما أسبب غيرها من التطور والتغيير تبعاً لأحوال العمران (١) . ثم قال في آخر
مطافه : « وعليه إذا شك في كلمة ما من اللغات السامية العربية هي أم لا يحكم
ببريتها حتى يرد النص القاطع بتعيين نوعها لا سمعناه من سيطرة العربية على
السامية ونسبها (٢) » .

فقول في ردّ هذا الرأي : إن الذي أجمع عليه العلماء أن اللغات الأعجمية
يراد بها غير العربية . قال تعالى : « ولو جعلناه قرآناً أعجمياً لقالوا : لولا فصلت
آياته ، أعجمي وعربي » . قل هو للذين آمنوا هدىً وشفاء (٣) . وقال عز من
قائل : « ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر ، لسان الذي يلحدون إليه
أعجمي وهذا لسان عربي مبين (٤) » . فقد قابل العربي بالأعجمي لاثبات
المباينة والمغايرة .

وقد نشأ في العصور الأخيرة « علم اللغات السامية » وألف الافرنج فيه كتباً
علمية ، بعد أن تعلموا تلك اللغات ودرسوا ما أمكنهم من أطوارها ثم ألف
الشرقون فيها ومنهم إسرائيل ولفنسون مدرس اللغات السامية بالجامعة المصرية
فقد ألف كتاب « تاريخ اللغات السامية » المشهور ، وقد شجّر في الصفحة الحادية
عشرة من كتابه لهذه اللغات وذكر منها اللغة الكنعانية القديمة التي ظهر كيانها في
الألف الرابع قبل الميلاد ، واللغة البابلية الآشورية الظاهرة الكيان في الألف الثالث
قبل الميلاد واللغة الآرامية التي قام كيانها في سنة الألف قبل الميلاد ، وقال في ذكر
القربان بين اللغات السامية وأصلها : « يمكن أن يقال إن القربان التي يبحث عنها
بين إحدى اللغات السامية واللغة الأصلية هي قرابة نسبية فقط ونحن إذا نظرنا
إلى المفصلة من هذه الناحية يمكننا أن نقول إن اللغة العربية تشتمل على عناصر
لغوية قديمة جداً بسبب وجودها في مناطق منعزلة عن العالم بعيدة عما يتوارد عليه

(١) المرجع « ص ٥٨ » .

(٢) هو « ص ٥٩ ، ٦٠ » .

(٣) سورة فصلت « ٤٤ » .

(٤) النحل « ١٠٣ » .

من تقلبات وتغيرات يكثر حدوثها وتختلف نتائجها اختلافاً مستمراً في البلدان
العمرائية . على أن ما احتفظت به العربية من القديم ليس بريئاً من التغير بل فيه
شيء كثير يدل على أنه تقلب في أطوار مختلفة في حين أن غيرها من اللغات السامية
قد احتفظ بصيغ وصور قديمة جداً كما في العبرية والآرامية . وهناك طائفة من
الباحثين يقولون إن الآشورية البابلية هي بالنسبة للسامية الأصلية بمثابة السنسكريتية
بالنسبة للآرية الأصلية^(١) .

وتكلم على الآراميين ولغتهم الآرامية ، وقال : « نحن نعلم أن الآراميين إنما
نرحلوا من الجزيرة العربية إلى سورية^(٢) وقال قبل ذلك : « لقد حدثت
الهجرة الآرامية حوالي القرن الخامس عشر قبل الميلاد ، أي بعد مرور ألف
وخمسمائة عام على استقرار الكنعانيين في أرض العمران ، وكما أن أسباب هجرة
الأرهاب الآشورية والبابلية والكنعانية من بلاد الجزيرة العربية لا تزال مجهولة
إلى الآن كذلك لا نعلم شيئاً من تلك الأسباب التي حملت القبائل الآرامية المتوحشة
على الخروج من بلادهم المقفرة^(٣) ومن العسير جداً أن نعيّن البقعة التي
كانوا يسكنونها في تلك الجزيرة ، على أنه من المعلوم أن القبائل البدوية في أرض
الجزيرة كانت لا تستقر في مكان واحد بل كانت تنتقل من منطقة إلى أخرى لأسباب
اقتصادية وحربية ، ولقد ثبت لنا من كتابات مسمارية ترجع إلى القرن الرابع عشر
قبل الميلاد أن جماهير من بطون سوتى الآرامية استقرت في نواحي دمشق وأن
قبائل أحلامية من العنصر الآرامي استوطنت مناطق جنوب الفرات بالقرب من الخليج
الفارسي ، وقد عانى ملوك بابل وآشور الأمرين في سبيل طرد القبائل الآرامية من
بلدان العمران ولكنهم لم يفلحوا لأن أقدام هذه القبائل كانت قد توطدت في هذه

(١) تاريخ اللغات السامية « ص ٧ » .

(٢) أراد بلاد الشام ، قال ياقوت الحموي : « سورية موضع بالشام بين
خناصرة وسلمية » قال الزمخشري في شرح الحديث « إن الله بارك للمجاهدين في
صليان أرض الروم كما بارك لهم في شعير سورية » : « سورية هي الشام والكلمة
رومية » .

(٣) قال مصطفى جواد : إقفار البلاد من أسباب الهجرة دائماً .

البلاد بسبب انتشارهم شيئاً فشيئاً على أطراف سورية والعراق حتى مسارت سلامة
تلك البلدان مهددة بهم^(١) .

وقد ساعد الآراميين على توطيد أقدامهم في تلك البلاد ظهور الحثيين حوالي
القرن الثاني عشر قبل الميلاد في مناطق آسيا الصغرى وإغارتهم على سورية والعراق
إغارة بلغ من خطرها أن هددت الحضارة السامية بالبحر والجزر . ولكن الآراميين
كانوا في تلك الأثناء قد توغلوا في البلاد حتى عبروا الفرات وانتشروا في أنحاء
المعمورة . . . وفي عهد الملك داود حوالي سنة ألف قبل الميلاد نجد دويلات آرامية
متشرة في أرض سورية إلى حدود بلاد بني إسرائيل ، وكان من أشهرها مملكة
آرام دمشق في منطقة دمشق وآرام صوبا في أرض حوران وآرام بيت رحوب
على ضفاف اليرموك وآرام معخا في منطقة جبل الحرمون . وكان الآراميون
كالكنعانيين لا يميلون إلى تكوين دولة واحدة قوية بل كان النزاع بينهم مستمراً ،
وهذه ظاهرة أخلاقية بارزة في أغلب الأمم السامية القديمة . . . وكذلك أسس
الآراميون دويلات في سورية الشمالية كان أهمها في منطقة شمال وجرجوم . وفي
عهد شلمن أسر ٨٥٩ - ٨٢٥ ق . م أخذ الآشوريون يحاربون دول آرام في
سورية واستمرت هذه الحرب إلى عهد تغلات بلاسر الذي قوض أركان الدول
الآرامية في سورية سنة ٧٣٨ ق . م وانتهى عهد الحكم الآرامي في جميع مناطق
سورية سنة ٧١٠ ق . م بعد سقوط دولة شمال بمعاول الجيوش الآشورية^(٢) .
« قسم المستشرقون اللغة الآرامية إلى كتلتين تشتمل أولاهما على لهجات بلاد
العراق الجنوبية والشمالية وتعرف بالآرامية الشرقية وتشتمل ثانيتهما على اللهجات
الآرامية في سورية وفلسطين وطورسينا وتعرف بالآرامية^{الغربية} والفرق بين الكتلتين
يرجع إلى كيفية النطق وإلى نوع الدخيل من الألفاظ الأعجمية كما أن هناك فرقاً
بين الكتلتين من حيث العقلية واتجاه الأفكار والغرائز وما إلى ذلك مما يرجع إلى
تأثير البيئة والطبيعة التي تؤثر في الجماعات أكثر مما تؤثر في اللغات . . . وبالرغم

(١) تاريخ اللغات السامية « ص ١١٥ » .

(٢) المرجع المذكور « ص ١١٦ ، ١١٧ » .

من وفرة تلك الآثار لم يستطع المستشرقون الى الآن أن يضعبوا كتاباً في قواعد اللهجة الآرامية القديمة وكيفية النطق بألفاظها وتصريف أسماؤها وأفعالها ، لأن المجموع من تلك الآثار ليس فيه المادة الكافية لوضع نظرية وافية بنطق تلك القبائل ، كذلك لا تكفي تلك الآثار لتكوين فكرة صحيحة عن تاريخ تلك القبائل وحوادثها مع من جاورها من الأمم القديمة (١) .

هذا موجز تاريخ الآراميين ولغتهم نشر سنة ١٣٤٨ هـ = ١٩٢٩ م مقبساً من كتب المستشرقين ، وقد ظهر بعد ذلك ذروهم تاريخ دويلة آرامية في مدينة الحضر الدائرة القائمة أطلالها على وادي الثرثار النازل من الفرات الى دجلة ، تلك الأطلال التي تقرّب لنا صورة ما أنشأه الآراميون من العماد في الأرضين التي سكنوها كبلاد الشام ونواحي الثرثار من الجزيرة ، وذلك الذرو مسجل في كتابات آرامية كشفت عنها مديرية الآثار العتيقة بالعراق ودرسها وترجمها الأستاذ الآثاري البارح فواد سفر ونشر دراسته وصور الكتابات في مجلة المديرية المذكورة « سومر » ، وكانت لها فائدة عظيمة في تاريخ اللغة الآرامية .

ونحن لم ننكر أن اللغة الآرامية من اللغات السامية ولم ننكر عروبة عاد لأن العلماء ذكروا أنهم من العرب البائدة وإنما ننكر أن يكونوا من الآراميين (٢) لأن الآراميين لم يكونوا عرباً بل كانوا أمة سامية مستقلة وقد سماهم العرب « الأرمانين » قال الطبري في حديثه عن العرب : « فتطلعت أنفس من كان بالبحرين من العرب الى ريف العراق وطعموا في غلبة الأعاجم على ما يلي بلاد العرب أو مشاركتهم فيه واهتبلوا ما وقع بين ملوك الطوائف من الاختلاف فأجمع رؤسأهم بالمسير الى العراق ووطن جماعة ممن كان معهم على ذلك فكان أول من طلع منهم الحيقار بن الحيق في جماعة قومه وأخلاق من الناس فوجدوا (الأرمانين) وهم الذين بأرض بابل وما يليها الى ناحية الموصل يقاتلون الأردوانين وهم ملوك الطوائف وهم فيما بين نقر وهي قرية من سواد العراق الى الأبله وأطراف البادية

(١) المرجع المذكور « ص ١١٧ ، ١١٨ » .

(٢) مؤلف المناقشات بحث عنوانه : عروبة عاد وأصل العرب « ص ٥٧ ،

رجح به كون الآرامية عادية نسبة الى عاد وذلك وهم مبين .

فلم تدن لهم فدفعوهم عن بلادهم وكان يقال لعاد إرم فلما هلكت قيل لثمود (إرم) نم سموا الأرمانيين وهم بقايا (إرم) وهم نبط السّواد ، ويقال لدمشق إرم ، فارتفعوا عن سواد العراق فصاروا أشلاءً بعد في عرب الأنبار وعرب الحيرة^(١) ، فهم أشلاء فنص بن معد وإليهم ينسب عمرو بن عدي بن نصر بن ربيعة بن عمرو ابن الحارث بن سعود بن مالك بن عمم بن نمارة بن لخم وهذا قول مضر وحماد الراوية (وهو باطل) ، ولم يأت في فنص بن معد شيء أثبت من قول جبير بن مطعم أن النعمان كان من ولده^(٢) . ثم قال الطبري : « وحدثت عن هشام بن محمد قال : قدم أردشير في أهل فارس يُريد الغلبة على الملك بالعراق فوافق بابا ملكاً على الأرمانيين ووافق أردوان ملكاً على الأردوانيين . قال هشام : الأرمانيون أنباط السّواد والأردوانيون أنباط الشام قال : وكل منهما يقاتل صاحبه على الملك فاجتمعا على قتال أردشير فقاتلاه متساندين يقاتله هذا يوماً وهذا يوماً فاذا كان يوم بابا لم يبق له أردشير وإذا كان يوم أردوان لم يبق لأردشير ، فلما رأى ذلك أردشير صالح بابا على أن يكف عنه ويدعه وأردوان ويخلي أردشير بين بابا وبلاده وما فيها . وتفرغ أردشير لحرب أردوان فلم يلبث أن قتله واستولى على ما كان له وسمع له وأطاع بابا فضبط أردشير ملك العراق ودانت له ملوكها^(٣) . وقد اختصر هذا الذي نقلنا عز الدين ابن الأثير في الكامل^(٤) ، فكلامه وكلام الطبري «صدر واحد في الحقيقة ، وفيما نقلناه ، مع فائدته اضطراب ظاهر ، وغلط واضح ، فقد ذكر الله تعالى عاداً في كتابه مراراً وذكر ثمود مراراً ، وأبان أنهما قبيلتان مختلفتان ، قال تعالى : « وان يكذبوك فقد كذبت قبلهم قوم نوح وعاد وثمود » . ونبت علمياً أن الأراميين أي الأرمانيين لا أولئك ولا هؤلاء .

(١) قال مصطفى جواد : يؤيد اختلاطهم بعرب الحيرة قول عبدالمسيح بن قبيلة لخالد بن الوليد : نحن عرب استنبطنا ونبط استعربنا .

(٢) تاريخ الأمم والملوك للطبري « ٢ : ٢٧ ، ٢٨ طبعة المطبعة الحسينية ، »

(٣) المرجع المذكور « ص ٥٩ » .

(٤) ج ٤ ص ١٣٣ .

(٥) سورة الحج « ٤٢ » .

أما قول مؤلف المناقشات إذا شك في كلمة ما من اللغات السامية - وبعض كربلا - وغيرها أعربية هي أم لا ؟ يحكم بعربيتها حتى يرد النص القاطع بغير نوعها لما سمعنا من سيطرة العربية على السامية وشيوعها ففيه نظر ، لأن من اللغات ما لم يتم تسجيله كالآرامية ، ولأن الرأي الذي ذكره من سيطرة العربية غير مجمع عليه ، وقد نقلنا ما يصاده ، وكربلا قد ثبت تاريخياً وجغرافياً لغويّاً أنها غير عربية وأنها آرامية ، أما التشابه الظاهر بين أصل مادتها ومادة عربية فلا يفي كونها آرامية ، لأن العربية والآرامية تشتركان في كثير من الأصول اللغوية لأنها ساميتان ، ولكن الآرامية إذا ذكرت قيل إنها أعجمية بالنسبة إلى العربية لأنها غير عربية ، وهذا شيء خرج عن دائرة الجدل والقول بضده مجال .

أشعر مخضرمي أم مخضرم ؟

وقال مؤلف المناقشات في بعض رسائله إليّ يذكر كلمة من الكلمات : «وردت كذلك في الشعر الجاهلي والمخضرم » فقلت له « تريدون المخضرمي » . فأنت من ذلك واستكبر وأورد بعض قولني قائلاً : « قوله كذا وكذا منكرأ بهذا استعمالاً كلمة مخضرم بدون ياء النسبة في وصف الشعر^(١) » . ونقل بعد ذلك قول ابن فارس في المقاييس : « رجل مخضرم الحسب وهو الدعي ولحم مخضرم لا يدري أمن ذكر هو أم من أنثى » وقوله في الصحابي : « المخضرمون من الشعراء من قال الشعر في الجاهلية ثم أدرك الإسلام فمنهم حسبان وليد » ونقل غير ذلك في ذكر المخضرمين ، وأمر مؤلف المناقشات - بصره الله تعالى في هذا - غريب ، فمن يجادل هذا الجدل الطويل الممل كيف يخفى عليه أنه أراد الشعر لا أصحابه ، فإذا أريد وصف ذلك الشعر نُسب إلى أصحابه ، وللنسبة أداة معلومة هي الياء المشددة في الغالب ، فكما قال « الشعر الجاهلي » ينبغي له أن يقول « المخضرمي » إذا أراد نسبة شعرهم إليهم ، فهل يجوز أن نقول « الشعر الجاهل » ونحن نريد

(١) المناقشات « ص ٦٢ ، ٦٣ » .

« الشعر الجاهلي » ؟! أما « المخضرم » صفة للشاعر أو للأشياء فلا ينكرها أحد ، ولكن الموضع يستدعي النسبة ، فما معنى قوله « منكراً بهذا استعمال كالمخضرم » ؟ أنا ما أنكرت ذلك عليه إلا لأنه أراد وصف شيء منسوب إلى المخضرمين ، وما مدخل « اللحم المخضرم والحسب المخضرم » في شعر المخضرمين ؟ والمخضرم الوارد في صفة طائفة من الشعراء هو نعت لهم هم أنفسهم لا لشعرهم ، يجب إدخال ياء النسبة على وصفهم عند نسبة شيء إليهم ، أو إضافته إليهم فيقال « وردت كذلك في الشعر الجاهلي والشعر المخضرمي » و « ووردت كذلك في شعر الجاهليين وشعر المخضرمين » . وهذا واضح حاق بالوضوح وحقه .

أحد الوجوه أم احداها ؟

وقال في كتاب له بعث به إلي : « إحدى تلك الوجوه » فقلت له : « في عبارتك غلطان إحداهما تأنيث الوجه ، والآخرى استعمالكم جمع الكثرة مكان جمع القلة » فهو لم يذكر إلا التغليب والتنزيل والتشبيه وهي ثلاثة أوجه ، فأبى واستكبر أيضاً وقال : « وهذا من العجب إذ يقول الأستاذ بغلط استعمال الوجوه مؤنثة مع علمه أن جموع التكسير كلها يجوز فيها التأنيث والتذكير على حد سواء ، وقد قال الله تعالى : قالت الملائكة يا مريم ، وقال تعالى : فسجد الملائكة أجمعون ، فجاء الفعل مؤنثاً ومذكراً مع جمع التكسير أعني كلمة الملائكة وذكر علماء العربية أن^(١) من جاء به مذكراً فقد قصد الجمع ومن جاء به مؤنثاً فقد قصد الجماعة ، قال المبرد في الكامل : واعلم أن كل جمع مؤنث لأنك تريد جماعة ولا تذكر من ذلك إلا ما كان فعله يجري بالواو والنون في الجمع ، وذلك كل ما يعقل ، تقول مسلم ومسلمون كما تقول يسلمون ، وتقول للجمال : هي تسير وهن يسرن كما تقول للمؤنث لأن أفعالها على ذلك . وهذا نص صريح على

(١) الصواب ، أنه من جاء « بادخال ضمير الشأن لأن « أن » للتوكيد فلا تدخل على الشرط فالشرط لا يؤكد .

جواز تأنيث وتذكير جمع التكسير بجميع أساليب التعبير وفي كتب العربية نصوص
أخرى مماثلة^(١) نتركها حذر الاطالة^(٢) .

ومن يقرأ كتابه المناقشات وملول نفسه في الجدل وكثرة ما طالعه من كتب
العربية وهو فضل له لا ينكر ، فانه لا يصدق بأن هذا الكلام في رده هو من كلامه
هو نفسه ، ولكن حبه للقلبة ورطه فيه ، فنحن ما أنكرنا جواز تأنيث « الفعل » ،
وتذكيره قبل جمع التكسير ، ولا أنكرنا وصف جمع التكسير بالتأنيث كقولك
« الوجوه العجيبة » ولا أن كل جمع تكسير لغير العاقل يقال ^{تفعل} تفعل ويفعلن ،
كما ذكر المبرد ، وإنما أنكرنا تأنيث الوجه في قوله « إحدى الوجوه » أفلم يعلم
أنه أراد « وجهاً واحداً » من ثلاثة أوجه وأنه يقال « الوجه الواحد » لا الوجه
الواحدة ، و « الوجه الحادي عشر » لا « الوجه الحادية عشرة » ؟ وأن العدد
« إحدى » و « أحداً » يتبع معدوده في التذكير والتأنيث وأن ذلك من البدييات ؟
ومعرفة ذلك تعتمد على الافراد كما تعتمد عليه الأعداد ، وأنه يقال « ثلاثة أوجه » ،
بتأنيث ثلاثة لأن الوجه مذكر ولو كان مؤنثاً ل قيل « ثلاث أوجه » ؟ وأن التذكير
يفلب أحياناً حتى مع ذكر العاقلات كقوله تعالى : « يا نساء النبي لستن كأحد
من النساء » فكيف بالمذكر الصريح المجمع عليه ؟ وأعجب من ذلك أنه قال : « وأما
تأنيث الوجه فلم يرد في كلامي بل تأنيث الوجوه » . فهذا عناد سجّله هو نفسه
على نفسه ، فيا أيها الناس هل قوله « إحدى الوجوه » تأنيث للوجوه ؟ أفليس هو
تأنيث مفرد الوجوه ؟ وما معنى « إحدى » أفيعني جمعاً أم مفرداً ؟ وهل الجملة
فعلية وردت فيها الوجوه مجردة من « أحد » ؟ اللهم هذا مما لا نستطيع الصبر عليه
لأنه يشكنا في صحة نسبة « المناقشات » إليه وهو يجادل بهذا الاسلوب المقلوب
والمراء المشبوب . وقد كان ارتكب هذا الخطأ في الصفحة الثالثة والعشرين من
كتابه بقوله : « إحدى تلك العلوم » والصواب « أحد تلك العلوم » لأن العلم مذكر .

(١) الصواب « مماثلة لما ذكرنا » لأن ذكر « المائل » بفتح الثاء واجب

مع ذكر « المائل » بكسرها ، ولا تحصل فائدة بحذفه .

(٢) المناقشات « ص ٧١ » .

أعدم الشيء أم عدم وجوده ؟

وقول في كتاب أرسل به إليّ : « لعدم وجود السداسي ولعدم وجوده في كتب اللغة^(١) ، فقلت له : « فالوجود لا يعدم بل يعدم الموجود » ، وهذا يعني أن الصواب « لعدم السداسي » ، ولعدمه في كتب اللغة « فقال راداً ذلك عليّ : « أجل الوجود الكلي وهو المفهوم العام لماهية الوجود لا يوصف بالعدم أما الوجود الجزئي الإضافي فلا مانع من وصفه بالعدم كوجود زيد وعمرو وسائر الموجودات والمفاهيم الجزئية ، فقولنا لعدم وجوده مقبول ، كما لا نعرف له مخالفاً في علوم المنطق والكلام والفلسفة وعليه فاعتراض الأستاذ غير وارد^(٢) » ، ونحن قد قدمنا في بعض الحواشي أن جدالنا لا يختص بمباحث الفلسفة وعلومها ، وإنما هو خاص بتعبير ورد في إنشائه ، وحكمتنا في ذلك أقوال الأدباء ، وإن كان استعمال « عدم » هذا الاستعمال مولدأ لم تعرفه العرب النصحاء ، قال المؤرخ عز الدين ابن الأثير في هلاك بعض الأمراء سنة ٤٩٥ : « ومات على أربعة فراسخ من خوي ولف في زلية لعدم ما يكفن فيه^(٣) » ، وجاء في تاريخ الثعلبي « فانه قد شق عليّ عدم النوم^(٤) » ، وفي فضل من المصباح المنير « وعدم ملكه للدينار أولى بالانتفاء » ، وقال البرد : « فلو أصلها في الكلام أن تدل على عدم وقوع الشيء لعدم وقوع غيره^(٥) » ، وقال ابن جبير الرحالة : « فكانت مدة المقام بعيداً ... ثلاثة وعشرين يوماً محتسبة عند الله - عز وجل - لشظف العيش وسوء الحال واختلال الصحة لعدم الأغذية الموافقة ، وحسبك من بلد كل شيء فيه مجلوب حتى الماء^(٦) » ، وقال أبو الفرج ابن الجوزي : « وكان الذخيرة قد بقي من أولاد القائم ولم يبق

(١) المناقشات « ص ٦٤ » .

(٢) المناقشات « ص ٧٢ » .

(٣) الكامل « ١٠ : ١١٩ » .

(٤) عرائس المجالس « ص ١٨٥ » .

(٥) الكامل في الأدب « ١ : ١٩٤ » .

(٦) رحلة ابن جبير « ص ٧٢ » طبعة ليدن .

له ذكر سواء فاستشعر الناس انتفاض الدولة وانفصام الأمر (لعدم ولد) الميت القادري^(١) . « وقال المبارك ابن الأثير : « ومنه حديث الاستسقاء : اللهم ضاحك بلادنا واغبرت أرضنا . أي برزت للشمس وظهرت (لعدم النبات) فيها^(٢) . »
فهذه استعمالات الأدباء والعلماء لعدم ولذلك أنكرنا « عدم الوجود » وعللنا بأن الوجود لا يعدم وأن الموجود هو الداخل في دائرة العدم ، فتضاف كلمة العدم إليه ، كما مرّ في تعبير القوم المولّد . ثم إننا لو طبقنا ما احتج به من أقوال الفلاسفة لم يسلم من الخطأ أيضاً لأن قوله « لعدم وجوده في كتب اللغة » ~~لا يدل~~ يدل على عدم الماهية ، وهي لا توصف بالعدم كما قال ، فالمرء يؤدي الى الهراء .

الاستفهام العتابي

وتكلمت في بعض كتبي على نزع الخافض وروايتي ^{مروية} شيوعه عند النحاة لأن العرب تكره كثرة استعمال الحروف في تركيب كلامها ، ومن ذلك نشأ نصب الفعل لاسمين مفعول بهما وكثر في العربية ، وقلت فيما قلته له « واسمحوا لي أن أبدى بعض الملاحظات : فبم نصبت المصدر المؤول من أن والفعل أبدى ، ؟ وهذا استفهام عتابي معناه كيف أبحت نفسك ما حرّمته على غيرك ، وهو استفهام تبكيتي في القرآن ، كقوله تعالى : « فكيف إذا جمعناهم ليوم لا ريب فيه^(٣) » أو تيهي كقوله تعالى : « فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا^(٤) » ، وظن مؤلف المناقشات أن استفهامنا حقيقي فقال : « والعجب كيف خفي على الأئمة الكبير^(٥) أن هذا النصب قياسي في مثل هذا الموضع كما أسلفنا » وكيف جازاه

(١) المنتظم ج ٨ ص ٢٩٢ ، .

(٢) النهاية في « ضحى » ، .

(٣) آل عمران « ٢٥ » ، .

(٤) النساء « ٤١ » ، .

(٥) تأمل ما في صفة « الكبير » من التهكم لأنه في موضع التجهيل .

في نفس هذا النصب القياسي بجملتنا موضوع النقاش التي لم تكن مما يصح
نصب فيه قياساً ولا سماعاً^(١) .

ونحن قد فصلنا القول في هذه المسألة فيما قدمنا من الرد ، ولكي نطاوله
في النفس نقل له ما ورد في شرح الكافية للرضي الأستراباذي خاصاً بها ، قال
شراح : « ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام إلا مع أن وأن وذلك فيهما
أيضاً بشرط تعين الجار . فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيويه وبالجر عند
الخليل والكسائي ، والأول أولى لضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمراً ، ولهذا
حكم بشذوذ : الله لأفعلن ، ونحو قول رؤبة : خير . لمن قال له : كيف أصبحت؟
وقوله : أشارت كليب بالأكف الأصابع . وإنما صار حذف الجار مع أن وأن كثيراً
قياسياً لاستعمالتهما بصلتهما . والأخفش الأصغر يبيِّن حذف الجار مع غيرها
قياساً إذا تعين الجار ، كما في خرجت الدار . ولم يثبت ، بل قد جاء في غيرها
إما شذوذاً كقوله : تمرّون الديار ولم تعوجوا . وقوله تعالى : لأقعدنّ لهم
سراطك المستقيم . ولا تعزموا عقدة النكاح . وأن تترضعوا أولادكم . والأولى
في مثله أن يقال : ضمنّ اللازم معنى المتعدّي أي تجوزون الديار ، ولأنّ من
سراطك ، ولا تنووا عقدة النكاح . وترضعوا أولادكم ، حتى لا يحمل على
الشذوذ ، كما يضمن الفعل معنى غيره فيتعدّي تعدية ما ضمنّ معناه ، قال تعالى :
يخالفون عن أمره أي يعدلون عن أمره ويتجاوزون عنه . وإما لكثرة الاستعمال
كما ذكرنا فيما بعد (دخلت) من الظروف المختصة ، وكقوله تعالى : يبنونكم
الفتة أي يبنون لكم . وكسبتك الخير أي كسبت لك ، ووزنتك المال أي وزنتك
لك . وكلت الطعام أي كلت لك . ولا يألونكم خبالاً أي لا يألون لكم . وزدتك
دياراً . أي زدتك لك . ونقصتك درهماً أي نقصت لك^(٢) ، ويجوز أن يضمن
(زدتك) معنى أعطيت . و (نقصت) معنى حرمت ، وكذا يحذف من المفعول

(١) المناقشات « ٧١ ، ٧٢ » .

(٢) هذا وهم من الرضيّ - رح - فلا يقال « نقصت لك » بل نقصت منك .

الثاني نحو : أمرتك الخير ، واستغفرت الله ذنباً^(١) . منا الذي اختير الرجال سماحةً ، كل ذلك مع تعيين الجار^(٢) .

فحذف الجار عندهم مشروط بتعيينه ، قبل « أنْ وأنَّ » وقبل غيرهما ، فهو قياس مشروط فيه ، والأخفش الأصغر أجاز حذف حرف الجرّ مع غيرهما مشروطاً بتعيين الجار أيضاً ، وهذا الشرط بديهيّ لأنّ عامّة هذه الأفعال تستصحّب حرف جرّ واحداً وقليلاً منها تستصحّب اثنين ، على حسب المعنى الذي يراد به ، ما عدا الحروف العامة^(٣) ، ولا تزيد على حرفين وإدخال الرضي في أمثله قوله تعالى « لأفعدنّ لهم صراطك المستقيم » غير صحيح ، لأنه مفعول فيه مما نصبه على الاتساع لا مفعول به وهو مألوف في القرآن الكريم ، قال تعالى حاكياً عن إخوة يوسف - ع - : « اقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضاً يخل لكم وجه أبيكم^(٤) » . أي اطرحوه في أرض من الأرضين ، وقال تعالى : « واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً^(٥) » أي انتبذت إلى مكان شرقي .

وإذ كان التضمين جائزاً انفتح للفصحاء باب حذف الجار مع الفعل اللازم انفتاحاً تاماً ، وقد ذكرنا سابقاً أن مجمع اللغة العربية بمصر أجاز التضمين للفصحاء البلغاء ، وذلك من أسباب تقدم اللغة العربية التي لم تنزل في أكثر أحوالها جامدة في قواعدها ورسم خطها وتحجّر القصيري النظر للواسع منها والفسيح من حريتها .

وقد ختم مؤلف المناقشات كتابه بقوله : « النقاش العلمي النزيه الخالي عن البذاءة المجرد عن الأغراض الدنيوية الزائلة خير وسيلة لتسمية المواهب وكشف

- (١) وهذا وهم آخر فالفعل « غفر » يتعدى بنفسه الى مفعول به واحد فاذا نقل إلى وزن « استفعل » بأصل معناه تعدى الى اسمين مفعول بهما بنفسه .
- (٢) شرح الكافية « ٢ : ٣٠٣ ، ٣٠٤ طبع الاستانة » .
- (٣) الحروف العامة هي التي تقوم بمعان عامة مع أكثر الأفعال مثل « على » فهي للأذى والاستيلاء والاستعلاء ومثل اللام فهي للمنفعة ومضادة على . فالأول مثل « وجب عليك » والثاني مثل « وجب لك » وكذلك حق عليك وحق لك .
- (٤) سورة يوسف « ٩ » (٥) سورة مريم « ١٦ » .

الحقائق^(١) » • وهذا قول حق فيه جمال وجلال ، ولكنه نسي تعريفه الذي لا يقل عن التصريح كقوله في الصفحة ٢٢ : « لكن الطرق المتتوية والشاذة لها من يستعملها ويسلك سبلها من القدامى والمعاصرين فابن مضاء القرطبي مثلاً وغيره ممن شذوا بأقوالهم وخرجوا على^(٢) إجماع أهل لغتهم لا لدليل^(٣) سوى اللجوء الى الظن والتأويل التعسفي البعيد عن واقع اللغة وقواعدها والخروج نعداً على آراء كبار مؤسسي علومها لسبب نجهله ويعلمه الله وحده » •

فهذا قدح مبین فیمن ذكره وهو ابن مضاء ومن لم يذكره وهو أنا لأن كلامه كله في الاعتراض عليّ ولم يبق له إلا التصريح باسمي ، ولكن تعريفه كما قلت سابقاً لا يقل عن التصريح • وقال في الصفحة ٧٥ : « فمن تجاوز تلك الحدود أو خالف تلك الشروط فهو الغافل أو الجاهل أو المغرض » • وقال في الصفحة ٢٣ : « وإن^(٤) من يجهل كل تلك القرائن ولا يستطيع تمييز المقصود فذلك هو الجاهل الساذج » • أفهذا هو الأدب الحسن الكثير الذي أشير إليه في بعض التقارير ؟ ثم قال في الصفحة ٧٨ : « عسى أن أكون ممن خدمها وذاد عن حماها في عصر هي أحوج ما تكون فيه إلى الأنصار والمدافعين » ، ولا ريب في أن ممن ذاده عن حماها مصطفى جواد كاتب هذا الرد فقد ألف الكتاب في مناقضته ومناهضته ، والحمد لله تعالى على كل حال ، وأشكر له - عز وجل - توفيقه إياي لرد هذه التموهيات اللغوية والنحوية قبل أن تغمض عينا غمضة الردى والله حسبنا وهو نعم المولى ونعم النصير •

(١) أراد « الكشف عن الحقائق » • لأن كشف الحقائق معناه حبرها وإزالتها.

(٢) ذكرنا سابقاً أن الصواب « عن إجماع » • وبيننا السبب هناك •

(٣) كذا قال بذكر المعطوف قبل ذكر المعطوف عليه وهو مخالف لنصيح اللغة •

(٤) الصواب « ومن يجهل » لأن « إن » لا تدخل على اسم الشرط ، كما بيناه قبيل هذا •

أوهام اللغويين و النحويين

ذكرنا في عدة حواش من هذا الكتاب أوهاماً لمؤلف المناقشات لغوية ونحوية، يقف القارئ الكريم عليها إذا تصفحه من أول الرد إلى آخره، وقد بقيت له أوهام أخرى منها مكرّر ومنها ما لم ننبه عليه وهما هي ذي :

حفظ عليه الشيء لا له

قال في الصفحة الثانية من كتابه : « حقوق الطبع محفوظة للمؤلف » ،
والفصح بل الصواب « محفوظة على المؤلف » . يقال « حفظ فلان عليه الشيء »
حفظاً فالشيء محفوظ عليه، قال الامام علي بن أبي طالب - ع - « فان نسبت
مقالتى حفظها عليك غيرك فان الكلام كالشاردة يثقفها هذا ويخطئها هذا^(١) » ،
هذا هو كلام الفصحاء ، وكان الامام زين العابدين علي بن الحسين - ع - يقول
في دعائه : « اللهم احفظ علي سمعي وبصري الى انتهاء أجلي^(٢) » . ولما انصرف
رسول الله - ص - الى خير فكان بعض الطريق قال من آخر الليل : « من رجل
يحفظ علينا الفجر لعلنا ننام . قال بلال : أنا يا رسول الله أحفظه عليك^(٣) » ،
وقال محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور يعني أباه : « وكان يحفظ عليكم ما لا
تحفظون على أنفسكم^(٤) » . وقال عمرو بن بانه لمحمد بن جعفر بن موسى الهادي
- علي ما روى الاصبهاني في الأغاني - « أنا أتحمل هذه الرسالة وكرامة على ما فيها
حفظاً لروحك عليك فاني لا آمن أن يتمادى بك هذا الأمر^(٥) » . وقال أبو الحسن
علي بن محمد الصفاني في كتاب الفرائد والقلائد : « ومما يديم لك نصحهم

(١) شرح نهج البلاغة « مج ٤ ص ٣٧١ طبعة البابي الاولى » .

(٢) المرجع المذكور « مج ٣ ص ٢٩ » . للسرياني

(٣) سيرة ابن هشام مع الروض الأنف للسهيلى « ٢ : ٢٤١ » ، وتاريخ

الطبري « ٣ : ٩٦ بالمطبعة الحسينية » .

(٤) تاريخ اليعقوبي « ٣ : ١٢٧ طبعة النجف الأشرف » .

(٥) الباب الآداب لأسامة بن منقذ « ص ١٤١ » ، والاغاني « ١٨ : ١٠ » .

روايتهم ويحفظ عليك وودهم وولاءهم قلّة الطمع فيهم وحسن المقابلة لمساميهم (١) .
 يعني العمال ، وقال الحجاج بن علاط السلمي للعباس بن عبدالمطلب : « احفظ
 عليّ حديثي يا أبا الفضل فاني أخشى الطلب ثلاثاً (٢) » . وجاء في رقعة لأبي
 الفتح بن العميد « فن لم تحفظ علينا النظام باهداء المدام عدنا كبسات نعش
 والسلام (٣) » . وقال المقدسي محمد بن معشر : « الشريعة طب المرضى والفلسفة
 طب الأصحاء ، والأنبياء يطبون للمرضى حتى لا يتزايد مرضهم وحتى يزول
 المرض بالعافية فقط ، فأما الفلاسفة فانهم (يحفظون الصحة على أصحابها) حتى
 لا يفتريهم مرض أصلاً (٤) » . وقال أبو حيان التوحيدي نفسه : « ولما لم يرد
 من الانسان أن يكون حماراً حُفظ عليه ما هو به إنسان وُدريج إلى كمال الملك
 الذي هو به شبيه (٥) » ، وقال أبو القاسم يوسف بن القاسم الكاتب الأديب الشاعر :
 وكم ملك قد خصني بكرامة حفظت عليه أمره وهو ضائع (٦)

ولا نود أن نطيل بذكر الشواهد أكثر مما فعلنا ، وإنما نذكر أن لقولهم
 « حفظ له كذا » معنى آخر كقولك : « أحسنت الى فلان فحفظ لي ذلك » أي
 ذكر الاحسان ورعى ذكراه ، فهو كالكفاء والجزاء .

لا يقال « لذا فقد » ولا لذا فانّ

وقال في التمهيد لكتابه - ص ١١ - : « فقد كنت ولوعاً منذ الصغر بحب لغة
 القرآن وما خصت به من علوم لذا فقد كنت أتبع الآثار القيمة من أسفار علومها » .
 وفي قوله « لذا فقد كنت » غلط مبين هو جمعه بين فاء التعليل ولام التعليل وهما

- (١) اللباب « ص ٧٠ » .
- (٢) الطبري « ٣ : ٩٧ » .
- (٣) مجم الأدباء لياقوت الحموي « ٥ : ٣٥١ » .
- (٤) الامتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي « ٢ : ١١ الطبعة الأولى » .
- (٥) المرجع المذكور « ٢ : ١٨٦ » .
- (٦) الأوراق للصولي « ١ : ١٨٥ » .

بمعنى واحد فلا يجتمعان في كلام صحيح ، والصواب إما « لذا كنت أتبع »
وإما « فقد كنت أتبع » • ولنأت له بمثال من لام التعليل جاء في شواهد شرح
الكافية للمرضي الأستراباذي :

أبا عرو لا تبع فكل ابن حرّة سيدعوه داعي موته فيجيب
قال عبدالقادر بن عمر البغدادي : وقوله : فكل ابن حرّة ، الفاء للتعليل .
يقول : لا أنسى الله ذكرك بالثناء الجميل في الدنيا فان الانسان لا بد له من الموت (١) .
فهذا مثال فاء التعليل • ومثال لام التعليل قوله تعالى : لا يلاف قريش
إيلافهم رحلة الشتاء والصيف " وتفصيل الكلام عليها في المغني لابن هشام
الأنصاري • وقد تحذف هذه اللام قبل أن قال عبدالحميد بن أبي الحديد في
شرح قول الامام : علي عليه السلام : « فان الله سبحانه قد اصطنع عندنا وعندكم أن
نشكره بجهدنا » ما هذا نصه « قوله عليه السلام : قد اصطنع عندنا وعندكم أن
نشكره • أي لأن نشكره بلام التعليل ، وحذفها ، أي أحسن إلينا لشكره ،
وحذفها أكثر نحو قوله تعالى : لبئسما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم (٢) ،
وكرر الشيخ هذا الخطأ في الصفحة ٦٨ قال : « لذا فان الفعل المتضمن لمعنى
جديد ••• » •

وفي ص ٢٩ « لذا فان اعتبار دلو ••• مخالف » وجعل الغلط غلطين لأنّ إن
تفصل ما بعدها عما قبلها فبقي الجار والمجرور « لذا » بلا متعلق ولا مرجع فالصواب
أن يقول الشيخ رؤوف بدلا من قوله المذكور المغلوط فيه : « لذا كنت أتبع الآلة
القيمة » و « لذا يبقى الفعل المتضمن ••• » و « لذا كان اعتداد دلو مخالفا »
قال الجاحظ : « وكان أول من عمل المحامل - عنى الحجاج - ولذا قال بعض
رجاز الأكرياء :

أول خلق عمل المحاملا أخزاه ربّي عاجلاً وآجلاً (٣) •

(١) خزانة الأدب « ٢ : ١٣٢ . طبعة دار العصور بالقاهرة » •

(٢) شرح نهج البلاغة « مج ٤ ص ١١٦ طبعة البابي الأولى » •

(٣) الحيوان « ١ : ٨٢ طبعة عبدالسلام بالقاهرة » •

قال : « ولذا قال بعض رجز الأكرية » ولم يقل : « ولذا فقد قال » ولا
لذا قد قال « باعتبار القول الأخير جائزاً وإن لم يقله الشيخ رؤوف ، ونحن
نجيز القول ما لم يخالف أساليب الفصحاء ، ونجيز من القواعد ما يشبه القياس
وإن لم يذكره العلماء ، قال الأمير شكيب أرسلان في استجازته استعمال « بدون »
- وسياي الكلام عليه : « أخذ عليّ أحد الاخوان إدخال الباء على (دون)
وقل : إن الأصح فيها أن تأتي مجردة من الباء أو بإدخال (من) فيقال : من
دون . وأجبه بأنّ هذا قد قيل واشتهر ولكنه فيه نظر فان (دون) تأتي اسماً
وتأتي ظرفاً وما على الاسم أن يجز بالباء ، وقد أجاز ذلك الأخفش ومكانه في
الحو مكانه ، وأنت ترى أن السيد رشيداً كان يقولها ؟ ومن نحة هذا العصر
الراسخين الشاب العلامة السيد مصطفى جواد العراقي يجيز أيضاً هذا الاستعمال
ويستحسنه^(١) . قلت : سياي في هذا الرد أن الأخفش أجازة ، على حسب
نقل لسان العرب ، وأنه جاء كذلك في كلام أمير المؤمنين علي - ع - وأني أجزه ،
ولكن الجواز مستند إلى شرط هو وروده بمعنى « بأقل من كذا » لا بمعنى
« بغير » أو « بلا » كما جاء في كلام السيد رشيد رضا ، وهذا نصه « عنيت بحفظ
القرآن وحدي أي بدون أستاذ أعيد عليه ما حفظت^(٢) » .

والفرق كبير بين قولك « بلا كذا وكذا » و « بأقل من كذا وكذا » .
واستدل الأمير شكيب بعد ذلك بقولي على جواز جمع مفعول على مفاعيل للعاقل
ولغيره^(٣) ، وذلك لكثرة وروده في اللغة العربية ، ولأن جمع التفسير يجمع
بينهما ، فيستقل العاقل بمفعولين للمذكر ، ويشترك في « مفعولات » العاقل
المؤنث ، وغير العاقل « مذكوره ومؤنثه » .

(١) كتاب « السيد رشيد رضا أو إضاء أربعين سنة ، ص ٣٤ طبعة مطبعة
ابن زيدون بدمشق سنة ١٣٥٦ هـ = ١٩٣٩ م » .

(٢) المرجع المذكور .

(٣) المذكور « ص ١١٩ ، ١٢٠ » .

رغب أن أكتب

قال في الصفحة الثانية عشرة : « وقد رغب بعض الاخوان أن أكتب الى الدكتور مصطفى جواد ، سلمه الله^(٣) تعالى - لاستطلع رأيه الكريم في إعراب هذه الجملة » * ومؤلف المناقشات يظهر الالتزام بما قاله النحويون دائماً ، فلننظر ماذا قالوا في مثل عبارته « رغب أن أكتب » ؟ قال ابن عقيل في حذف حرف الجر مع الفعل اللازم :

« ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجرّ مع غير أن وأنّ بل يقتصر فيه على السماع * وذهب الأخفش الصغير الى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً بشرط تعيين الحرف ومكان الحذف نحو : بریت القلم بالسكين * فيجوز عنده حذف الباء فتقول : بریت القلم السكين فان لم يتعين الحرف لم يجز الحذف نحو : رغب في زيد * فلا يجوز حذف « في » إذ لا يدري حينئذ هل التقدير : رغب عن زيد ، أو رغب في زيد » .

فالشيخ رؤوف جمال الدين قال : « رغب بعض الاخوان أن أكتب » بحذف حرف الجرّ وهو غير متعيّن لاحتمال كونه « في » أو « عن » وقد اخترنا قول ابن عقيل في تخطئة الشيخ لأنه كان نحويّاً كبيراً كما ذكر هو نفسه في الصفحة ٢٩ وهو يعتمد عليه ، فالصواب « رغب بعض الاخوان في أن أكتب » *

أناقشه أم ناقش معه ؟

وقال في الصفحة ١٣ : « حيث ان نقاشي المتواضع معه سبب لاجراج

(١) سلمه الله يحتمل وجهين فأيهما أراد ؟

الكتاب « . و «نقاشي» مصدر الفعل ناقش الرباعي وهو مضاف الى فاعله ، ويعمل هنا عمل فعله وفعله يتعدى بنفسه الى المفعول به يقال : ناقشه مناقشة وناقشاً ، ويجوز إدخال لام التقوية على مفعوله لضعفه في أصل عمله ، فالصواب « في نقاشي إياه المتواضع » أو « في نقاشي له المتواضع » ، ولا يجوز استعمال « معه » ولعل الأعاجم يستعملونه لأنهم لا يرجعون الى فصاحة تامة فان العجمة عبء ثقيل فادح ، وتظهر على لسان الأعجمي أو في كلامه وهو مبسوط العذر إن كان ساكناً في بلاده أو في مجتمع أعجمي .

ما معنى عادي ؟

وقال في الصفحة السابعة عشرة: «ولا غرابة في ذلك فاننا نسمع بأناس عاديين يحسنون مجموعة كبيرة من اللغات » ، أراد بالعادين المنسوبين الى « العادة » والواحد منهم « عادي » ولم تعرف الفصحاء هذه النسبة بهذا المعنى لأنهم ^{فرضوها} خصوصاً بالمنسوب الى « عاد » إحدى قبائل العرب الكبيرة المذكورة في القرآن كثيراً ، والنسبة وضعت للحسني المدي كالأقوام والقبائل قبل أن توضع للمعنوي كالعادة وقالوا : شيء عادي ، أرادوا به التقديم لأن عاداً كانت قديمة ، قال الجوهري في الصحاح : « وعاد قبيلة وهم قوم هود - ع - وشيء عادي أي قديم كأنه منسوب الى عاد » ، قال رياح بن سنيح الزنجي :

إن الفرزدق صخرة عادية طالت فليس تنالها الأجيالا

أراد : « طالت الأجيال فليس تنالها^(١) » . وقال المبرد : « والكناس حيث تكنس البقرة والظبية وهو أن تتخذ في الشجرة العادية كالبيت تأوي اليه^(٢) » .

(١) الكامل في الأدب « ٢ : ٢٢٦ » .

(٢) المذكور « ص ٢٢٨ » .

وجاء في ت ب ع من القاموس « وتبعة محرقة : هضبه بجلدان من أرض الطائف فيها نقوب كانت تلتقط فيها السيوف العادية » أي العتيقة . والشيخ مفرم بفصيح كلام العرب وذوآد عن حماها وكان حرياً أن يحميها أولاً من هجماته هو نفسه . وقال قيس بن سعد بن عبدة « سراويل عادي نمته نمود » .

لا بأس بالشيء

وقال في الصفحة الثامنة عشرة : « ولا بأس هنا من ذكر نص ما قاله ابن فارس » . وفصحاء العرب قالوا : لا بأس بالشيء وبالإنسان . لأن المراد بيان الظرفية المكانية وهي في حين «في» وتنوب عنها الباء ولا وجه لقوله « لا بأس منه » لأن المراد نفي وجود البأس الذي هو الضرر ، جاء في تاريخ الطبري في حوادث سنة ٢٣١ « وكان البطريقان اللذان قدما بالأسرى لا بأس بهما في معشرتهما^(١) » . وقال جرير أبو وهب يذكر معاوية بن يزيد بن معاوية : « وكنفتي لا بأس به ومات وله تسع عشرة سنة^(٢) » . وجاء في الصفحة ١٢٥ من الذيل والتكملة لكتاب الصلة لابن عبد الملك « وكان كاتباً وافر الحظ من الأدب يقرض شعراً لا بأس به » ، فإذا أريد إيمان الإنسان من الخوف قيل : لا بأس عليك . قال عمر - رضي - لبديوي : « لا بأس عليك يا أخي^(٣) » .

أبدون أم بغير وبلا ؟

وقال في الصفحة ٢٥ : « ومما لاحظناه في تحريرات الأستاذ الينا قوله مئة ، هكذا بدون زيادة الالف فيها » . أراد « بغير زيادة الألف فيها أو بلا زيادة الالف فيها » . وقد استعمل « بدون » استعمال من لم يروا للفصاحة وجهاً ، ولو علموا أن معنى « بدون » هو بأقل من كذا ، لتركوها لمعناها الذي

(١) تاريخ الأمم والملوك « ١١ : ٢٠ » .

(٢) أنساب الأشراف « ٢ : ٦٣ » طبعة الجامعة العبرية .

(٣) الفخري « ص ٨١ طبعة دار صادر » .

ركبت له ، وعلى ذلك يكون معنى قوله : « هكذا بأقل من زيادة الألف »
وكونها أقل من الزيادة لا ينفي الزيادة ، فالعبارة فاسدة .

جاء في خطبة للإمام علي - ع - يصف الرسول - ص - « وها أنذا اليوم
مسمعكموها ، وما أسمعكم اليوم بدون أسمعكم بالأمس » (شرح ابن أبي
الحديد ٢ : ١٣٤) أراد - ع - وما أسمعكم اليوم بأقل سماعاً منها بالأمس .
وجاء في لسان العرب في الكلام على دون « وأدخل الأخص عليه الباء فقال في
كتابه في القوافي - وقد ذكر أعرابياً أشده شعراً مكفاً - : فردناه عليه وعلى
نفر من أصحابه فيهم من ليس بدونه ، فأدخل عليه الباء كما ترى » . وقال
الفراء : دون تكون بمعنى على ، وتكون بمعنى علّ وتكون بمعنى بعد وتكون
بمعنى عند وتكون إغراءً (وتكون بمعنى أقلّ من ذا وأنقص من ذا) . قلنا :
ما الغرابة في إدخال الباء عليها ، وقد أدخلها عليه سيد الفصحاء كما ترى ؟ !
وجاء في أخبار قتل الإمام أبي عبدالله الحسين - ع - قول يزيد الأول : « قد كنت
أرضى من طاعتكم بدون قتل الحسين ، أما لو أني صاحبه لعفوت عنه (*) » ،
أي بأقل من قتله - ع - . وهذه الباء الداخلة على « دون » بمختلفة المعاني فهي
تدخل تارة لتوكيد النفي وتارة أخرى للاستعانة وثالثة للمصاحبة ورابعة
مناسبة للفعل ، والأصل في تأدية المعنى هو « دون » غير أن البناء تحدد
معناها فلا تأتي مع الباء بمعنى « بغير » و « بلا » . وربما استعملها الأعاجم من النحويين
وقلدهم غيرهم من العرب والغلط يُعدي .

وجاء في أخبار سعيد بن المسيب أنه ذكر خطباء قريش فقال :
« معاوية وابنه يزيد ومروان وابنه وسعيد بن العنصر وابنه وما ابن
الزبير بدونهم^(١) » . وأنساب حقه الإمام علياً - ع - ، فمعنى
ذلك « وما ابن الزبير بأقل منهم » . وجاء في ق ص ر من الصحاح
« ورضي فلان بمقصر مما كان يحاول ، بكسر الصاد أي بدون ما كان يطلب » .

(*) الإرشاد للشيخ المفيد - ص ٢٢٧ طبعة اصبهان .

(١) أنساب الأشراف - ٢ : ٣ .

أي بأقل منه ، وجاء في أخبار معاوية أنه « قيل له : لم لا تولي ابنك عبادة أحد المصريين وليس بدون واحد من هذين ^(١) » • عنى القائل عبدالله بن خالد بن أسيد وسمرة بن جندب الفزاري الكذاب • ومعنى قولهم : وليس عبادة ابنه بأقل منهما كفاية وشهامة • وجاء في أخبار الرشيد المختلقة قوله : « وان للعباسة أختي مني موقعا ليس بدون ذلك ^(٢) » • وقالت الانصار يوم السقيفة : « فانا نقول إذن منا أمير ومنكم أمير ولن نرضى بدون هذا الأمر أبدا ^(٣) » ، أي لن نرضى بأقل من هذا ، وقال حاجب النعمان بن المنذر للنابغة الذبياني : « ما نفي عنايتي بدون شكرك فكيف أرغب فيما وصفت ودون ما طلبت رهبة التعدي ^(٤) » • أي ما نفي عنايتي بأقل من شكرك ، لأن شكر مثل النابغة كان عظيماً ، وقال أعرابي للاصمعي وقد أنشده الأصمعي شعراً : « يا أصمعي ما هذا بدون الأول ولا فوقه ، ألا أنشدتني كما قلت ^(٥) » • وقال ربعة الرقي يهجو معن بن زائدة :

فهشام من وائل في مكان أنت ترضى بدون ذاك المكان ^(٦)

وقال الراجز :

أعدده للخصم ذي التعدي كوحته منك بدون الجهد ^(٧)

أراد : غلبته بأقل من الجهد • وقال ابو الوفاء علي بن عقيل : « جرى بمجلس نور الهدى ذي الشرفين الزينبي مسألة (الأب إذا زوج ابنته بدون مهر مثلها) فاستدل فيها حنبلبي بأن النكاح ليس المال فيه أصلياً في التصد بل تابع ^(٨) » •

-
- (١) الأخبار الطول « ص ٢٠٦ طبعة عبدالحميد أحمد بالقاهرة » •
(٢) مروج الذهب « ٢ : ٢٨٦ طبعة المطبعة البهية » •
(٣) تاريخ الأمم والملوك « ٣ : ٢٠٨ » •
(٤) المروج « ٢ : ٢٤ طبعة دار الرجاء » •
(٥) زهر الآداب « ج ٢ ص ١٠١ طبعة المطبعة الرحمانية » •
(٦) الأغاني « ١٦ : ٢٦٤ » طبعة دار الكتب المصرية •
(٧) الصحاح ولسان العرب « كوح » •
(٨) كتاب الفنون ، نسخة دار الكتب الوطنية بباريس « ٧٨٧ و ٧ » •

أراد : إذا زوجها بأقل من مهر مثلها ، وكتب عمرو بن العاص الى ابن

عباس - رضي - :

لسنا بأصبر من أهل العراق ولا أهل العراق بدون القوم في الباس^(١)

وجاء في أخبار الامتناع من البيعة بولاية العهد ليزيد « قال ابن الزبير :
على أن تعطوني عهد الله ألا أقول شيئاً إلا بايعتموني عليه ، فأخذ عهودهم
رجلاً رجلاً ورضي من ابن عمر بدون ما رضي به من صاحبيه^(٢) » أي رضي
منه بأقل مما رضي به منها ، فهذا هو كلام العرب من فصحتهم الى المتأخرين
منهم ، وهذه شواهد « بدون » في الاثبات والنفي ، والشيخ رؤوف جمال الدين
مفرم بكلام الفصحاء فلذلك كثرنا له من الشواهد ، فالفصيح بل الصواب أن
يقول : « بغير زيادة الألف فيها أو بلا زيادة الألف فيها » • وقد كرر هذا
الخطأ الذي استدرج اليه في الصفحة ٣٠ أيضا ، ولن يغنيه شيئاً أن يقول :
استعمله فلان وفلان بازاء هذه الشواهد الرواسي كالجبال •

أيُّما الصحيح ؟

انقسم الى كذا أم انقسم على كذا ؟

وجاء في الصفحة ٣٤ من المناقشات « الفعل ينقسم إلى قسمين متعد ولازم »
وعلق عليه مؤلفه ما هذا نصه « أنكر الأستاذ صحة هذا الاستعمال (ينقسم إلى)
وقد أجمع النحويون في مؤلفاتهم على استعماله كما ترى وهل^(*) كلهم مخطئون
أم لا عبرة بأقوال معظمهم لأنهم من الأعاجم على حدّ تعبير الأستاذ ؟ » - يعني -

(١) المرجع المذكور « و ٢٥ » •

(٢) ذيل أمالي القالي المعروف بالنوادر « ص ١٧٦ طبعة دار الكتب
الخرية » •

(*) وهذا خطأ آخر لأن « هل » لا تصحب « أم » إن كانت لأحد المسؤول
فهي لا للاضراب بمعنى بل ، وهذا موضع الهمزة فالصواب « أفكلهم مخطئون
أم مخطيء أم لا عبرة ٠٠٠ » •

قلنا : متى كانت أقوال النحويين شواهد على الكلام الفصيح والمنطق الصحيح ؟ ومن ضمن لهم ذلك وهم لم يدعوا الفصاحة لأنفسهم ؟ ولماذا ينادى ويتألم الشيخ رؤوف كلما ذكرت « الأعاجم » ؟ حتى لقد علق على قول العلامة محمد أمين زين الدين الذي هذا نصه : « الملحوظ أن كثيراً من هؤلاء الأئمة لم يكونوا عرباً بالسلالة » بما هذا نصه : لعل سماحته يعرض بأستاذنا القائل : ولا عبرة بأقوال الأعاجم من النحويين (١) » .

قال مصطفى جواد كتب هذا الرد : وأين هذا الكثير الذي أشير إليه ؟ أفي سيرة الامام علي بن أبي طالب - ع - وأبي الأسود الدؤلي وعيسى بن عمر النخعي والخليل بن أحمد الفراهيدي والميث بن رافع بن نصر بن سيار والأزهري صاحب التهذيب وأبي العميل الأعرابي صاحب المأثور وابن الأعرابي وابن دريد الأزدي والمبرد الأزدي وأبي الطاهر محمد بن يوسف التميمي صاحب المسلسل في غريب اللغة وإبراهيم بن محمد الزبيدي الكوفي والزيادي وابن مكرم الأنصاري صاحب لسان العرب وابن هشام الأنصاري وابن عقيل الهاشمي والشريف ابن الشجري والسيد محمد مرتضى الزبيدي صاحب تاج العروس ، وشهاب الدين الخفاجي المصري والسيد شهاب الدين الألوسي وابن فضال المجاشعي وابن سنان الخفاجي وغيرهم من صريحي العروبة ممن لا تحضرنا أسماؤهم ؟ فالأعاجم ألفوا في هذه اللغة وصنفوا وشرحوا ونقحوا ، وجمعوا وفسروا ، ولكن الذين كانوا يتكلمون بلغاتهم الأعجمية أو عاشوا في مواطنها ضعفت أساليب التعبير بالعربية عندهم وهم معذورون في ذلك ولكننا لا نتخذ أساليبهم ولا عباراتهم مقاييس للبلاغة والفصاحة والأقوال الصحيحة .

فإن كان النحويون مجمعين على استعمال « قسم إلى كذا » في تأليفهم ، فنحن نحاسبهم بما ذكروا من معاني « إلى » قال ابن عقيل في شرح الألفية : « تدل على انتهاء الغاية إلى وحتى واللام ، والأصل من هذه الثلاثة الى فلذلك تجر الآخر وغيره نحو سرت الباردة الى آخر الليل أو الى نصفه » ، وجاء في مختار الصحاح

(١) المناقشات « ص ٧ » .

إلى حرف خافض وهو منتهى لابتداء الغاية تقول : خرجت من الكوفة إلى مكة ،
 وجائز أن تكون بلغتيا ولم تدخلها لأن النهاية تشمل أول الحد وآخره وإنما
 نمتح مجاوزته ، وربما استعمل بمعنى عند قال الراعي : « فقد سارت الي الغوانيا »
 وقد تجيء بمعنى مع كقولهم : الذود إلى الذود إبل . وقال تعالى : ولا تأكلوا
 أموالهم إلى أموالكم . وقال : من أنصاري الى الله . وقال : إذا خلوا إلى شياطينهم .
 وذكر ابن هشام لها في المعنى ثمانية معان : بمعنى انتهاء الغاية والمعية والبيين مثل :
 ربي السجن أحب إلي . وموافقة في وأنكره قوم ، والابتداء وموافقة عند والتوكيد
 ومنها معان متكلفة أو من ضرائر الشعر ، وأية كانت معاني إلى فإنها لم ترد بمعنى
 « على » التي يحتاج إليها الفعل « قسم » وقد تحذف معه تخفيفاً ، كما ذكرنا من
 بل العرب والعربية إلى ذلك ، قال الجاحظ : « وبعض الناس يقسم الجن على
 نسيم فيقول : هم جن وحن ، ويجعل التي بالحاء أضعفياً^(١) » وقال ابن حزم
 الأندلسي في نسب الأنصار : « زيد : بطن ضخم ينقسم على بطون^(٢) » . وقال
 الكاتب الأديب أبو علي حسن بن زيد بن إسماعيل الأنصاري في بعض كتبه :
 « وتلك حالي وحال حضرة مولاي فاني وإياها كنتس قسمت على جسمين^(٣) » .

فمن استعمل من النحويين « قسم إلى كذا » بدلاً من « قسم على كذا » فهو
 محجوج بما ذكر هو نفسه من معاني « إلى » وبما استعمله الفصحاء كالجاحظ
 وغيره ، على النحو الذي نقلناه بعدما عقلناه ، ومن احتج بالقواعد والسماع لم يجز
 أن يقابل بمثل كلام الشيخ رؤوف جمال الدين : هل كل النحويين مخطئون ؟
 أم لا عبرة بأقوال معظمهم لأنهم الأعاجم على حد تعبيره ؟ فمن خطأ نفسه بقوله
 فقد أعز الحق والتهويل لا يعني عن الحق شيئاً ، والنحويون يغلطون كما يغلط
 غيرهم ويقلد بعضهم بعضاً .

- (١) كتاب الحيوان « ٧ : ١٧٧ طبعة عبدالسلام محمد هارون » .
- (٢) جمهرة النسب « ص ٣١٣ طبعة دار المعارف » .
- (٣) خريدة القصر « القسم المصري ج ٢ ص ٧٥ » .

المذكورة آنفاً

وقال في الصفحة ٤٣ « كما هو المفهوم من النصوص اللغوية الآتفة الذكر ، وفي الصفحة ٤٥ : « لم يرد في النصوص الآتفة الذكر ، وهذه عبارة مخالفة لما ركب الفصحاء من الكلام ، ولم يقلها فصيح قط ، فما معنى « آنفة الذكر ، إنهم قالوا « فعل آنفاً والمآني آنفاً والفاعل كذا آنفاً ، وجاء في مختار الصحاح « وقال كذا آنفاً وسالفاً ، وهو أسلوب القرآن الكريم ، قال تعالى : « ومنهم من يستمع إليك حتى إذا خرجوا من عندك قالوا للذين أوتوا العلم ماذا قال آنفاً ؟ (١) ، فالصواب « المذكور آنفاً » ، و « المذكورة سالفاً » وهو أدل على المعنى إذا أريد زمن الماضي المحق ، قال الراغب الأصبهاني : « واستأنفت الشيء : أخذت آنفة أي مبدأه ومنه قوله - عز وجل - : ماذا قال آنفاً أي مبتدأاً (٢) ، وجاء في كلبلة ودمنة « وعجزت رأيي في سيرتي بما تكلمت به آنفاً (٣) ، وقال أشعب في ذكر زيد بن عمرو بن عثمان زوج سكينه بنت الحسين - ع - أنه قال له : « غثي ويحك غير هذا فإن أصبت ما في نفسي فلك حلتي هذه وقد اشتريتها آنفاً بثلاثمائة دينار (٤) » ، فلم يقل فصيح من الفصحاء القدامى ولا المحدثين « الآتفة الذكر ،

على رغم وبرغم

وقال في الصفحة ٤٥ : « ولم نهتد إلى مصدر يؤيد هذا القول رغم الجهد الذي بذلناه » . قلت : ومن يطالع ردّي هذا وكتابي « المباحث اللغوية بالعراق » يعلم أنني ذو جولات فكرية ولست جامداً مقلداً ، فمن يرد أن يقف على جميع ما أقول ، في المراجع يتعب نفسه ، وقوله « رغم الجهد » قول قد حذف منه حرف الجرّ ولم يجيء به سماع وهو مستهتر بالسماع ، ولا أجازة له القياس ، لأنه

- (١) سورة محمد - ص - « ١٦ » .
- (٢) مفردات القرآن ص ٢٨ طبعة مصطفى البابي .
- (٣) ص ٩٢ طبعة المرصفي .
- (٤) الاغانى « ٣ : ٣٦٧ طبعة دار الكتب المصرية » .

أكثر مثل هذا القياس فالصواب « على رغم وعلى الرغم » وأقل منه فصاحة
« برغم » . جاء في مختار الصحاح « وتقول : فعل ذلك على الرغم من أنفه ،
وأشد ابن عباس - رضي - :

أتونا يهرعون وهم أسارى نسوقهم على رغم الأنوف^(١)
وجاء في المصباح المنير « وفعلته على رغم أنفه . بالفتح والضم أي على
كرد منه » .

وروى المبرد قول الشاعر :

وما هي إلا كالعروس تنقلت على رغمها من هاشم في محارب^(٢)
وقال المبرد في بعض شروحه : « في هذا قولان أحدهما أنهم لا يطلبون
اجترارها إليهم على رغم أوليائها من أجل مالها^(٤) » . وقال ابن منذر يرثي
عبدالمجيد بن عبد الوهاب الثقفي :

فبرغمي كنت المقدم قبلي وبكُرهي دُليت في الملحود^(٥)
ولا ينصب « رغم » إلا إذا كان أحد ركني الجملة ومن المنصوبات المنصوص
عليها في كتب النحو كخبر كان ، قال ابن منذر :

كان عبدالمجيد سم الأعداي ملء عين الصديق رغم الحسود^(٦)
فرغم في الشطر الثاني خبر ثالث للفعل الناقص « كان » .

أسف عليه لا له

وقال في الصفحة الخمسين : « وإننا نعتر بأستاذنا ولكننا نأسف لرده في هذا
الوضع لتعارض النصوص معه » ، ولو أسف على استعماله « أسف له » لكان ذلك
خبراً له ، فإنه يقال « أسف على الانسان وعلى الشيء » لا « أسف لهما » . قال

(١) الاتقان في علوم القرآن « ١ : ١٢٧ الطبعة المذكورة سالفاً » .

(٢) الكامل في الأدب « ٣ : ٣٦ » .

(٤) المرجع المذكور « ٢ : ص ٢٣٩ » .

(٥) المذكور « ج ٢ ص ٢٩٠ طبعة مصطفى محمد » .

(٦) المذكور « ص ٢٨٩ » .

عز وجل : « وتولى عنهم وقال يا أسفا على يوسف وابتضت عيناه من الحزن فهو
 كذليل^(١) » ، وفي مختار الصحاح « الأسف أشد الحزن وقد أسف على ما فاته
 وتأسف أي تلهف » . وقال الامام علي - ع - في وصية للامامين الحسن والحسين
 عليهما السلام لما ضربه ابن ملجم : « أوصيكما بتقوى الله وأن لا تبغيا الدنيا وإن
 بغتكما ولا تأسفا على شيء منها زوي عنكما^(*) » . ومن كتاب له إلى عبدالله بن
 عباس - رضي - « وليكن سرورك بما قدمت وأسفك على ما خلفت^(**) » ، ومن
 كتاب له إلى سهل بن حنيف الأنصاري « أما بعد فقد بلغني أن رجالاً ممن قبلك
 تسلمون إلى معاوية فلا تأسف على ما يفوتك من عددهم^(***) » .

وجاء في جمهرة أشعار العرب ص ٣٥ :

أسفت على عسى الهيد وشربه لقد حرمتني صروف المقادر

وقال الشريف المرتضى : « إن الانسان اذا مات شاباً كان أكثر للحزن عليه
 والأسف على مفارقتة^(٢) » .

وقال عفان بن شرحبيل التيمي :

أحبت أهل الشام من بين الملا وبكيت من أسف على عثمان^(٣)

وإن جاز فيه توجيهان . وقال ابن عباس بعد سماعه أكثر الخطبة الشقشقية
 العلوية : « فوالله ما أسفت على كلام قط كأسفي على هذا الكلام أن لا يكون
 أمير المؤمنين - ع - بلغ منه حيث أراد^(٤) » .

فهذا هو التعبير الفصيح والشيخ رؤوف جمال الدين ولوع بفصيح اللغة وإن
 لم يطلع على كثير منه . فليته درس أقوال الامام علي - ع - .

(١) سورة يوسف « ٨٤ » .

(٢) شرح ابن أبي الحديد « مج ٤ ص ١١١ » .

(٣) المرجع المذكور « ص ٢٢٢ » .

(٤) المرجع المذكور « ص ٢٣٠ » .

(٢) أمالي المرتضى « ٢ : ١٧٠ ، ١٧١ » .

(٣) شرح ابن أبي الحديد « مج ١ ص ٢٠١ » .

(٤) المرجع المذكور « ص ٦٨ » .

التدليل والدلالة

وقال في الصفحة الأربعين : « وما تدليده على قوله بما ذكر في هذا الباب من
 كلمة إلا مثل صريح » ، والتدليل مصدر « دليل يدلّ » مثل سلّى يصلّي ،
 والشيخ رؤوف معني بالسماح المدون في اللغة فلننظر هل سَمِعَ هذا الفعل من
 الفصحاء وسجّل في كتب اللغة ؟ قال الجوهري في الصحاح : « وقد دلّه على
 الطريق يدلّه دلالة ودلالة ودلولة والفتح أعلى ، وأنشد أبو عمرو : إني امرؤ
 بطرق ذو دلالات • والدليل الدليل » ، وقال ابن فارس في مقاييس اللغة :
 « الدال واللام أصلان أحدهما إبانة الشيء بامارة تتعلمها والآخر اضطراب في
 الشيء • فالأول قولهم : دللت فلاناً على الطريق • والدليل الأمانة في الشيء ،
 وهو بين الدلالة والدلالة » • وورد في المصباح المنير « دللت على الشيء وإليه^(١)
 من باب قل وأدلت بالألف لغة ، والمصدر دلولة والاسم الدلالة بكسر الدال
 ونحوا وهو ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه » • وجاء في لسان العرب « ودلّه على
 شيء يدلّه دلاًّ ودلالة فاندل^(٢) : سدده إليه ودلّته فاندل ، قال الشاعر :

مالك يا أحق لا تندل . وكيف يندل امرؤ عثول ؟

وقد دلّه على الطريق يدلّه دلالة ودلالة ودلولة والفتح أعلى » وهذا القول
 الأخير هو قول صاحب الصحاح • وفي القاموس « دلّه عليه دلالة ويثلك ودلولة
 فاندل : سدده إليه » ، ولم يرد في كلام الفصحاء الفعل الرباعي المضعف العين
 « دلّ » من الدلالة أي الهداية والتسديد ، وإنما ورد من الدلال كدلال المرأة
 على زوجها ، وبانتفاء « دلّ » بذلك المعنى ينتفي « تدليل » الشيخ رؤوف جمال
 الدين ولا نستطيع له خلاصاً من الخطأ لأنه قد حكم على نفسه بنقله في الصفحة
 ٦٨ من كتابه قول الرضي الاسترأبادي : « وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً

(١) أحسب الفيومي قد تفرد بتعديته بالي • وهو مقبول من حيث
 الواقع الحسي .

(٢) هذا يؤيد قول العامة العراقيين اليوم إلا أنهم لا يستعملونه لمطابرة
 المنعوبين الخيالية بل للاهتداء من غير هاد .

فليس لك أن تقول مثلاً في ظرف أظرف وفي نصر أنصر . . . وكذا لا تقول نصر بتضعيف الصاد ولا دخل بتضعيف الخاء كذلك وكذلك في غير ذلك من الأبواب بل يحتاج كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله في المعنى المعين . . . وقد صح ضرب المثل « رب كلمة تقول لصاحبها : دعني » .

أجاب عنه لا عليه

وقال في الصفحة الخمسين أيضاً : « وجابتنا على هذا القول أن الاجتهاد محرّم على الجميع فلوضع العاري عن المؤيد مردود والمؤيد هو النص من فصحاء العرب أما منظوم ومنثور المولدين ومن سار سيرهم فلا حجة بقولهم إلا أن يكونوا ناقلين » . قلنا : أما معنى هذه الفقرة فلا نزال نطبقه عليه ونجتاله إليه ، وأما قوله « جابتنا على هذا » باستعمال « على » مع الجابة فخطأ والصواب استعمال « عن » يقال : « أجب عنه إجابة والجواب عنه » لأن المراد بالإجابة الكشف عن الشيء ولو احتج إلى خرق شيء آخر في أصل معناه ، فيقال « كشف عنه الغم » لا كشف عليه الغم ، جاء في مختار الصحاح « أجابه وأجاب عن سؤاله والمصدر الإجابة والاسم الجابة كإطاعة والطاعة » . وقال الفيومي في المصباح المنير : « ولا تكون الطاعة إلا عن أمر كما أن الجواب لا يكون إلا عن قول » . وجاء في لسان العرب « والإجابة رجع الكلام تقول : أجابه عن سؤاله وقد أجابه إجابة وإجاباً وجواباً^(١) وجابة » .

وجاء في كتاب كيلة ومنة « فسكت الأسد عن جواب الغراب عن هذا الخطاب^(٢) » ، وجاء في كلام عز الدين ابن أبي الحديد : « ثم قال عليه السلام وليكن كاتبك غير مقصر عن عرض مكتوبات عمالك عليك والإجابة عنها^(٣) » .

(١) قال مصطفى جواد : جمعه بين المصدر واسم المصدر عجيب من يومه الشادي .

(٢) ص ٢٢٤ طبعة المرصفي .

(٣) شرح ابن أبي الحديد « مج ٤ ص ١٣٨ » .

وفي كشف الظنون ذكر كتاب « الجواب الجليل عن حكم بلد الخليل » و « الجواب الحزم عن حديث التكبير حزم » و « الجواب الحاتم عن سؤال الخاتم » و « الجواب النسائي عن السؤال الخفي » و « الجواب المصيب عن اعتراض الخطيب » وقد تصحف « عن » إلى « على » في عبارات الجواب وفعله إلا أن الفصحاء يدركون ذلك لأنه ضد المعنى المراد ، ولا تستعمل « على » مع هذه العبارات إلا للظرفية يقال : « أجاب المسؤول عن السؤال على ورقة واحدة » • وجاء في كلام ابن جبير الرحالة يصف واعظاً سأله الحاضرون على رقاع « ودفعت إليه عدة رقاع فيها فجمعها جملة في يده وجعل يجاوب على كل واحدة منها وينبذ بها^(١) » أي يكتب الجواب على الرقعة •

أخذ عنه مباشرة

وجاء في الصفحة المذكورة سالفا قول مؤلف المناقشات : « لسماعه أهم الكتب على من أخذها عن مؤلفيها مباشرة » • والكلام واضح ، وقد شأنه باضافة « مباشرة » إليه ، لأن أخذ الكتب عن مؤلفيها معناه سماعها منهم أو قراءتها عليهم أو سماع قارئ لها عليهم ، فما معنى المباشرة ؟ وهي في الأصل إدناء بشرة من بشرة أخرى حتى تلامسها ؟ قال الجوهرى في الصحاح : « واما مباشرة المرأة : ملاستها » واستعيرت المباشرة لغير الانسان إذا كان مفعولاً به لفظاً أو معنى ، قال الجوهرى : « ومباشرة الأمور أن تليها بنفسك » • والمباشرة في عبارة الشيخ رؤوف توهم أنه « أخذ الكتب عن مؤلفيها بادناء بشرته إلى بشرته • ولنقل : فاه إلى أفواههم » ، وبه يكون الأخذ سِراراً وسِواداً وليس ذلك بصحيح ، ولا تجده في كلام فصيح ، فالزيادة الفاسدة تفسد المليح إذا أضيفت إليه • والمشهور عندهم « أخذ الكتب عنهم سماعاً » • و « أخذها عنهم حضوراً » ، ثم قول هو نفسه في الصفحة ٨٤ : « على تبسح كلام العرب سماعاً من الفصحاء مباشرة » فكان ضعفاً على إباله • لأن السماع كاف في أداء المعنى المراد •

(١) رحلة ابن جبير « ص ٢١٩ طبعة ليدن » •

ما بقي وما تبقى

وجاء في الصفحة الثانية والخمسين من كتابه قوله : « وما تبقى من اللغويين فهم نافلون لما سمعوه أو قرأوه على سلفهم وأساتذتهم لا يجوز لهم تعمّد المخالفة » أراد : « ومن بقي من اللغويين » فارتكب غلطين أحدهما استعماله « ما » للغلاة مع عدم الاشتراك ، والآخر استعماله « تبقى » المتعدّي ، ولا يستعمل للغلاة بل يستعمل للأشياء ، أما وجه الخطأ في الأول فواضح لمن علم أساليب العرب في كلامها ، وأما الثاني فننقل فيه ما جاء في كتب اللغة ، قال الجوهري : « وبقيت بالتشديد وأبقيته وتبقيته كله بمعنى » • وجاء في أساس البلاغة « وتبقّاه بمعنى استبقّاه » • وفي لسان العرب « وأبقاه وبقّاه وتبقّاه واستبقّاه • • • وبقيته بالتشديد وأبقيته وتبقيته كله بمعنى » • وجاء في القاموس « وأبقّاه وبقّاه وتبقّاه واستبقّاه » • ولو كان أولئك النحويون أحياناً لقلوا للشيخ رؤوف : بشما جزيتابه ، أخرجتنا من جنس البشر وادّعت أنك « تبقيتنا » فما معنى هذا التبعي ومتى حدث ؟ فيقول لهم : لم أعلم أنّ الفعل « تبقى » متعدّ بنفسه وأنّ له معنى خاضعاً به وإنّما أردت « من بقي » والله تعالى يقول : عفا الله عما سلف ومن عاد فنتبه الله منه • والشيخ رؤوف ينفر من عدم السماع المدون في اللغة ولولا ذلك لوجدنا له مخرجاً • قال أبو نواس : « وتبقى لبابها المكنونا » •

الحاليّة الجليّة لا تجوز

وقال في الصفحة ٦٧ : « وكلّ النحويين عرباً وغيرهم استعملوا هذا التعبير ولا يمكن تغليطهم جميعاً » • و « عرباً » في قول هذا حال هذا من النحويين ، والعرب جيل من الأجيال الكبيرة الشهيرة ، والحال من اسم الجيل لا تجوز وإنّ الحال لم تبدل الأحوال ، فإن عدت العرب حالاً هاهنا جاز أن يكونوا هم أنفسهم « غير عرب » في موضع آخر ووقت آخر ، كما تقول « جاء فلان راكباً فرساً » فإنه يجوز أن يكون في موضع آخر ووقت آخر « جالساً أو نائماً أو ماشياً »

فهذه صفة الحال ، فالصواب « وكل النحويين عربهم وغيرهم » على البدلية ،
وتقول : « احتفل أهل العراق عربهم وأكرادهم وتركمانهم » • ولا يجوز أن
تقول « عرباً وأكراداً وتركماناً » لأن العرب لا يتبدلون بغير العرب والأكراد
لا يصيرون قوماً آخرين والتركمان لا ينقلبون عرباً ولا أكراداً ولا غيرهم ، وهذا
واضح لكل ذي عقل سليم • فلو جاز أن يكون النحويون أنفسهم غير عرب في
موضع آخر وزمن آخر لجاز قوله •

أعتذر من التقصير أو الذنب

وجاء في الصفحة ٧٢ من كتابه قوله : « هذا آخر ما أردنا ذكره ...
معتذرين اليه وإلى القراء عما زاع عنه البصر فزل القلم ونعتذر عن التكرار »
فستعمل « عن » مكان « من » وإنما يقال « اعتذر من التقصير والذنب » لا
« اعتذر عنهما » جاء في « مختار الصحاح » « اعتذر من الذنب » وجاء في لسان العرب
« واعتذر من ذنبه : تنصل » ثم جاء فيه في الاعتذار بمعنى الدروس : « وأخذ
الاعتذار من الذنب من هذا لأن من اعتذر شاب اعتذاره بكذب يعفي ذنبه » •
وجاء في وصف عبد الملك بن مروان على لسان عمرو بن العاص « أخذ بثلاث تارك
لثلاث : أخذ بقلوب الرجال إذا حدث وبحسن الاستماع إذا حدث وبأيسر
الأسرين عليه إذا خولف ، تارك للمراء ، تارك لمقاربة اللئيم ، تارك لما يعتذر
منه » • وجاء في كتاب للإمام علي - ع - بعث به إلى قثم بن العباس - رضي - :
« فاقم على ما في يديك قيام الحازم الطيب ، والناصح اللبيب التابع لسلطانه
المطع لإمامه وإيائك وما يعتذر منه ^(١) » • ومما يحدو على العجب ان مؤلف
الناقشات لم يعلم حتى الآن الفرق بين « اعتذر منه » « واعتذر عنه » وقد قال
في وصف كتابه متفجراً : « بحوث لا يستغي عنها طالب الثقافة العربية سواء أكان
ذا ثقافة خاصة أم أستاذاً أم طالباً جامعياً » ، فليقرأ الأساتذة والطلاب الجامعيون
تنضه ليعلموا حقيقة هذا القول ، فان هؤلاء يريدون لغة نقية من الشوائب •

(١) الكامل « ١ : ٣٤ » •

(٢) شرح نهج البلاغة « مج ٤ ص ٥٢ » •

وقال ابن أبي عتيق للثريا : « هذا عمر قد جشمني السفر من المدينة إليك
فجئتك معترفاً بذنب لم يجنه معتذراً إليك من إساءته إليك^(١) » • وغنى الدلال
أبو زيد ناقد المدني مولى عائشة بنت سعيد بن العاص :

طربت وهاجك من تدكيرٍ • ومن لست من حبه تعذر^(٢)

وقال ابن عرادة السعدي في مدح سلم بن زياد ابن أبيه :

يقولون اعتذر من حب سلم • إذن لا يقبل الله اعتذاري^(٣)

ومدح الراعي عبيد بن الحصين « سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص » قال
المفضل الضبي : « قال لو كي له كم عندك ؟ قال : ثلاثة آلاف دينار • قال :
ادفعها إليه واعتذر من قتلها^(٤) » • وجاء في كيلة ودمنة - ص ٣٧٧ - « فدعا
الأسد بابن آوى واعتذر إليه مما كان منه » • وقال عبدالله بن محمد ابن البواب
خليفة الفضل بن الربيع في حجة الهادي بن المهدي في أمر وقع له مع الأسود بن
عمارة النوفلي : « قد نوت منه وأخبرته خبر الهادي واعتذرت من مراجعتي إياه^(٥) » •
وقال أبو علي الحسن بن حمدون : « وكتب يوسف بن ديوداد إلى الوزير أبي
الحسن علي بن الفرات يعرفه الخبر ويعتذر إليه من تأخير المال الذي
واقفه عليه^(٦) » • وقال بشار بن برد :

قلت وإذ شاع ما اعتذارك مما • ليس لي فيه عندهم عذر^(٧) ؟

(١) الأغاني « ١ : ٢٢٣ طبعة دار الكتب المصرية » وأما المرتضى

• « ٢٢ : ٢ »

(٢) المذكور « ٤ : ٢٩٨ » •

(٣) أنساب الاشراف « ٢ : ٧٦ » •

(٤) المذكور « ١ : ١٣٢ » •

(٥) مجالس العلماء للزجاج « ص ٢١٥ » •

(٦) تاريخ الوزراء لابن الصابي « ص ٢٤٠ » •

(٧) الأغاني « ٣ : ١٨٣ » •

وقال ابن عبدوس الجهمياري : « حكوي لنا أن موسى الهادي سخط على
 من كذبه ... فجعل يقرعه بذنوبه ويتهدده ويتوعده ، فقال له : يا أمير
 المؤمنين إن اعتذاري مما تقرر عني به رد عليك^(١) . وقال بعض الفضلاء في خبر له :
 وجهات اعتذر إليه منه بعدد ... وكيف يكون اعتذار إنسان من كلام
 رد تكلم به^(٢) .

وقد تصحفت « من » إلى « عن » في المصباح المنير مع أن مصحح الطبعة
 الشيخ حمزة فتح الله الأديب الكبير المشهور ، وإنما تستعمل « عن » مع اعتذر
 ومصدره لأفادة معنى النيابة ، يقال « اعتذر زيد عن عمرو من الذنب الذي
 جناه أو من تقصيره » وفي مستدرك المعجمات لدوزي « ألا اعتذرت لهم عنى^(٣) .
 لأنه لم يرد لقاءهم »

على وفق شروط

وقال في الصفحة ٧٥ من كتابه : « وما النحت والاشتقاق والترادف إلا معينة
 لتكلم ... لكن ذلك لا يعني التحلل والتسيب بل ضمن حدود ووفق شروط
 فمن تجاوز تلك الحدود أو خالف تلك الشروط فهو الغفل أو الجاهل أو
 الممرض ، فالنحت والتعريب والاشتقاق مشروطة بشروطها المعروفة ، وهذه الفقرة
 من أدبه الغائص أيضاً ، وقد جعل التعريب مكان الترادف أو الترادف مكان
 التعريب ، كما هو بين في كلامه . وقوله : « وفق شروط » خطأ والصواب
 عند فصحاء الأمة « على وفق شروط » أي على حسب شروط .

قال عمر بن أبي ربيعة :

فما جئنا إلا على وفق موعد على ملائنا خرجنا له معا

(١) كتاب الوزراء والكتاب د ١٦٩ طبعة البابي ، إعتاب الكتاب لابن
 الأبياز د ص ٧٥ ، .

(٢) عصر المأمون د ص ٣٤٢ ، .

(٣) مستدرك المعجمات العربية لدوزي د ٢ : ١٠٧ ، .

وقال العماد الاصفهاني الكاتب البليغ المشهور : « وجاء على وفق الأدب
اقتراحه ، وختم باليمن والاقبال رواحه^(١) » .

وقال ابن المنير الاسكندري في الانتصاف : « فإذا اجيبوا على وفق مقترحهم
فلم ينجح فيهم كانوا حيث على غاية من الرسوخ في العناد المناسب لعدم
النظرة^(٢) » . وجاء في أخبار شعر الزنج الشاعر « فأومأنا إليه بالقيام على
الوفق الذي كان بيننا فوثب وهو يبكي^(٣) » وقال ابن الحاجب متأثراً بالفصحاء : « ويجوز
أن يأتي قبل المخصوص أو بعده مميّز أو حال على وفق مخصوصه^(٤) » . وجاء
في أخبار الوزير كمال الملك السمرميّ « قال أنوشروان : فشرع الوزير في
المصادرات وسمى ديوانها ديوان المفردات ، قل عماد الدين : ولم يكن كما
ذكر ، ولا على وفق ما أنكر^(٥) » . وجاء في المصباح المنير « وقد استعمل
الفقهاء الشك في الحالين على وفق اللغة نحو قولهم : من شك في الطلاق ومن
شك في الصلاة » .

أما استعمال « الوفق » بغير حرف جر فله موضع آخر ومعنى آخر ،
يقال « كسب فلان وفق عياله » . أي قدر كفايتهم لأفضل فيه ، و « هذا
المقدار من المال وفق لكثرة حاجاتهم » . وقال سويد بن كراع العكلي :

وإن كان ناراً فهي نار بملتي من الريح تشيها وتصفقها صفقا
لأم علي أوقدتها طماعة لأوبة سفر أن تكون لهم وفقاً^(٦)

وعلى ما قدمنا يقال « هذه العلوم وفق تلامذة الثانويات وقد رتب على وفق
منهاجهم » ولا يقال « وفقاً لمنهاجهم » فذلك خطأ مبين والشيخ رؤوف يحيا
كلام الفصحاء ولذلك دلناه عليه وارشدناه إليه .

-
- (١) الفتح القدسي « ص ١٣٩ طبعة المطبعة الخيرية » .
 - (٢) حاشية الكشف ج ١ ص ٢٨٥ طبعة المطبعة البهية .
 - (٣) فوات الوفيات لابن شاکر الكتبي « ١ : ١٩٩ » طبعة مطبعة السعادة .
 - (٤) شرح الكافية « ١ : ٣٤٥ » .
 - (٥) زبدة النصر « ص ١٢٠ » طبعة مطبعة الموسوعات .
 - (٦) في « عطالة » من معجم البلدان .

المقترض لا المقترض

وفي قوله : « فهو الغافل أو الجاهل المقترض » غلط قبيح هو استعماله المقترض بمعنى المقترض أي المتخذ غرضاً ، ولم يستعمله كذلك فصيح ولا عارف بمعاني الكلم العربي ، ولنتظر ما معنى المقترض عند فصحاء العرب ؟ جاء في لسان العرب ، وأعرضت البعير : شددت عليه الغرض - يعني حزام الرحل - ... وعرض الحوض والسقاء يفرضهما غرضاً : مألوما . قال ابن سيده : وأرى اللحياني حكى أغرضه ... والغرض : الضجر والملال ... وعرض منه غرضاً فهو غرض ... وقد عرض بالمقام يفرض غرضاً وأغرضه غيره وأعرضت للقوم غريضاً : عجنتم لهم عجينة ابتكرته ولم أطعمهم بائناً^(١) .

فالمقترض هو شاد الغرض أي حزام الرحل ، أو المالىء أو المضجر أو العاجن ، وكل هذه المعاني بعيدة عن « اتخاذ الغرض » أي الهدف ، وجاء في لسان العرب « واغترض الشيء : جعله غرضه ، أي هدفه والغرض أيضاً الحاجة والبيعة ، والظاهر أن الشيخ رؤوفاً يقتبس كلم إنشائه وبيانه من جرائد الأخبار ، ويجادل جدال المستهترين بالكلم الفصاح ، فالصواب « أو الجاهل أو المقترض » .

الفرد لا يصطلح

وقل في الصفحة المذكورة سابقاً : « فكيف إذن يجوز لمجمع لغوي أو عالم لغوي أن يعرّب أو يصطلح » ؟ وهذا القول على غرابته وقع فيه غلط هو جواز إسناد الاصطلاح إلى لغوي واحد ، أمّا اصطلاح المجمع فلا كلام

(١) وقد وقع في كلام السيدة الكريمة زينب بنت الامام علي - ع - لاهل الكوفة « استعرضه » بمعنى اتخذه غرضاً وهو مما لم يسجله اللغويون فتأمل ذلك ولا تعجب .

فيه ، وأما سبب الغلط فهو أن الاصطلاح لا يتم إلا من عالين أو أكثر منهما ، فهو مصدر اشتراك أخذ من فعل اشتراك ، يقال : « اصطلح العالمان أو العلماء على كذا وكذا ، ولا يقال البتة : « اصطلح فلان عليه » • فهو مقابل للفعل « تحالفاً وتصالحوا » مثل « اشتركا وتشاركا واضطربا وتضاربا واحتربا وتجاربا ، وألوف غيرهن ، فللعالم الواحد أن يقترح لا أن يصطلح ، فالاصطلاح يستلزم فاعلين أو أكثر منهما ، وقد ألفت كتب في الاصطلاحات والمصطلحات منيا كتاب ، مصطلح الكتيب وبلغاء الدواوين والحساب » في علم الترسل ، ذكر في كشف الظنون وذكر معه غيره فالصواب « ولا يجوز لعالم لغوي أن يعرب أو يأتي بغير المصطلح » •

أو غير أم

وقال في الصفحة ٧٨ : « فلنا في كتابنا هذا ما ذكره سواء أكان ذلك في أثناء ردنا أو في تعليقنا أو شرحنا لكلام غيرنا » • وقد استعمل « أو » العاطفة مكان « أم » وذلك خطأ والصواب « أم في تعليقنا أم في شرحنا » قال ابن هشام في المغني : « أم على أربعة أوجه أحدها^(١) أن تكون متصلة وهي منحصرة في نوعين وذلك لأنها إما أن تقدم عليها همزة التسوية نحو : سواء عليهم استغفرت لهم أم تستغفر لهم • سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ••• مسألة : إذا عطفت بعد الهمزة بأو فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا • وهو نظير قولهم : يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا ، والصواب العطف في الأول بأم وفي الثاني بالواو ، ومن المعلوم أن قول الشيخ رؤوف فيه همزة التسوية فيجب العطف فيه بأم كما قلنا • قال تعالى : إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ، وقال « وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون » •

(١) قوله « أحلها » خطأ منه لأن الأحد يجوز أن يكون الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع فهو أحدها غير معين ، فالصواب « أولها » •

ما معنى التبسيط ؟

وجاء في غلاف كتابه « إملاء علمي قديم مفصل وحديث مبسط وقال في الصفحة ٧٩ : « ولنا فيه وضع خلاصة شاملة لما قاله بأسلوب مبسط موجز : وإضافة أقوال بعض أكابر علماء العربية حول أغلب المسائل » وفي الصفحة ٨٥ : « وأسلوب واضح مبسط في آن واحد » . والمبسط اسم مفعول من بسّطه بسّطاً وقد أراد به « التيسير والتسهيل » وما جرى مجراهما ، وليس في اللغة العربية التي يدعي مؤلف المناقشات الذود عن حماها « بسّط تبسيطاً ولا بسّط » ، بهذا المعنى جاء في لسان العرب « والبسط نقيض القبض ، بسطه بسطه بسطاً^(٢) فانبسط وبسّطه فتبسط ، قال بعض الشعراء :

إذا الصحيح غلّ كفاً غلا بسّط كفيه معاً وبلا

وبسط الشيء : نشره ورجل بسيط منبسط بلسانه وقد بسط باطه ، وفي القاموس « بسطه : نشره كبسّطه فانبسط وتبسّط والبسيط المنبسط بلسانه وهي بهاء وقد بسّط ككرّم وبسيط الوجه متهلل ، وبسيط اليمين سماح جمعه بسّط ، والبسيط من الأرض : المنبسط .

فالتبسيط المسموع المدون - والشيخ رؤوف لا يقبل غيره - هو المبالغة في النشر والمدّ وهما ضربان من التوسيع ، وهو ضدّ ما أراده الشيخ بالمبسّط ، فهو قد استعمل الكلمة لخدّ معناها والعياذ بالله من ذلك ، ولعله أخذه من عبارات الكيميائيين أهل البسيط والمركب ، فكان عليه أن يقول « الاسلوب الاملائي الكيميائي المبسّط » بعد إنشاء معمل للاملاء الكيميائي بنفقته . ويقال في النسب الى الكيمياء « الكيميائي » و « الكيمياوي » بالوجهين .

(٢) ونقل في المادة نفسها « وإنه ليبسطني ما بسطك ويقبضني ما قبضك أي يسرني ما سرّك ويسوؤني ما ساءك وبسط يده بما يحب ويكره وبسط إليّ يده بما أحب وأكره وبسطها مدّها » .

معنى البعض اذا لم تكرر

وقوله السابق « بعض أكابر علماء العربية » أراد ناساً منهم أو فريقاً أو جماعة ، وكلمة « بعض » إذا أضيفت إلى ذي أجزاء محدودة متميزة قابلة للعد كالعلماء (ولم تكرر) فانها تدل على واحد أو واحدة على حساب المضاعف اليه في التذكير والتأنيث ، هذا هو كلام العرب الفصحاء وبه جاء القرآن الكريم ، قال تعالى : « ولو نزلناه على بعض الأعجمين فقرأه عليهم ما كانوا به مؤمنين ^(١) » فقوله تعالى « فقرأه » دل على أن المراد بعضهم واحد منهم ، وقال تعالى : « وإذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً فلما نبات به » وقال بعد ذلك : « فلما نبأها به قالت : من أنباك بهذا ^(٢) » • أراد ببعض أزواجه إحداهن كما هو واضح وضوح الشمس في اليوم الصاحي • وقال تعالى : « وألقوه في غيابة الجب يلتقطه بعض السيارة إن كنتم فاعلين ^(٣) » • أراد أحد رجال القافلة ، وذلك ثابت بدلالة قوله بعد ذلك : « وجاءت سيارة فأرسلوا واردهم فأدلى دلوه • قال : يا بشرى هذا غلام ^(٤) » وقال لييد :

تراك أمكنه إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حمامها

قال الشيخ عبدالقادر بن عمر البغدادي : « أشد فيه - يعني الابدال - في أوله : تراك أمكنة » • على أن أبا عبيدة قال : بعض في البيت بمعنى كل ، واستدل به بقوله تعالى : وإن يك صادقاً يصبكم بعض الذي يعدكم • ولم يرضه الزمخشري • قال القاضي : وهو مردود لأنه أراد بالبعض نفسه • وقال في الآية : فلا أقل من أن يصيبكم بعضه ، وفيه مبالغة في التحذير وإظهار الانصاف ^(٥) وعدم التعصب ، كأن خوفهم بما هو أظهر احتمالاً عندهم • وقال

- (١) سورة الشعراء « ١٩٩ » •
- (٢) سورة التحريم « ٣ » •
- (٣) سورة يوسف « ١٠ » •
- (٤) سورة يوسف « ١٠ ، ١٩ » •
- (٥) في نسخة « الانصاف » كما قال ذوو الاشراف •

الرمخسري في سورة المائدة عند قوله تعالى : فاعلم^١ أنما يريد الله أن يصيبهم
بعض ذنوبهم : يعني بذنب التولي عن حكم الله وإرادة خلافه ، فوضع (بعض
ذنوبهم) موضع ذلك ، وأراد أن لهم ذنوباً كثيرة العدد وأن هذا الذنب مع
عظمة بعضها^(١) واحد^(١) منها ، وهذا الإبهام لتعظيم التولي • ونحو البعض في
هذا الكلام ما في قول لبيد :

أو يرتبط بعض النفوس حمامها

أراد نفسه وإنما قصد تفخيم شأنها بهذا الإبهام ، كأنه قال نفساً كبيرة
ونفساً أي نفسي ، فكما أن التكبير يعطي معنى التكبير وهو في معنى البعضية
لكذلك إذا صرّح بالبعث (انتهى) وكذا قال القاضي • والبيت من معلقة لبيد
بن ربيعة العامري الصحابي - رضي - قال الزوزني في شرحه : أراد بعض
النفوس هنا نفسه ومن جعل بعض النفوس بمعنى كل النفوس فقد أخطأ لأن
بعضاً لا يفيد العموم والاستيعاب • انتهى •

قلت : وهذا الأمر واضح جداً وقد أثبتناه بشواهد من القرآن العزيز وهو
أنصح الكتب وقدوة فصحاء العرب ، وقال بشار بن برد :

يا قوم أذني لبعض الحي عاشقة والأذن تعشق قبل العين أحياناً
وقال أبو دلامة :

أفاد إلى السجون بغير ذنب كأي بعض عمال الخراج

أراد الأول إحدى نساء الحي وأراد الثاني أحد عمال الخراج ، أما
بعض المكررة في جملة واحدة فتدل على الجماعية ، والصواب أن يقول الشيخ
زؤوف : « أقوال جماعة أو عدة أو ناس / فريق من أكابر العلماء ولا عبرة
بأقوال الأعاجم ولا بأقوال من خالطهم فالغلط يعدي •

(١) قال مصطفى جواد : قوله « مع عظمة بعضها وأحد منها » أفسد عليه
احتجاجه ، لأنه في مقام الاحتجاج للبعضية استعمل « بعضاً » لاكثر منها ،
وهذا هو أسلوب الأعاجم الذي أشرنا إليه غير مرة ، يغلطون ولا يشعرون •

البسيط : الواسع والفسيح

وقال في الصفحة الحادية والثمانين : « وها نحن نقدم نموذجاً بسيطاً للقارئ الكريم » وقد غلط غلطتين إحداهما قوله « وها نحن » والأسلوب الصحيح عند كل فصيح إتباع الضمير اسم إشارة مناسب له ، في التذكير والتأنيب والافراد والتثنية والجمع ، ونحن متكلمون على ذلك بعون الله تعالى ، والغلط الأخرى استعماله « البسيط » بمعنى اليسير ، وقد ذكرنا في الكلام على « مبسطه » أن البسيط هو المنبسط أي الواسع والفسيح ، فما معنى « النموذج الفسح والواسع ؟ » ولعله تذكر الكيمياء وأصحابه فأخذ بسيطهم وترك مركبهم لصعوبة تحليله وتذليله ، ورحم الله ابن جرير الطبري مؤلف « بسيط القول في أحكام شرائع الاسلام ^(١) » وهو كتاب واسع ولذلك سماه بهذا الاسم . وألف كتاباً موجزاً سماه « لطيف القول في أحكام شرائع الاسلام ^(٢) » . ورحم الله أبا الحسن علي بن أحمد الواحدي مؤلف « البسيط في التفسير » وحنة الاسلام أبا حامد الغزالي مؤلف « البسيط في الفروع » . ومؤلف « البسيط في شرح الكافية » السيد ركن الدين حسن بن محمد الحسيني الاسترأبادي قال حاجي خليفة في كشف الظنون : وصف السيد ركن الدين « ثلاثة شروح على الكافية : كبير وهو المسمى بالبسيط ومتوسط وهو المسمى بالوافي وهو المتداول وصغير » . فهذا معنى البسيط عند الفصحاء حتى النحاة منهم .

ها نحن أولاء

قلنا إن إحدى غلطيه في جملته المقدم ذكرها هي تركه اسم الإشارة الواجب في قوله « وها نحن نقدم » لأن الأسلوب الصحيح عند كل فصيح إتباع الضمير

(١) معجم الأدباء « ٦ : ٤٤٨ » .

(٢) المذكور « ص ٤٤٧ » .

اسم إشارة مناسب له في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع ، وقد جاء في مختار الصحاح « وها مقصور للتقريب ، يقال أين أنت ؟ فتقول : هأنذا . وانراة تقول : هأنذه . ويقال : أين فلان ؟ فتقول إن كان قريباً : هاهو ذاه وإن كان بعيداً : هاهو ذاك . وللمرأة إن كانت قريبة : هاهي ذه . وإن كانت بعيدة : هاهي تلك » ، ونقل هذا الكلام مؤلف لسان العرب في اللسان من كتاب الصحاح للجوهري وهو الأصل فلا نعيده ، فالصواب أن يقول الشيخ رؤوف : « وها نحن أولاء نقدم » كقوله تعالى : « هأنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم^(١) » ، يشترك في ذلك المتكلم والمخاطب والغائب كما في « هأنذا وهأنت ذا وها هو ذا^(٢) » . فليته درس ذلك قبل الجدل .

أتبعه شرحاً

وقال في الصفحة ٨٤ « أتبعها بشرح وتعليق واضحاً أقواله بين قوسين » . وأتبع هذا مضارع « أتبعته » وهذا مزيد الثلاثي « تبع » المتعدّي الى المفعول به واحد بنفسه ، وقد أدخلت عليه همزة التعدية فينبغي أن يتعدى الى المفعول بهما بنفسه ، فتعدية الشيخ رؤوف له الى المفعول به الثاني بلباء خطأ ، وقد جاء في التاموس « وأتبع الفرس لجامها أو الناقة زمامها أو الدلو رشاءها . يضرب للأمر باستكمال المعروف ، قاله ضرار بن عمرو لما اغار على حيّ عمرو بن نعلبة » . وقال قبل ذلك : « واتبعتم غيري » وقال قبله : « وكصرد من يتبع بعض كلامه بعضاً » ، فهو لم ينفك يعدّيه الى مفعوليه بنفسه لأنه أخذ من الثلاثي المتعدّي ، فالصواب ان يقول الشيخ رؤوف : « أتبعها شرحاً وتعليقاً » . ونحن لا نلتصق له «مخرجاً» في أساليب المولدين فإنه كما قلنا غير مرة ، مفتون بالفصاحة والكلام الفصيح المدوّن المسموع . فكيف خالف السماع؟!

(١) سورة آل عمران « ١١٩ » .

(٢) وقد كرر مؤلف المناقشات هذا الخطأ في الصفحة نفسها .

هكذا وهكذا وهذا

وجاء في الصفحة ٨٦ قوله : فلفظ قاف يدل على هذا الشكل الذي صورته هكذا . ق « . وقد أخطأ في التعبير - وما أكثر خطأه - لأن الإشارة بهكذا إلى شيء مكتوب أو ذي جسم أو معنوي تستوجب تقدمه عليه لا تأخره ، ولذلك أدخلت « ها » التنيهية على كاف التشبيه ، قال أبو سهل محمد بن علي الهروي : « والقرب بفتح الكاف والراء الليلة التي ترد في يومها الماء . هكذا روي عن ثعلب ، - رح - وإنما هو سير الليل خاصة لورود الغدير ولا يكون نهراً^(١) » . وقال عز الدين ابن أبي الحديد « وكان النور والظلمة هكذا قبل خلق العالم^(٢) » . وقال السمعاني : « الخفاجي » . هذه النسبة إلى خفاجة وهي اسم امرأة . هكذا ذكر لي أبو زيد الخفاجي في برية السماوة^(٣) ، وكرره في كتابه كثيراً . وقال الشاعر مشيراً إلى أفعال كريمة ظهرت وجرت :

هكذا هكذا وإلا فلألا ليس كل الرجال تُدعى رجالا

وكل ذلك إشارة إلى متقدم لا إلى متأخر كما فعل الشيخ رؤوف ، ولعل الصواب أن يقول « كهذا » بتأخير «ها» التنيهية عن حرف الجر الكاف . واحسن من ذا أن يقول : الذي هذه صورته « .

وقد استعمل مؤلف المناقشات « هكذا » على الوجه الصحيح في الصفحة ٩٣ قال : « وهكذا يكتب بالألف المنون المنصوب أو المفتوح » وفي الصفحة ٩١ قال : « وهكذا باقي الحروف » ، ثم عكس استعمالها في الصفحة ٩٥ فهو يخطيء ويصيب وأمره عجيب وغريب .

(١) شرفصيح ثعلب في الطرف الأدبية « ص ٣٠ طبعة مطبعة السعادة »

(٢) شرح ابن أبي الحديد « ١ : ٤٧٤ » .

(٣) الأنساب في « الخفاجي » .

غلطه في التراجم

ونضيف هنا إلى أوهامه المغوية الوافرة وفوراً لا نحسده إياه وثوبه إلى
بدان التراجم وهو أعزل ، فقد جاء في الصفحة ٨٧ « قال أبو حيان : ولأن
الوقف عليها - يعني إذن - عنده بالنون • قول : ووجدت بخط الشيخ بهاء
الدين بن النحاس ما نصه : وجدت بخط علي بن عثمان بن جني : حكى
أبو جعفر النحاس ... » ، فعلق الشيخ رؤوف على الاسم الأخير ما هذا نصه
، هكذا في النسخة التي بأيدينا • وفي الخصائص عثمان بن جني الموصلي
الأزدي بالولاء ، وأما ابن حني بالحاء المهملة فهو أبو الحسن علي بن ابي بكر
بن أحمد بن علي بن يحيى البغدادي • فما ذكره المؤلف - يعني السيوطي -
لا ينطبق على ابن جني صاحب الخصائص ولا على ابن حني البغدادي ، ولعله
من زيادات النساخ ولا نعرف عنه شيئاً •

قلنا : لو اراد السلامة لاجترأ بقوله « ولا نعرف عنه شيئاً » ولكنه احب
التورط ، فالخبر من منقولات السيوطي لا من أقواله فلا تبعه فيه عليه لأنه
غراه الى ابي حيان الأندلسي ولأن أبا حيان وجده بخط الشيخ بهاء الدين بن
النحاس ، وهو خبر صحيح متسق ليس فيه مجال للاعتراض • وبيانه أن «علي
بن عثمان بن جني» أي أحد أبناء ابن جني كتب خبراً طريفاً في رسم إذن •
قال ياقوت الحموي : « وكان لابن جني من الولد علي وعال وعلاء ، وكلهم
أدباء فضلاء قد خرّجهم والدهم وحسن خطوطهم فهم معدودون في الصحيحي
الفيسط وحسن الخط^(١) » • فعليّ هو صاحب الخبر ولا حاجة الى ذلك التعليق
البارد الشارد •

(١) معجم الأدباء « ٥ : ١٩ طبعة مرغوليوث الأولى » •

زاده لا أزاده

وقال في الصفحة ٩٥ « في رأي من أزاده واوآ بتلك الضمائر ، وفيه خطأ هو استعماله « أزاده » ولم تعرفه العرب لأفصحائهم ولا غيرهم ، لأن « زاد » من الأفعال المتعدية اللازمة ، وقد تكلمنا عليها في أوائل الرد ، فالصواب « في رأي من زاد واوآ » وفي مختار الصحاح « الزيادة النمو وبابه باع وزيدة أيضاً وزاده الله خيراً • قلت (١) : يقال زاد الشيء وزاده غيره فهو لازم ومتعد إلى مفعولين وقولك : زاد المال درهما والبرُّ مدآ • فدرهما ومدآ تمييز انتهى كلامي » وجاء في المصباح المنير « زاد الشيء يزيد زيدا وزيادة فهو زائد ، وزدته أنا ، يستعمل لازما ومتعديا » • وفي لسان العرب « الزيادة النمو وكذلك الزيادة ، والزيادة خلاف النقصان • زاد الشيء يزيد زيدا وزيدا وزيادة ، وزيداً ، ومزيداً ، ومزاداً أي ازداد ، الزيد والزيد الزيادة • • • زدته أنا أزيده زيادة جعلت فيه الزيادة » •

وقولهم : الزيادة معناها النمو يشعرني بأن الزيادة مصدر اللازم وإن لم ينصوا عليه وأن الزيد مصدر المتعدّي ، إلا أن القوم كانوا يتجاوزون ويترخصون فيضعون أحدهما مكان الآخر كما ذكرنا من قبل ، وقد قل مثل ذلك قبلنا في لغوي مشهور هو محمد بن أبي بكر الرازي في مختار الصحاح فقد جاء فيه « نقص الشيء من باب نصر ونقصتاً أيضاً • ونقصه غيره يتعدى ويلزم • قلت : ^{المبتدئ}النقص مصدر المتعدّي والنقصان مصدر اللازم ، والمتعدّي يتعدى إلى مفعولين تقول : نقصه حقه ، قال الله تعالى : ثم لم ينقصوكم شيئاً • وأما قولك : نقص المال درهما والبرُّ مدآ • فدرهماً ومدآً تمييز • انتهى كلامي »

فمن علامات المصدر المتعدّي أن يكون أقصر من اللازم كما تقول رجماً رجماً وهاجه هيجاً ودرست الريح الأطلال درساً وخصه خصاً وصدده صدأً • وقد ذكرنا هذا في الأفعال المتعدية اللازمة إلا أننا لم نشر إلى هذه الدقائق من خصائص العربية ، فانها حرية بالانبات والالتفات •

(١) هذا قول الشيخ محمد بن أبي بكر الرازي مختصر الصحاح •

الانتفاع بالشيء لا فيه

وقال الشيخ رؤوف في التمهيد - ص ١٣ - : « لستم الفائدة وليعم الانتفاع في مجهودنا المتواضع هذا » • وفي كلامه هذا خطأ واضح هو استعماله «في» بدلا من باء الاستعانة ، وذلك في قوله « في مجهودنا » والصواب « بمجهودنا » فانه يقال « انتفع فلان بالشيء » لا « انتفع فيه » كما يقال « كتب بالقلم وطعن بالرمح واحتج بالحجة » وليست الباء في « انتفع به ومصدره » للظرفية نصح وضع « في » موضعها ، ألا ترى العوار البادي في قول من يقول : « كتبت في القلم وطعنت في الرمح واحتججت في الحجة » ؟ جاء في مختار الصحاح « النفع ضد الضر ، يقال : نفعه بكذا فانتفع به والاسم المنفعة وبابه قطع » • وجاء في المصباح المنير « وانتفعت بالشيء ونفعني الله به ، والمنفعة اسم منه » • وقال ابن فارس في مقاييس اللغة : « النون والفاء والعين كلمة تدل على خلاف الضر ، ونفعه ينفعه نفعاً ومنفعة ، وانتفع بكذا » •

وقال الزمخشري في الأساس : « فيه نفع ومنفعة ومنافع ، ونفعك الله بعلمك ، وما نفعني فلان بنافعة وانتفعت به واستنفعت » • وفي لسان العرب « وفلان ينتفع بكذا وكذا ... والمنفعة اسم ما انتفع به » • وفي مجمع البحرين للطريحي « يقال : نفعني الشيء فهو نافع وانتفعت بالشيء » ، وقال أبو الطيب المتنبى :

وما انتفاع أخي الدنيا بناظره إذا استوت عنده الأنوار والظلم!

فالسماع والقياس يؤكدان غلط الشيخ رؤوف ، فالصواب أن يقول « وليعم الانتفاع بمجهودنا » •

معنى التكرم الحقيقي

وقال في التمهيد - ص ١٣ - « ولسادتي الأعلام الذين تكرموا بتقديمه أو تقيضه ألف تحية وأجل تقدير » ، أراد « الذين أكرموني بتقديمه » أو

جاءوا عليّ به فأخطأ المراد إن أخذنا باللغة النصيحة المسجلة التي لا
بها بدلاً كما يدعي ، ورواهم بالتكلف ومعاينة ما ليس في طبيعتهم من الكرم ،
وما نحسب أنه قصد التعريض بهم لغلبة التكلف على المقدمين للكتب ، بل
نعتقد أن جهله بمعنى الفعل « تكرم » المسموع المدون هو الذي أوقع في
استعماله فالفعل « تكرم » معناه عند الفصحاء : تكلف الكرم لأن الكرم ليس من طبيعته
وسجيته وخلقه ونحيزته ، قال الجوهري : « والتكرم : تكلف الكرم وقال

تكرم لتعتاد الجميل فلن ترى أخا كرم إلا بأن يتكرما ،

وجاء في لسان العرب « والتكرم : تكلف الكرم وقال المتلمس :

تكرم لتعتاد الجميل ولن ترى أخا كرم إلا بأن يتكرما ، .

هذا هو الوارد في كتب اللغة المسموعة المدونة ، ولما احتج الشيخ رؤوف
جمال الدين لنزع الخافض ، قال : « فالحذف سماعي والمتصود بالسماعي
هو ما ورد عن العرب برواية أئمة اللغة محذوفاً مع حذف الجرح ولا يجوز
القياس في مثل هذه الحالة ويكون مقصوداً على ما ورد في الكتب اللغوية الموثوقة
بأصحابها » وقال بعد ذلك : « وقد قلنا مراراً إن النص اللغوي هو الأسس
في الأحكام السماعية (١) . ثم قال : « وأخيراً إن ما لم يرد عن العرب برواية
أئمة علماء العربية مهما كان نوعه في مفرداتها أو قواعدها أو في خطها وإملاؤه
يجب أن يُستتر ولا ينشر ففيه ما فيه من ضرر نبه عليه الأقدمون فوضعوا عليه
العربية لصيانتها (٢) » .

ونحن نقول له : إن علماء اللغة الموثوق بهم لم يستطيعوا ضبط كل ألف
وروايتهم لم تحفظ بجميع كلام العرب ، كما ادّعت ، ولو بقينا على روايتهم
وتدوين سماعهم لكانت مخفلاً في استعمالك « تكرموا » الذي يدل على الرابة

(١) المناقشات « ص ٣٣ » .

(٢) المذكور « ص ٦٥ ، ٧٦ » .

والتكلف ، ولكننا قلنا في الكلام على هذا الفعل في « معجمنا المستدرج^(١) » ، على
 المفويين « إن تكرم يدل في أصل معناه على تكلف الكرم والمراعاة به ، ولكن
 اللفظ في تطور مستدام ، ولما كان التكرم المتكلف محموداً في ذاته وورد أيضاً
 بمعنى التزهد عن الدنيا إذا استعملت معه « عن » الجارة ، انتقل معناه من
 التكلف الى الأصالة على سبيل الحقيقة العرفية ، فوجدنا الامام علياً - ع - يستعمله
 كذلك في قوله : « تَكْرَمُونَ^(٢) بالله على عباده ولا تكرمون الله في عباده^(٣) » ،
 وقال بعض الأعراب على ما روى ابن دريد :

إني حمدت بني شيان إذ حمدت نيران قومي وشبت فيهم النار
 ومن تكرمهم في المحل أنهم لا يعرف الجار فيهم أنه جار^(٤)
 وقال الأحوص عبدالله بن محمد :

أصله الأرحام أدعى الى التقى وأظهر في أكفائه لو تكرم^(٥)
 وقال أبو العتاهية :

فإذا ابتليت ببذل وجهك سائلاً فابذله للمتكرم الفضال^(٥)
 وقال المأمون :

الأم على شكر الوصي أبي الحسن وذلك عندي من عجائب ذا الزمن^٥
 فولى بني العباس ما اختص غيرهم ومن فيه أولى بالتكرم والمن^(٦)؟

(١) لا يزال في مسودته فان لم ييب لنا الله تعالى الشفاء والصحة يتعذر
 علينا إخراجها .

(٢) أصله « تكرمون » فحذفت التاء الزائدة التي تدل على رغبة الفعل
 في الفعل ، وذلك للتخفيف .

(٣) شرح نهج البلاغة « مج ٤ ص ٢٥٨ » .

(٤) أمالي القالي « ١ : ٤١ طبعة دار الكتب المصرية » .

(٥) الأغاني « ٤ : ١٤ ، ٢٤٩ طبعة دار الكتب » .

(٦) مروج الذهب « ٢ : ٥٢٨ طبعة المطبعة البهية بالقاهرة » .

وقال جرير : توأست من تكرّمها قریش برد الخيل دامية الكلوم

وقال حاتم الطائي قديماً :

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن ذمّ المئيم تكرمنا
قال المبرد : « إنما أراد : لتكرّم فأخرج مخرج أتكرّم تكراً (١) ، ولعله
أراد بالتكرّم هذا التنزّه . وقال القاضي عبد الجبار بن أحمد في قضية فداك :
« إنهما لم يأتيا بحسن في شرع التكرّم وإن كان ما أتياه حسناً في الدين (٢) ،
وقال عز الدين بن ابي الحديد : « ان المتزهّد المتكشف قد يضيق على نفسه ويوسع
على غيره إمّا من باب التكرّم والاحسان أو من باب الصدقة وابتغاء الثواب (٣) ،
وقال أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي في شرح قول عمرو بن كلثوم :
إذا ما الماء خالطها سخينا : « وقوله سخينا أي جدنا وتكرّمنا من السخاء واشتقاقه
من الليل ومنه قوله أرض سخوية إذا كانت لينة (٤) » وقال الفيومي في المصباح
النير : « جاد الرجل يوجد من باب قال جوداً بالضم : تكرم فهو جواد والجمع
أجواد والنساء جود » . فالشيخ مخطيء عند اللغويين مصيب عندنا لأننا
نجيز المولد .

بررّ والمبررّ

وقال الشيخ رؤوف جمال الدين في التمهيد - ص ١٢ - : « فلم أجده
مبرراً مطلقاً في الكتب المتداولة بين أيدينا » ثم قال في الصفحة : « فلو كان النقل
العاري عن المعاني السالفة الذكر مبرراً للتعدي » . وقال في الصفحة ٤٣ : « وهي
المبررّ لتسمية المفعول المطلق » ثم قال في الصفحة ٦٦ : « وأما عدم إعجام الحروف
العربية . . . فلا يبررّ لنا مخالفة المشهور » أراد « مسوّغاً » و « المسوّغ » و
« فلا يسوّغ » . فأني له « بررّ والمبررّ » ؟ قال ابن فارس في مقاييس اللغة :

(١) الكامل في الأدب « ١ : ١٩ ، ٢٠٤ » .

(٢) شرح نهج البلاغة « مج ٣ ص ١٥٨ ، ٣٥١ » .

(٣) جمهرة أشعار العرب « ص ١٥٧ طبعة مطبعة الاتحاد » .

« الباء والراء في المضاعف أربعة أصول : الصدق وحكاية صوت وخلاف البحر
ونبت ، فأما الصدق فقولهم : صدق فلان وبرّ ، وبرّت يمينه : صدقت ،
وأبرّها : أمضاها على الصدق ، وتقول برّ الله حجك وأبرّه ، وحجة مبرورة ،
أى قبّلت قبول العمل الصادق ، ومن ذلك قولهم : ببرّ ربه أي يطّعه ، وهو
من الصدق ، قال : لا همّ لولا أن بكرأ دونكا ببرك الناس ويفجرونكا

••• وقولهم للجواد السابق (المُبرّ) هو من هذا ، لأنه إذا جرى صدق
وإذا حمل صدق ، قال ابن الأعرابي : سألت أعرابياً هل تعرف الجواد المُبرّ
من البطيء المُتّرف ؟ قال : نعم ••• وأصل الإبران ما ذكرناه في القهر والغلبة
ومرجعه الى الصدق ، قال طرفة :

يكشفون الضرّ عن ذي ضرّهم ويبرّون على الأبى المُبرّ

ومن هذا الباب قولهم : « هو ببرّ ذا قرابته ، وأصله الصدق في المحبة ،
يقال : رجل بارّ وبرّ ، وبرّرت والدي وبرّرت في يميني ، وأبرّ الرجل :
ولد أولاداً أبراراً » • وفي كل ما ذكر ابن فارس لم يرد إلا « برّ » الثلاثي
و « أبرّ إبراراً » الرباعي ، وفتشنا الصحاح للجوهري فلم نجد فيه « برّره
تبريراً » وذكر الراغب الاصبهاني في غريب القرآن الفعل الثلاثي حسب وقوله
تعالى : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم
أن تبرّوهم » وقال : « حجج مبرور أي مقبول » • ولم يذكر الزمخشري في أساس
البلاغة من الأفعال إلا الثلاثي والرباعي « أبرّ إبراراً » • وكذلك فعل المطرزي
في المغرب والفيومي في المصباح المنير والمبارك بن الأثير في النهاية وابن مكرم
الأنصاري في لسان العرب والفيروزآبادي في القاموس والطريحي في مجمع
البحرين ، وأحمد فارس الشدياق في كتابه « سر الليال في القلب والابدال » -
ص ١٣٦ •

فالشيخ رؤوف جمال الدين مخطيء في استعماله « برّ والمبرّر » فهذا
الفعل لم يرد في كلام العرب المسموع المدوّن ولا كانت لهم حاجة الى اشتقاقه ،

بله أنه أعني الشيخ رؤوفاً نقل في احتجاجه قول الرضي الاستربادي : « ليست هذه الزيادات قياساً مطرداً فليس لك أن تقول مثلاً في ظرف أظرف وفي نصر أنصر ... وكذا لا تقول : نصر بتضعيف الصاد ولا دخل بتضعيف الخاء ، وكذلك في غير ذلك من الأبواب بل يحتاج في كل باب الى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله في المعنى المعين^(١) ... » .

وما كان أحوج هذا الرجل الى تطبيق ما نقل من القواعد على كلامه الدر الأغلط وكان ذلك خيراً له من هذا الجدل الطويل الممل في توجيه نصب « دلوه » في جملة التافهة « سقيت الحصان دلوأ ماءً » . مع أن النصب مضمون في كل حالات الاعراب الثلاث المجادل فيها . وأنا أجزئ « برّره يبرره تبريراً » لغبر المعنى الذي استعمله الشيخ رؤوف ، أجزئه للبشر ، فنقل الفعل الثلاثي اللازم الى الرباعي المضعف العين لافادة نسبة المفعول الى أصل معنى الفعل قياسي عندي ، تقول : بخّله أي نسبه الى البخل وبدّعه أي نسبه الى البدعة وبرّاه أي نسبه الى البراءة وجرّمه أي نسبه الى الجرم وجوّره أي نسبه الى الجور وحمّقه أي نسبه الى الحمق وخطّاه أي نسبه الى الخطأ وخوّنه أي نسبه الى الخيانة وخوّره أي نسبه الى الخور وزكاه أي نسبه الى الزكاء وزنّاه أي نسبه الى الزنا وسفّنه أي نسبه الى السفاهة وصدّقه أي نسبه الى الصدق وضلّله أي نسبه الى الضلال وظلّمه أي نسبه الى الظلم وعدّله أي نسبه الى العدل وعقّله أي عدّه عاقلاً وغلّطه أي نسبه الى الغلط وفجّره أي نسبه الى الفجور وقدّسه أي نسبه الى القدس وكفّره أي نسبه الى الكفر ، فهذه واحد وعشرون فعلاً من الضرب المذكور خطرت ببالي عند ذكرى هذا الاشتقاق القياسي وليست العربية خلية من أفعال غيرها جاءت لهذا المعنى العام الخاص بالبشر ، فالصواب أن يقول الشيخ رؤوف « لم أجد له مسوغاً » و« هي المسوّغة لتسميته » و« مسوغاً للتعدي » و« فلا يسوّغ لنا مخالفة المشهور » . جاء في مختار الصحاح « وساغ له ما فعل أي جاز وسوّغه له غيره تسويغاً أي جوّزه » وفي لسان العرب « وساغ له ما فعل أي جاز

(١) المناقشات « ص ٦٨ » .

له ذلك وأنا سوّغته أي جوّزته « وفي المصباح المنير « ساغ يسوغ سوغاً من باب
زال : سهل مدخله في الحلق ... ومن هنا قيل : ساغ فعل الشيء بمعنى الإباحة
ويتعدى بالتضعيف فيقال : سوّغته أي أبحته » .

في الأقل لا على الأقل

وقال الشيخ رؤوف في الصفحة التاسعة عشرة : « فالحق والعقل والشرع
يرجح^(١) نسبة اختراع الكتابة إلى أبي البشر أو أحد ولده على الأقل » . والصواب
من حيث صحة التركيب مرادة « في الأقل » لأن هذا موضع « في » لا موضع
« على » ويبقى أن نسأله ما معنى « الأقل » هنا ؟ وما المراد به ؟ وأين تكون القلّة؟
فالأنلية خاصة بالعدد ومعنى ذلك ان اختراع الكتابة نسب الى أحد ولد آدم في
أقلّ عدد ، وهذا يعني أن من الرواة من نسب اختراع الكتابة الى غير واحد من
أبناء آدم ولا يسمى هذا اختراعاً بل يسمى اصطلاحاً فمن أولئك ؟ قال القاضي
الأديب أبو علي المحسن بن علي التنوخي : « فإني في الأقل ربما كتبت شيئاً
أعلم أنه موجود في الدفاتر^(٢) » . وكذلك يقال : « في الأعم الأغلب » لا على
الأعم الأغلب ، قال عز الدين بن أبي الحديد : « ومنتهى بقاء هذه القوة في الأعم
الأغلب مائة^(٣) وعشرون سنة^(٤) » ثم قال : « ويقال للأنثى ابنة اللبون لأن أمهما
في الأغلب ترضع غيرهما فتكون ذات لبن^(٥) » . وقال الرضي الاسترأبادي :
« بكون المقتضي أمراً خفياً معنوياً وما تقوم به المقتضى أمراً ظاهراً جلياً في
الأغلب » . وقال : « وإنما يجرد المضاف في الأغلب عن التعريف لأن الأهم من
الإضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة^(٦) » . فهذا النحوي

(١) الصواب « ترجح » لأنها ثلاثة الحق والعقل والشرع .

(٢) نشور المحاضرة وأخبار المذاكرة « ١ : ١٠ » .

(٣) هذا الرسم الصحيح الجديد الذي ينبغي أن نستعمله .

(٤) شرح نهج البلاغة « مج ١ ص ٤٦٥ » .

(٥) المرجع المذكور « مج ٤ ص ٢٣٨ » .

(٦) شرح الكافية « ١ : ٢٩٨ ، ٣٠٠ طبعة الأستانة » .

الكبير قد اتبع الفصحاء في هذه العبارة ، ونهاية حروف الجبر بعضها عن بعض نادرة وليست قياسية ألا ترى أنك لا تقول « دخلت على الدار » بمعنى « دخلت فيها » ولا « شرعت على العمل » بمعنى « شرعت في العمل » ولا « فكرت على الأمر » بمعنى « فكرت فيه » ولا « هو على الدار » بمعنى « هو في الدار » ولا « المال على الصندوق » بمعنى « المال في الصندوق » فلكل معنى •

إِمَّا ••• وَإِمَّا

وقال في الصفحة الرابعة والعشرين : « وحيثُذ إِمَّا التخفيف أو البدل » • وفي الصفحة ١١٥ : « وما عدا هذه المواضع إِمَّا شاذ أو محل خلاف » وإِمَّا حرف عطف ، قال محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي في مختار الصحاح : « وإِمَّا بالكسر والتشديد : حرف عطف بمنزلة أو في جميع احكامها ، إلا في وجه واحد وهو أنك تتبدىء في أو متيقناً ثم يدركك الشكّ ، وإِمَّا تتبدىء بها شاكاً (ولا بُد من تكريرها) تقول : جاءني إِمَّا زيد وإِمَّا عمرو » •

وهذا الشيخ مؤلف المناقشات الذي يبتهر بقوله : « إنني قصدت به عز الله تعالى من وراء القصد - خدمة لغة القرآن الكريم والدفاع عن حمى قواعدها^(١) » • لم يعرف لغة القرآن ، قال تعالى : قالوا يا موسى إِمَّا أن تلقي وإِمَّا أن نكون نحن الملقين^(٢) ، وقال : « وآخرون مُرجون لأمر الله إِمَّا يعذبهم وإِمَّا يتوب عليهم والله عليم حكيم^(٣) » • وقال : « قلنا ياذا القرنين إِمَّا أن تعذب وإِمَّا أن تتخذ فيهم حسناً^(٤) » • وقال : « حتى إذا رأوا ما يوعدون إِمَّا العذاب وإِمَّا الساعة فسيعلمون من هو شرّ مكاناً وأضعف جنداً^(٥) » • وقال : « إننا هديناه السبيل إِمَّا شاكرًا وإِمَّا كفوراً^(٦) » • فكيف يخدم لغة القرآن من لم يعلم لغة القرآن؟! فالصواب أن يقول : « وحيثُذ إِمَّا التخفيف وإِمَّا البدل » •

(١) المناقشات « ص ١٣ » •

(٢) الأعراف « الآية ١١٥ » •

(٣) التوبة « الآية ١٠٦ » •

(٤) الكهف « الآية ٨٦ » •

(٥) مريم « الآية ٧٥ » •

(٦) الانسان « الآية ٣ » •

ومن خدمته للغة القرآن تجافيه عنها ألا تراه قد قول : « وقد أسمىته : مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد » • استعمال الفعل « أسمى » القليل الاستعمال على صحته والله تعالى يقول : « هو سماكم المسلمين من قبل » • ويقول : « وإني سميتها مريم » و « أتجادونني في أسماء سميتموها أتم وأباؤكم » و « ما تعبدون من دونه إلا أسماءاً سميتموها أتم وأباؤكم » و « إن هي إلا أسماء سميتموها أتم وأباؤكم » و « إن الذين لا يؤمنون بالآخرة لسمون الملائكة تسمية الأنثى » و « وجعلوا لله شركاء قل سمّوهم » و « عينا فيها تسمى سلسيلا » ، فقد ورد الفعل « سمّي » ثماني مرات ووردت « التسمية » مرة واحدة ولم يرد « أسمى » يسمي إسماءاً » فما السبب في استرجاح الشيخ رؤوف له وترجيحه إياه على لغة القرآن ، ليعلم الناس مما لم يعلمه الله في كتابه (والله تعالى من وراء قصده) كما قال آنفاً • قول اللحياني : « يقال : سمّيته فلاناً وهو الكلام ، يقال أسمىته (١) ... »

غلط مستغرب

وقال في الصفحة ٣١ : « كما أن المفهوم من قول ابن هشام ... أن الفعل متعدي بنفسه هنا » وقال فيها : « وأضاف سيويه في كتابه : اختار ، كيت ، سميت ، اعطيت ، كسوت وأفعال أخرى تعدى بنفسها وبحرف الجر الى مفعولين » • فقوله « متعدي بنفسه » غلط مستغرب منه ، لأن حذف الياء من الاسم المنقوص المرفوع والمجرور في حالة التكرير والوصل لا الوقف واجبة ، وقوله « وأفعال أخرى » بعدم النصب مع أنها معطوفة على منصوب سابق لها ، أبعث على الاستغراب ، فالصواب « متعدي بنفسه » و « أفعالا أخرى » ، وكنا أشرنا الى الغلط الأول في حاشية سابقة لقولنا هذا •

(١) لسان العرب في مادة « سما » • فسماه هو الكلام أي هو الشائع عند

العرب وإن كان أسماء وارداً في الشعر •

الكتاب لا كتاب

وقال في حاشية الصفحة ٣١ « كتاب سيويه ج ١ ص ١٦ بولاق » ثم قال في حاشية الصفحة ٣٩ « كتاب ١ : ١٤ وما بعده » فجعل المعرفة نكرة لسبب لم يشعر به ونحن نعلمه ولكننا لا نصرح به اثلاً تؤذيه • ونضيف إلى ذلك الوهم قوله « وما بعده » مع أنه أشار إلى صفحة من الكتاب وهي الرابعة عشرة ، فالشيخ نكر المعرفة وذكر المؤنث مجازاة لسببته فهو مُعذر • فإن يحتاج بأنه أراد الرمز قلنا لا يكون الرمز بالتنكير بل يكون بذكر حرف أو حرفين من الرموز إليه

الفضلة الواجبة الذكر

وقال في الصفحة ٥٣ : « ذكر جلال الدين السيوطي في كتابه المزهر أن الألفاظ الأعجمية تعرف بما يلي : النص على عجمة الكلمة من قبل أئمة اللغة • » ثم قال في الصفحة ٧١ : « وفي كتب العربية نصوص أخرى مماثلة تتركها حذر الاطالة • والفعالان « يلي » ومائل الذي اشتق منه اسم الفاعلة « مماثلة » من الأفعال التي لا تستغني بجملها عن ذكر الفضلة معها ، وأكثر هذه الأفعال على وزن « فاعل يُفعل^(١) » ، ومن غير هذا الوزن الفعل « ولي يلي » للاتصال المكاني نحو « داري تلي دار فلان في هذا الشراع » و « أشبه » فضلاً عن شابه الداخل في الوزن العام ، ومن النادر قولهم « جاور فلان بمكة » بلا ذكر فضلة لاشتهار أن المجاور هو الله تعالى لا غيره ، ولو كان غيره لو جب ذكره كأن يقال « جاور فلان زيدا بمكة » • وعلى هذا ينبغي ذكر « المولي » و « الممائل » فيقال : « تعرف بما يلي السطر » و « نصوص أخرى مماثلة لما ذكرنا تتركها حذر الاطالة • » ذلك لأنه يجوز أن يلي « غير السطر أو آخر البحث أو آخر الكلام » • ويجوز أن تكون « مماثلة لغير المذكور » • والبرهان على ما قلنا أنك لا تجد في كلام

(١) إذا استعملت معها « بين » الظرفية مثل « وازن بينهما » سقط النصب من الفضلة وحل محله الجر •

نصبح ما عدا ولاية الحكم استعمال « ولي يلي » بلا فضلة أي مولوي ولا تجد
« مانل » و « ممانلا » نكرة إلا مع مماثل ، فهو الواقع في الكلام المحكم النظام .

« إن » فاصلة

وورد في الصفحة ٧٥ قوله : « وأخيراً إن ما لم يرد عن العرب برواية أيمة
علماء العربية مهما كان نوعه ... يجب أن يستر » ثم قال في الصفحة ٧٧ :
« وأخيراً إن التواعد العامة ... كل أولئك محدود » . وقال في الصفحة ٥٧ :
« وأخيراً إذا كانت نسبة آرامية إلى إرم ... فقد اتفقت » . وفي هذه الجمل
الثلاث مخالفة لتواعد التركيب في اللغة العربية ، ففي الجملتين الأولى والثانية
فصلت « إن » ما بعدها عما قبلها من حيث تأثير العمل فبقي الظرف « أخيراً » بلا
متعلق ولا مرجع ، والجمله الثانية التي أولها « وأخيراً إذا » يتوالى في أولها
ظرفان ، ولما كانت « إذا » أحق بالمتعلق الذي هو الجواب في الظاهر بقي الظرف
« أخيراً » بلا متعلق فالصواب إضافة فعل الى الجمل فيقال : « وأقول أخيراً » .

الحيوية والمصدر الصناعي

وقد في الصفحة ٨١ : « أقامت اللغة العربية ألف دليل على حيوتها ومرونتها
وعظمتها وسعتها » وقد استعمل « الحيوية » ولم ترد في كلام العرب ، وقد نقلنا
قوله آنفاً في الكلام على إن : « إن ما لم يرد عن العرب برواية أيمة علماء العربية
مهما كان نوعه ... يجب أن يستر » . فلماذا لم يستر « الحيوية » ؟ وكان
أحق بالستر من غيرد « فالحيوية مشتقة من الحياة ، ولا وجه لاشتقاقها ، لأن
المصدر الصناعي عند أهل الاشتقاق ، وهو الاسم الصناعي عندنا ، يشتق من الأسماء
المادية كالبشرية والانسانية أو اسم الفاعل أو اسم المفعول كالفاعلية والمفعولية أو
الاسم المستغرق في الاسمية كالجمعية والفردية والزوجية أو الصفات المستعارة
الأوزان كالمعمارية والمفضالية فوزنهما مستعار من وزن اسم الآلة ، أما « الحياة »

فأسم غير مستغرق في الاسمية ، فيجب أن يستعمل على حاله الأصلية إذا أريد
حاق معناها الأصلي ، وإذا أريد غير ذلك جيء بالاسم الدال على التغير ونسب إلى
الحياة فيقال « القوة الحيوية للغة » و « الضعف الحيوي للغة » ، وكما لا يقال
« الماتية ولا الموتية والسيرية والنوعية والاكليّة/ ^{معنى مصداقها} لا يقال « الحيوية والنشاطية
والشهامية والبراعة والمهارية » بل يكفي بالمصادر أنفسها •

المشاهير ومفعول مفاعيل

وقال في الصفحة ٩٠ : « وأما المتطرفة أي في آخر الكلمة فمهملة وجوباً
في رأي مشاهير العلماء المتقدمين منهم والمتأخرين » • وقال في الصفحة ١٠٧
« لما كان موضوع الهمزة أهم مواضع علم الاملاء » • ولم ترد « المشاهير » جمعاً
للمشهور ولا مواضع جمعاً لموضوع في كلام العرب المدون الفصيح في كتب اللغة ولا
ذكر أئمة اللغة الموثوق بهم ، كما يسميهم الشيخ رؤوف ، قياس مفعول على
مفاعيل ، فالشيخ مخطيء في قوله « مشاهير » ان أخذنا بعدم السماع المدون وعدم
جواز القياس ، قل الأمير شكيب أرسلان - ح - : « كان الأستاذ المترجم - يعني
السيد رشيد رضا - يجمع مكتوباً على مكتوبات بحجة أن مفعولاً لا يجمع على
مفاعيل إلا في ألفاظ معدودة ، ولقد خالف هذه القاعدة كثيرون من كتاب العرب
وتسالمحوا في هذا الجمع ولا تزال المسألة تحت البحث ، وقد سألت بعض من
أنق بعلمهم في العربية عن آرائهم في هذه المسألة فأجابني منهم السيد تقي الدين
الهلالى المغربى بما يلي (كذا) : الوصف المضاهي لمكتوب في الوزن إن كان
لعاقل وجب جمعه على مفعولين ، قال تعالى : إنهم لهم المنصورون • وقال تعالى
أنا لمردودون • وهو في القرآن كثير ، فان كان لا يعقل جُمع بالألف والذ
كقوله تعالى : واذكرنا الله في أيام معدودات • وقال تعالى : الحج أشهر معلوماً
وعلى هذا يتبين أن الصواب ما قاله السيد رشيد من جمع المكتوب على مكتوبات
وأصاب الشنقيطي في اعتراضه على من جمع مشهوراً على مشاهير ولكن العرب
جمعت مشؤوماً على مشائم ووردت ألفاظ أخرى وذلك نادر لا يقاس عليه • وأ

أنا

السيد مصطفى جواد العراقي فأجاب بما يأتي : جمع مفعول على مفاعيل لما لا يعقل
جائز مطلقاً - كما ذكرت حفظكم الله - وجائز عندي للكلمة من غير استثناء ، وما
انتحلّه المانعون لا أصل له ولا علة فإن كانت صورة الجمع هي المانع فلماذا قالوا
لبنى الانسان مسامح ومحاييج ومذاييع ومساعير ومساكير^(١) « . . . » .

قلت : ولكن « مفعلاً » المستعار للمبالغة لا يجمع على غير « مفاعيل » لأن
هذا الوصف الذي سماه الصرفيون وصف مبالغة ، لم يوضع أو لم يشتق
للمبالغة بل اشتق للآلة ، ثم استعارته العربية للمبالغة ، لضيق أوزانها وعجزها عن
الوفاء بكثرة المعاني ، فلذلك وجب جمعه كما كان في حالة الآلية لا يتجاوزها
البته ، وهذا أمر لم يتنبه له العلماء - رح - . وقد ذكر الأستاذ الباحث حبيب
الزيات ما عثر عليه من موارد استعمال « المشاهير » جمعاً للمشهور ومن قرأ في
كلامهم استعماله من الأدباء والعلماء^(٢) وأتبعه ما وجدته من جمع مفعول ومفعوله
على مفاعيل في الكتب العربية الأدبية والتاريخية والجغرافية ، وهي مبروم
مباريم ومحجوب محاييب ومجنوب مجاذيب ومجموع مجاميع ومجنون مجانين
ومجهول مجاهيل ومحجوس محاييس ومحنور محاذير ومحصول محاصيل
ومحسوب محاسيب ومختوم مختيم ومخدوم مخاديم ومخزوم مخازيم ومرجوع
مراجع ومرسوم مراسيم ومستور مساتير ومسطول مساطيل ومسلوخة مسالينخ
ومسوح مسامح ومشغول ومشغولة مشاغيل ومضمون مضامين ومطمورة على
مطامير ومعجون معاجين ومعلوم معالم ومفعول مفاعيل ومقدور مقادير ومتصورة
مقاصير ومقطوع مقاطيع ومكتوب مكاتب ومكسور مكاسير وملعوب ملاعب وملعون
ملاعين ومملوك ممالك ومنحوس مناحيس ومنسوب مناسيب ومنشور مناشير
ومنزول مهازيل وموضوع مواضع وميسور مياسير وميمون ميامين واستدرك عليه
الأب أنستاس الكرمللي اللغوي المشهور هذه الجموع ثاقب لثقوب ومخالف
لمخوف ومراجع لمرجوحة ومساعد لمساعد ومسايب لمسلوب ومشايب لمثوب
ومشاطر لمشطور ومصاريح لمصروع ومصاعيد لمصعود ومصانيع لمصنوع ومشائم

(١) « السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة ص ١١٩ ، ١٢٠ بمطبعة ابن

زيدون سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م » . (٢) لغة العرب « مج ٧ ص ٧٦٨ » .

لشؤوم ومضاريب لمضروب ومطاحيل لمطحول ومظارير لمظورور ومغاضير لمغضور
ومناخيب لمنخوب ومهاقيع لمهقوع^(١) . وذكر أنستس في استدراكه « مناكير ،
منكور ومواعيد لموعود . وأنا أحسب الأول جمع منكر والثاني جمع ميعاد فظنهما
منكورا وموعودا . وذكر الزمخشري في تفسيره الكشاف أن « موازين » يصح
كونه جمعا لموزون . وهذه جموع لم يذكر أكثرها أئمة اللغة الموثوق بهم عند
الشيخ رؤوف فهو مخطيء بحكم ما ذكر في كتابه الذي وصفه بأنه « كان بحمد
الله تعالى كتاباً صغيراً في حجمه كبيراً في نفعه^(٢) » وقد شمل نفعه مؤلفه
قبل غيره !!

التضافر والتظافر

وقل في الصفحة ١٢٩ : « فتظافت النصوص على أنهم زادوا الواو فيها
- يعني أولئك - فرقاً بينها وبين إليك » . هكذا ذكر « تظافت » بالطاء المعجمة
لا بالضاد ، وقد كن قال في التمهيد لكتابه : « وفيه خاتمة أيضا في الفرق بين
الضاد والطاء وذلك في قصيدة ذكرها الحريري في المقامة ال ٤٦ من مقاماته لتتم
الفائدة وليعم الانتفاع في مجهودنا المتواضع هذا^(٣) » .

وقد فتشنا المقامة التي أشار إليها^(٤) ، ورجونا أن تتم فائدتها عليه ويعسه
الانتفاع بكتابه قبل غيره ، كما قلنا سالفاً ، فلم نجد « تظافر » « ولا » صدره
التظافر » في الكلمات الغلاية التي ذكرها الحريري في قصيدته ، فثبت أن الشيخ
رؤوفاً ينقل أحياناً ما لا يعقل ، وينصح للناس بما هو أحوج منهم إلى الانتصاح
به ، والتصح يظهر وإن بالغ صاحبه في ستره ، فالمعروف المألوف عند الفصحاء
« التضافر » بالضاد المعجمة ، ولذلك لم يذكره الحريري في قصيدته ، قال ابن

(١) مجلة لغة العرب « مج ٧ ص ٧٦٨ » .

(٢) المناقشات « ص ١٢ » .

(٣) المناقشات « ص ١٣ » .

(٤) المناقشات « ص ١٥٦ - ١٦٠ » .

فارس في مقاييس اللغة : « الضاد والفاء والراء أصل صحيح وهو ضم الشيء إلى الشيء نسجا أو غيره عريضا ، ومن الباب ضفائر الشعر وهي كل شعر ضفر حتى يصير ذؤابة ، ومن الباب قولهم (تضافرُوا عليه) أي تعاونوا وأصله عندي من ضفائر الشعر وهو أن يتقاربوا حتى كأن كل واحد منهم قد شد بضفيرته بضفيرة الآخر ، وهذا قياس حسن في المساعدة والمظاهرة وغيرهما^(١) » . ولم يذكر « تظافر » في ظ ف ر وجاء في الصحاح « وتضافرُوا على الشيء : تعاونوا عليه » ولم يذكر تظافرُوا في ظ ف ر وقال الزمخشري في الفائق : « ما على الأرض نفس تموت ، لها عند الله خير تحب أن ترجع إليكم ولا تضافر الدنيا إلا القتل في سبيل الله فإنه يحب أن يرجع فيقتل مرة أخرى . المضافرة : الملابسة والمداخلة ، فلان يضافر فلانا أي لا يجب معاودة الدنيا وملاستها إلا الشهيد ، وهو عندي مفاعله من الضفر وهو الأفر^(٢) ، قال الأسمعي : « يقال ضفر يظفر ضفراً إذا وثب في عدوه ، وظفر وأفر مثله » . وقال في أساس البلاغة : « وتضافرُوا عليه : تعاونوا ، وضافرته : عاوته ، وعن علي - رضي - عجبت من تضافرهم على باطلهم وفشلكم عن حقكم » . ولم يذكر تظافرُوا في ظ ف ر . وفي الكامل « يا عجبا كل العجب عجب يميت القلب ويشغل الفهم ويكثر الأحزان من تضافر هؤلاء القوم على باطلهم وفشلكم عن حقكم » . قال المبرد : « وقوله : من تضافر هؤلاء القوم على باطلهم . يقول : من تعاونهم وتظاهروهم^(٣) . وقال الفيومي في المصباح المنير : « وتضافر القوم : تعاونوا لأنه سعي ، وضافرته : عاوته » . ولم يذكر تظافرُوا في ظ ف ر وجاء في القاموس « وتضافرُوا على الأمر : تظاهروا » ولم يذكر « تظافرُوا » في ظ ف ر ، وجاء في لسان العرب « ابن بزرج يقال : تضافر القوم على فلان وتظافروا عليه بمعنى واحد كله ، إذا تعاونوا وتجمعوا عليه ، وتآلبوا وتصابروا مثله . ابن سيده : تضافر القوم على

(١) قلنا : أحسن ابن فارس التحليل الاشتقاقي كل الاحسان فالتضافر كالساعد والتعاقد والتظاهر والمباشرة أصولها الساعد والمضد والظفر والبشرة .
(٢) الأفر هو العدو كما جاء في الحاشية .
(٣) الكامل في الأدب « ١ : ١٦ » وفي رواية الشريف الرضي « اجتماع هؤلاء القوم » . « شرح نهج البلاغة مج ١ ص ١٤٠ » .

الأمر : تظاهرُوا وتعاونوا عليه » • ثم قال في ظ ف ر : « وتظاهر التوم عليه وتظاهرُوا بمعنى » • فجميع ما ذكرناه من كتب اللغة لم تذكر « تظاهرُوا ، بل تظاهرُوا ، إلا ابن بزرج كما جاء في لسان العرب ، وسماه ياقوت « أبا محمد بزرج بن محمد العروضي » ونقل أنه كان كذاباً^(١) ، ومع علمنا بأن الشيخ رؤوفاً استعمل اللغة الضعيفة نود أن نسأله عن الباعث البلاغي الخفي الذي حداه على استعماله ليسفيد الأدباء فائدة جديدة لم يفتن لها فصحاء الكتاب وبلغاؤهم •

تعرض له لا إليه

وقل الشيخ رؤوف : « وقد تعرض الأستاذ بتحريراته إلينا إلى أمور كثيرة^(١) » • وقد ذكرنا في حاشية الصفحة « ٢٣ » من هذا الرد أنه يقال : « تعرض له » لا إليه ، وتعليل ذلك أن التعرض ليس فيه منتهى لا ابتداء غاية ، وهو ما وضعت له « إلى » كقولهم : « خرجت من الكوفة إلى مكة » • فهو محتاج إلى اللام الموجبة للفعل ، كاللام في الثلاثي « عرض له » جاء في مختار الصحاح « عرض له كذا أي ظهر وعرضته له : أظهرته له وأبرزته إليه ، يقال : عرضت له ثوباً مكان حقه وثوباً من حقه بمعنى واحد ••• وتعرض لفلان : تصدّى له ، يقال : تعرضت أسألهم » • وقل ابن فارس في المقاييس : « وتعرض لي فلان بما أكد » وجاء في المصباح المنير : « ما عرضت له بسوء أي ما تعرضت ••• وفي الأمر : لا تعرض له بكسر الراء وفتحها أي لا تعرض له فتمنعه باعتراضك أن يبلغ مراده ••• وتعرض للمعروف وتعرضه • يتعدى بنفسه وبالجرم : إذا تصدّى له وطلبه ، ذكره الأزهري وغيره ، ومنه : تعرض في شهادته لكذا • إذا تصدّى لذكره » • وجاء في لسان العرب :

وقوماً آخرين تعرضُوا لي ولا أجنبي من الناس اعتراضاً
••• وتعرض الرفاق : سألهم العراضات ، وتعرض الرفاق أسألهم أي
تصدت لهم أسألهم • وقال اللحياني : تعرضت معروفهم ولمعروفهم أي

(١) معجم الأدباء « ٢ : ٣٦٦ » •

تصدبت ... ويقال : تعرض لي فلان وعرض لي يعرض ، يشتمني ويؤذيني ،
وقول الميث : يقال : تعرض لي فلان بما أكره .

وقد ذكر هذا الخطأ مؤلف تذكرة الكتاب في تذكرته « ص ٦٣ » .
والفائدة أن تحلّ اللام محلّ « إلى » للتخفيف ، كقوله تعالى : « بأن ربك
أوحى لها . كل يجري لأجل مسمى . ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه^(١) .
وجاءت مرادفة للاتم مع الاسم وقيل لانتهاؤ الغاية أيضاً في قولهم « الأمر إليك^(٢) » .
وليس مع الفعل ومصدره ولا هي قياسية والصحيح في قولهم : الأمر إليك . ان
أصله « الأمر بسند إليك » . قال الجوهري : « وقوله تعالى : واستقيموا إليه أي
في التوجه إليه^(٣) » . فالتقدير معروف مشهور .

ورد عليّ كتاب لا وردني

وقال الشيخ رؤوف في الصفحة الثانية عشرة من كتابه : « فوردني الجواب
منه حفظه الله تعالى^(٤) . ثم قال في الصفحة ٤٨ : « ونحن^(٥) نظن انه كان
سأها فوردنا الجواب : بأنني كنت متعمداً على^(٦) كتابتها على هذه الصورة » .
وقوله : « وردني » خطأ لأن المورد بهذا المعنى كما قلت في حاشية الصفحة ٣٢
لا يكون إلا مورداً وما فيه أو مدينة أو قرية وما أشبه ذلك ولا يكون إنساناً
كما قال ، فيقال وردت الأنعام موردها^(٧) المعتاد ، ووردت ماء الفرات وورد الخبر
الكوفة وورد على فلان خبر سار ، وورد علينا زيد وورد علينا كتاب .

-
- (١) المغني « ١ : ٢١٢ طبعة محمد محيي الدين عبدالحميد » .
 - (٢) المذكور « ص ٧٥ » .
 - (٣) الصحاح في قوم .
 - (٤) وحفظك يا أيها الفاضل .
 - (٥) بدأ الكتاب بأنا وبياء المتكلم وتدرج الى نحن ونا .
 - (٦) لم أقل : متعمداً على كتابتها بل قلت : متعمداً كتابتها ، بنصب
الكتابة على المفعولية .
 - (٧) من ذلك قول عليّ -ع- : « وليوردها ما تمر به من الغدر » . شرح
نهج البلاغة مج ٣ ص ٤٣٥ الطبعة البائية الأولى .

قول الامام علي - ع - : « ترد على أحدهم القضية في حكم من الحكم
 فيحكم فيها برأيه » وقال : « من إصدار كل وارد عليه وتصير كل فرقة الى
 أصله (١) » ، وقال سعيد بن عمر بن جمدة بن هبيرة المخزومي لأبي العباس
 السفاح : « كنا مع مسلمة بن عبد الملك عام الخليج بالتسطنطينية إذ ورد علينا
 عمر بن عبدالعزيز بنعي سليمان ومصير الأمر اليه » وجاء في نهج البلاغة « ونها
 إصدار حاجات الناس عند ورودها عليك بما تخرج به صدور أعوانك (٢) » ،
 وكتب معاوية بن ابي سفيان الى الحسين بن علي - ع - « سلام عليك ، أما بعد
 فان كتابك ورد علي (٣) » ، وكتب الى زياد بن سمية « فاذا ورد عليك كتابي
 فخل ما في يديك لسعيد بن أبي سرح وابن له داره واردد عليه ماله ولا تعرض
 له (٤) » . وقال ابراهيم الموصلبي : « وورد علي الكتاب في الليلة التي صيحت
 نوبتي في بيتي (٥) » . وقال الزمخشري في أساس البلاغة : « وردت البلد وورد
 علي كتاب سرني مورده . . . وورد عليه أمر لم يطقه وأوردت علي ما غمني » .
 فهذا هو المعنى الذي لا يجوز فيه أن يكون الانسان موروداً وأما الآخر فله استعمالان
 أحدهما من الورد بمعنى يوم الحمى ، قال الجوهري في الصحاح : « والورد
 يوم الحمى إذا أخذت صاحبها لوقت ، تقول : وردته الحمى فهو مورود ، قل
 أعرابي لآخر : ما أمار إفراق المورود ؟ فقال : الرخصاء » . وقال الزمخشري
 في الأساس : « ووردته الحمى وهو يوم الورد ، قال :

إذا ذكرتها النفس ظلت كأنما علاها من الورد التهامي أفكل

وورد المحموم فهو مورود ، وقال اعرابي لآخر : ما أمار إفراق المورود
 قال الرخصاء . أي ما علامات إفاقته ؟ » . وجاء في لسان العرب « والورد من
 أسماء الحمى وقيل هو يومها . الأصمعي : الورد يوم الحمى إذا أخذت صاحبها

(١) المرجع المذكور « مج ١ ص ٩٥ » و « مج ٢ ص ١٢٦ » .

(٢) المذكور « ٢٠٨٠٢ » .

(٣) المذكور « مج ٤ ص ١٤٢ » .

(٤) المذكور « ص ٣٢٧ » .

(٥) المذكور « ص ٧٣٠ » .

(٦) الوزراء والكتاب لاجهشمياري « ص ١٣٧ بمطبعة عبدالحميد » .

أوقت ، وقد وردته الحمى فهو مورود . . . وقد ورد على صيغة ما لم يسم فاعله ، وفي المصباح المنير « يقال : وردت الحمى ترد ، ووُرد الرجل ، بالبناء للمفعول فهو مورود » • وعلى التشبيه بالحمى وسيل الاستعارة قالوا : • ورده الهم ، قال أبو محجن :

أرق المحب وعاده سهده لطوارق الهم التي ترده^(١)

وهذا وإن لم يذكره اللغويون لتعديه بنفسه الى الانسان غير المحموم فلهم أن يحتجوا بأنه من باب نزع الخافض ، وأن الأصل « ترد عليه » • والاستعمال الثاني بلاغي بياني وهو على تشبيه الانسان بالمنهل العذب في العلم أو الأدب أو الفنون الأخرى ، ولم يذكره اللغويون في باب المجاز والاستعارة ، قال الامام علي بن أبي طالب - ع - في وصف عترة النبي - ص - : « وهم أئمة الحق وأعلام الدين وأئمة الصدق ، فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن (وردوهم وروود الميم) العطاش^(٢) » • فهذا ورود انسان إنساناً على سبيل الاستعارة ، والشيخ رؤوف - حفظه الله تعالى - حين قال وردني الجواب ، لم يكن يعد الجواب حمى ذات ورد لأن ذلك يوجب كونها سابقة لهذا الورد ، وأن لها وروداً مكرراً في كل يوم موعود • وقد أصاب التطور الفعل « ورد » فاستعمل المولدون معه « إلى » و « في » كما هو معلوم •

تعرف المعنى لا تعرف عليه

وقال الشيخ رؤوف جمال الدين في الصفحة - الرابعة والخمسين من كتابه : « فراجعت بعض كتب التفسير واللغة والتأريخ للتعرف على معنى مادة إرم » • وقد عدت « التعرف » مصدر الفعل « تعرف » بحرف الجر « على » والظاهر أنه مفرد بحروف الجر ، مع أنه فعل متعد بنفسه في هذه العبارة ، وكان الشيخ ابراهيم اليازجي اللبناني اللغوي المشهور قد نبه قديماً على هذه الغلطة بالتخطئة البارعة ، قال : « ويقولون : تعرف على فلان • إذا أحدث

(١) الاغانى « ١ : ٣٥٨ طبعة دار الكتب المصرية » •

(٢) شرح نهج البلاغة « مج ٢ ص ١٢٩ » •

به معرفة ، وهو من التعبير العامي ، ومن الغريب أن أصحاب اللغة لا يذكرون ما يعبر به عن هذا المعنى ، لكن جاء في كتب المولدين « تعرف به ، معدى بالباء وهو مبنى على قولك « عرفته به » إذا جعلته يتعرفه على ما يؤخذ من عبارة الصباح ، وقد ورد مثل هذا في الأغني في أخبار عبادل ونسبه وهو قوله (فحرّكت بعيرى لأتعرّف بهنّ واشدهنّ) ومثله بعد سطر ، وفي نضح الطيب في الكلام عن ^(١) يوسف الدمشقي (وكان من الذين أخفاهم الله لا يتعرف به إلا من تعرّف له) أي أظهر له معرفة نفسه ، ومثله في كلام ابن بطوطة وغيره مما لا حاجة الى استقصائه . وفي كل ذلك كلام لا محل له في هذا المقام ^(٢) . وقد فت اليازجي أنه ورد : تعرّف اليه ^(٣) . وهذا الذي ذكره الشيخ اليازجي خص بالإنسان وحده ولا يشارك عبارة الشيخ رؤوف إلا في خطأ استعمال « على » مع هذه الكلمة ، ففي جملة الشيخ رؤوف إنسان ومادة ، ولم يذكر اليازجي أنه يتعدى بنفسه مع غير الإنسان أو الإنسان الجري مجرى الجماد حين تراد معرفته من غير محادثة ، فالتبيين مختلفان ، قال الجوهري في الصحاح : « وتعرّفت ما عند فلان أي تطلبت حتى عرفت » . وجاء في لسان العرب « وتعرفت ما عند فلان أي تطلبت حتى عرفت » . وهذه عبارة الجوهري ثم جاء فيه نقلاً من النهاية « العرفاء جمع عريف وهو التيمّ بأمر القيلة أو الجماعة من الناس ، يلي أمورهم (ويتعرّف الأمير منه أحوالهم فعيل بمعنى فعل » . وفي القاموس « وتعرفت ما عندك : تطلبت حتى عرفت » . وهي عبارة الجوهري اقتبسها من الصحاح ولم يذكره ، كما فعل في اقتباس كثير ونقل وفير . فكتب اللغة مجمعة على أن « تعرّف » متعدّ بنفسه الى غير

(١) أخطأ الشيخ ابراهيم اليازجي باستعماله حرف الجر « عن » مع الكلام باعتداده حرف الجر المعتاد له ولل فعل تكلم ومصدره ، والصواب « على » ولا تستعمل « عن » معه الا عند النيابة ، يقال « تكلم الوكيل عن موكله على القضية » أي نيابة عن موكله .

(٢) لغة الجرائد « ص ٤٩ مطبعة مطر بالقاهرة »

(٣) في لسان العرب « تعرف الى الله في الرخاء يعرفك في الشدة » أي اجعله يعرفك .

الإنسان ، والشيخ رؤوف قد جاد على التعرف بحرف النجر « على » ، وقد ذكرنا خطأه بالاستناد الى اشواهد اللغوية ، وبقي علينا أن نذكر الواقع اللغوي وهو استعمال المنقول من كلام العرب قول المهلب الأزدي لهريم بن عدي بن أبي بلجعة المجاشعي : « إني لا آمن أن يكون قطري كادنا بترك موضعه فذهب فتعرف الخبر^(١) » . وقال المبرد : « فأما أبو سعيد الحسن البصري فإنه كان ينكر الحكومة ولا يرى رأيهم ... ثم يذكر عليا فيقول : لم يزل أمير المؤمنين علي - رح - يتعرف النصر ويساعده الظفر^(٢) » . وقال يحيى بن الحسين ابن زيد الشهيد : « فلما وردت الكوفة قصدت سكة بني حنيفة بعد العصر فجلست خارجها بعد أن (تعرفت البب) الذي نعته لي^(٣) » وجاء فيه « فلقني أحمد بن عيسى مولى للنضل بن الربيع فدنا يتعرفه^(٤) » . وهذا شاهد على الإنسان اذا استبهم أمره استعمل له فعل الأشياء المجهولة ، متعدياً بنفسه أيضاً . وقال مولى بن مسجح المغني : « ليكون لهذا الغلام شأن وما منعني من عتقه الا حسن فراستي فيه وثمن عثت لا تعرفن ذلك^(٥) » . وجاء في أخبار ابن المولى « فلما أفاق من علته ونهض دخل عليه يزيد بن حاتم متعرفاً خبره^(٦) » . وقال المهدي بن المنصور لابي عبيد الله الأشعري بالولاء في أمر ابنه المقتول على الزندقة : « إنه لو كان في صالح خدمتك وما تعرفناه من طاعتك مما يجب به الصَّفح عن ولدك بما تجاوز أمير المؤمنين ذلك إلى غيره^(٧) » . وقال الفضل بن عدي الدارمي : « فأتانا آت في الليل فذكر أنه رأى خيلاً مجتازة تؤم قصر عيسى بالخرية فقال لي أصحابي : اخرج نتعرف لنا الخبر^(٧) » . وقال الطبري : « قيل لأبي جعفر

- (١) الكامل في الأدب للمبرد « ٣ : ٢٢٩ » طبعة المطبعة الأزهرية .
 وشرح نهج البلاغة « مج ١ ص ٤٠٣ طبعة البابي الأولى » .
 (٢) المذكور « ص ١٢٦ » .
 (٣) مقاتل الطالبين « ص ٤٠٩ طبعة البابي بالقاهرة » .
 (٤) المذكور « ص ٦٢١ » .
 (٥) الأغاني « ٣ : ٢٧٨ » .
 (٦) المذكور « ص ٢٩٠ » .
 (٧) اعتبار الكتاب لابن الأبار « ص ٧٤ » .
 (٧) تاريخ الامم والملوك للطبري « ١١ : ٢١٩ » بالمطبعة الحسينية .

إن الغرباء وغيرهم يبيتون - يعنى مدينته - ولا يؤمن أن يكون فيهم جواسيس
ومن يتعرف الأخبار^(١) . وهذا مكرر في تاريخ الطبري كثيراً وقال
الجاحظ : « والأجرام الساكنة التي لا يتعرف ما فيها من دقائق الحكمة^(٢) » .
وقال الزمخشري في حسب من أساس البلاغة : « ومن المجاز : خرجا يتحسبان
الأخبار : يتعرفانها . كما يوضع الظن موضع العلم » ، ولم يذكر « تعرف »
في مادته . وهذه الشواهد كافية في^(٣) إثبات الواقع اللغوي .

السماحة

وقال في حاشية الصفحة الخامسة : « تفضل سماحة العلامة الكبير الشيخ
محمد أمين زين الدين بهذه المقدمة القيمة فله جزيل شكرنا » . واستعمال
« السَّماحة » هبذا من مصطلحات آداب عصرنا ، وقد استعمل العباسيون
« الحضرة » في مصطلحات آداب عصرهم ، والاستعمالان من ضرب واحد ، قال
أبو الحسين هلال بن الحسن بن الصابي : « فلما ورد أبو محمد بن سهلان
بغداد كتب^(٤) إليه (بسيدنا) فأنكر أبو محمد ذلك ورمى بالرقعة وقال : يزيدني
وينقصني عما كان يكتب به أبا غالب لا أرضى بهذا ولا أقبله ولا أقرأ له رقعة به .
ومضت مدة فكتب إليه (بالحضرة العالية الوزيرية) على ما يكتب الآن ، فاستكر
ذلك وقال : هذا فرار من مولانا ولا أقنع به . فقبل له : هذا أجل وأعظم وأعلى
وأفخم وما منعك من (مولانا) إلا لأن الخليفة حظر عليه خطاب أحد (مولانا)
سواه . فقبل هذا القول وتصور زيادة به لانقيصة ، فافتى الناس أثره فيه ثم
أخرج أبو الحسن في ذكر الخليفة (الحضرة المقدسة) اختراعاً جعله قريبا فصاح

(١) المذكور « ٢٦٢ : ٩ » .

(٢) « الحيوان » ١ : ٤٤ طبعة البابي .

(٣) يقال : هذا كاف في الاثبات ، لا كاف للاثبات كما هو الغلط الشائع

(٤) يعنى ابا الحسن علي بن عبد العزيز ابن حاجب النعمان كاتب

الخليفة القادر بالله العباسي .

سنة وأشرك به (السدة النبوية) ومضى من هذا الفن ما خرق به العرف والعادة وأسقط معه القوانين القديمة المعهودة وتجاوز هذه المنزلة إلى أن صارت كتابته عن الخليفة (بالخدمة) وتصرف في ذلك حتى قال : قالت الخدمة وفعلت الخدمة وسئلت الخدمة ، حتى رأيت بخط أبي الحسن بن أبي الشوارب القاضي في ترجمة رقعة (خادم الخدمة الشريفة فلان بن فلان) ومضى من يعرف الأصول^(١) ، •

فالرسوم الاجتماعية تستوجب أن يقول الشيخ رؤوف جمال الدين :
 « تفضلت سماحة العلامة الكبير » لتحقيق التعظيم والتكريم كما قال أبو الحسن ابن حاجب النعمان : قالت الخدمة وفعلت الخدمة • وإن جاز تذكير الفعل في العبارة غير الملتزمة للآداب الاجتماعية ، وقوله : « فله جزيل شكرنا » خطأ والصواب « فليما جزيل شكرنا » لأن الهاء تعود إلى « سماحة العلامة » وهي اسم مؤنث ، ولا يجوز تذكير الضمير العائد إلى مؤنث وإن كان مجازياً كسماحة العلامة^(٢) • وكذلك القول في قوله - ص ٧ - : « لعل سماحته يعرض باستاذنا » • والصواب « تعرض » لأنها سماحة •

ردّ فلان القول لا عليه

وقال الشيخ رؤوف في الصفحة ٧٦ : « ووقف قليل من المتأخرين ••• مدافعين عن حماها مستهجنين تلك المصطلحات رادّين عليها » • و « رادّين » جمع رادّ وهو اسم فاعل من « ردّ » الثلاثي ، كما هو معلوم ، إلا أنه غفل عن كون « ردّ » متعدياً بنفسه ، فاستعمل لاسم فاعله حرف الجرّ « على » مع أن هذا الحرف إذا استعمل مع هذا الفعل فهو لبيان معنى جديد وهو ذكر المردود

(١) تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء « نسخة دار الكتب الوطنية ببائيس ٥٩٠١ و ٢٤ ، ٢٥ و ص ١٧٠ » • والمطبوعة بمصر « ص ١٧١ » •
 (٢) وقول الشاعر :

فلا مزنة ودقت ودقتها ولا أرض أبقل ابقالها
 شاذ قبيح ، ومن الشعر لا من النثر •

عليه ، يقال « ردّ على فلان قوله » فالقول مردود وهو مردود عليه ، وقد أحسن
الشيخ بقوله «رادين عليها» واصطواب «رادينها» ورادين لها ، ورادين إليها .
وفي الوجه الصحيح الذي أدخلنا لام التقوية على المفعول به الضعف اسم الفاعل
بطبيعته فالتقوية جائزة ، وقد يحذف المفعول به فيجترأ بذكر المردود عليه .

والأمر العجيب في أحوال الشيخ رؤوف انه أهدي كتابه إلى أمير المؤمنين
الامام علي بن ابي طالب - ع - لأنه أمير البيان وحامل اواء الفصاحة ، وهو يجهد
فصاحة الامام عليه السلام ، ذل الامم في كتاب له إلى الحارث الأعور الهمداني :
« ولا تردّ على الناس كلّ ما حدثوك به فكفى بذلك جهلاً^(١) » . ولم يقل :
ولا تردّ على كلّ ما حدثوك به ، وقل يزيد بن عبد الملك يوماً لمعد : « يا أبا
عباد إنني أريد أن أخبرك عن نفسي وعامك ، فان قلت فيه خلاف ما تعلم فلا
تتحاش أن تردّه عليّ فقد أذنت لك^(٢) » .

وقال أبو وائلة الهذلي لعمر بن العاص : « كذبت والله ، لقد صحبت
رسول الله - ص - وأنت شر من حماري هذا . قال (عمرو) : والله ما أرد
عليك ما تقول ، وأيم الله لا نقيم عليه^(٣) » . وقال رجل مدني لابراهيم الحراني
نديم موسى الهادي بن محمد المهدي : « واحرّباه أتردّ على رسول الله - ص -
قوله : بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة ؟^(٤) » . ومن الكتب الوارد
ذكرها في كشف الظنون « ردّ الانتقاد للبيهقي » لا الرد على الانتقاد ، و « رد
القول الخائب في القضاء على الثوب » لابن قطلوبغا ، و « ردّ القول القبيح في
التحسين والتقييح » لسليمان الطوفي . هذا هو التعبير الصحيح ، وهذه شواهد
على صحته تبدأ بكلام الامام علي بن ابي طالب - ع - وتنتهي بالقرن
التاسع للهجرة .

-
- (١) شرح نهج البلاغة « مج ٤ ص ٢٢٦ طبعة البابي الاول » .
 - (٢) الاغانى « ١ : ٦٨ » .
 - (٣) تاريخ الطبري « ٤ : ٢٠٢ » .
 - (٤) جمع الجواهر في الملح والنوادر للحصري « ص ٤٨ طبعة المطبعة
الرحمانية » .

التقريظ والتقريض

وذكر في الصفحات ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ خاتمة في الفرق بين الضاد والظاء نقلها من مقامات الجرجيري فذكر في الصفحة ١٥٧ « التقريظ » ليميد « طالب الثقافة العربية سواء أكان ثقافة خاصة أم أستاذاً أم طالباً جامعياً » ، ولكنه قال في الصفحة ١٦١ : « تقريض الكتاب • تفضل بعض رجال العلم والأدب بتقريض الكتاب والتعريف به فلهم جزيل شكرنا » ، وهكذا نقض نفسه بين أربع صفحات ، ولو كتب تنبيهاً على أن الوجهين جائزان لسلم من التناقض ، والأعدل بالبيت ولكل امرئ ما نوى • فنيته في مناقشاته سيئة ولذلك وقع في التناقض الدال على علم مشوب بغيره •

ما معنى المساهمة ؟

وقال في الصفحة ١٦١ : سائلين الله تعالى أن يكتب لهم الأجر لمساهمتهم المشكورة في خدمة لغة القرآن الكريم ، قلنا : من اهتمامه بلغة القرآن الكريم إعراضه عنها ، كقوله الذي نقلناه آنفاً : « والتعريف به » ولغة القرآن هي عدم استعمال حرف الجر المذكور ، قل تعالى : « عرّف بعضه وأعرض عن بعض^(١) » ، وقال عز من قائل : « ويدخلهم الجنة عرفّوها لهم^(٢) » ، ولم يقل عرفّ ببعضه ، ولا عرفّ بها لهم ، ونحن لا ننكر المولد الوارد في بعض المعجمات في تعدية هذا الفعل ولكن الشيخ أحب أن يخدم لغة القرآن الكريم خاصة فيخذه علمه ، وغدر به فهمه • وظهر بطلان دعواه •

وذكر « المساهمة » وأراد المشاركة ، ولم ترد في كلام الفصحاء بهذا المعنى ، قال الجوهري « وساهمته أي قارعه فسهمته أسهمه بالفتح » وكان قول : « والمقارعة : المساهمة » يقال : قارعه فقرعه إذا أصابتك القرعة دونه •

(١) سورة التحريم « الآية ٣ » •
(٢) سورة محمد - ص - « الآية ٦ » •

وجاء في المصباح المنير « وسأهمته مسأهمته : بمعنى فإرثته فترثته وأسهموا
أترعوا ، وفي أساس البلاغة ، وسأهمته فسهمته : فترثته فترثته ، وقول
الشيخ رؤوف غلط على حسب اللغة النصيحة المدونة ، وهو لا يريد غيرها ، بل
كنا نجز المسأهمته بمعنى المشاركة ، فمن نحن بالأمسفة إليه ؟ وما قيم
المولد عنده ؟ لأن المسأهمته بمعنى المشاركة من التعابير المولدة . »

في أثناء لا أثناء

وقال في الصفحة ١٧٢ ، ولم تداركه أثناء التصحيح غفلة ، والصواب
« في أثناء » ، وذلك لأن « أثناء » جمع ثني على وزن نبر وهو الظي وهو
الثني وهو من الأسماء المتمكنة التامة ، غير المخاسة بالظرفية المكانيّة ، فجز
جره بحرف الجر « في » ، على حسب القواعد التي يتبعها الشيخ رؤوف - حفظه الله
فهو لا يجوز حذف حرف الجر من هذا وأمثاله إلا سطعاً ولم يسمع ذلك من
فصح ولا غيره . »

وورد لا كما ورد

وجاء فيها بعد ذلك القول قوله : « كما ورد في الصفحة ١٤٩ تعبير مغلوط
هو ، وفي قوله غلطتان إحداهما تشبيه الورد أو الوارد بشيء له وجه من
الصحة ، على زعمه ، وبالغلط غير المجاز فلا يصح التشبيه ، فإن أراد العطف ،
وهو الظاهر من كلامه ، فالكاف ليست حرف عطف ، والغلطة الأخرى ، قوله
« مغلوط ، والصواب « مغلوط فيه » ، فإنه يقال « غلط في القول وفي الأمر من
باب طرب » لا غلطهما ، وكما لا يجوز حذف حرف الجر مع الفعل لعدم السك
لا يجوز مع اسم المفعول ، لأنه تابع لفعله ، تقول رغبت في الشيء فهو مرغوب
فيه ، وليس قوله شعراً فيجاز له . »

المحرم لا محرم

وجاء فيها « تمّ طبع هذا الكتاب في ٤ محرم الحرام ١٣٨٦ هـ » والصواب « المحرم الحرام » بالتعريف ، قال الجوهري في الصحاح : « والمحرم أول الشهر » وكان قال : « ومن الشهور أربعة حرم أيضاً وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب » ولم يقل محرم بالتكثير ، وقال الفيومي في المصباح المنير في ح ر م « وباسم المفعول سمي الشهر الأول من السنة وأدخلوا عليه الألف واللام لمحا للصفة في الأصل وجعلوه علماً بهما مثل النجم والدبران ونحوها ولا يجوز دخولهما على غيره من الشهور عند قوم ، وعند قوم يجوز على صفر وشوال » .

معنى الرواية

وقال في الصفحة ٥٥ « وقال ابن منظور في لسان العرب وروى عن الجوهري واللحياني وابن سيده (كذا) وأبي عبيدة ما نصه . . . » وابن منظور لم يرو عن الجوهري واللحياني وابن سيده سماعاً ولا قراءة ولا بالواسطة ، بل نقل من كتبهم والنقل من الكتب لا يعد رواية إلا إذا أجاز مؤلفوها للراوي أن يرويها عنهم بتصريح وكتابة ، فالشيخ الفاضل رؤوف جمال الدين لم يعرف معنى الرواية وهي اصطلاح معروف الشروط عند العلماء فالصواب « وقال ابن منظور في لسان العرب ناقلاً من كتاب الجوهري . . . » ويجوز « نقلاً من كتاب الجوهري . . . » .

غلطات المقرظين للكتاب

الذي حدانا على تأليف هذا الكتاب قبل كل داع الى تأليفه، هو افادة المستأدين وطلاب النوائد على وفق ما نستطيعه ، ولذلك رأينا أن نذكر لهم غلطان « المقرظين » لكتاب الشيخ رؤوف جمال الدين فيها فائدة وعبرة للمعتبرين وهؤلاء الأعلام الأفاضل لا يضمنون على طلاب الآداب باحتمال التضحية الأدبية والايثار على أنفسهم ، فقد جعلهم الله تعالى مناور منيرة للعلم ، ومعادن للتشجيع والارشاد فأقول •

توفر عليه لا له

جاء في تقریظ أول مقرظ لهذا الكتاب في الصفحة الخامسة منه «توفر» للغة العربية عوامل بعيدة الأثر» وفي الصفحة السابعة «توفرت هذه العوامل للغة العربية» • وقد أخطأ - حفظه الله - باستعمال اللام مع الفعل (توفر) وإنما قال الفصحاء «توفر الشيء عليه» لا له ، و «توفر فلان على فلان» • ونحن لا نقول كقول أسعد خليل الداغري : «ويستعملون الفعل توفر بمعنى توفر أو توافر أي كثر فيقولون : يجب أن تتوفر فيه الخبرة التامة • وهذا الأمر لم تتوفر فيه الأسباب الكافية • وفي اللغة : توفر عليه رعى حرماته وصرف همته إليه^(١) ، فإن هذا الرجل كان متسرعا متسرعا بله أن توفر ورد في كلام الفصحاء وأنه يختلف عن الفعل «توافر» فهذا بمعنى : تكاثر ، والقائل : توفر لم يرد التكاثر بل أراد : تجمّع وحصل ، ولكنهم يستعملون «على» معه ، قول زياد بن سمية : «ما يتوفر عليّ من تهالك غيرهم على العمارة وأمنهم جوري أضعاف ما وضعت عن هؤلاء^(٢)» • وقال رجل لآخر حسيني من أهل الكوفة : «وأنا أسألك أن تنوم

(١) تذكرة الكاتب «ص ٦٦» •

(٢) شرح نهج البلاغة «مج ٤ ص ١٢٦» •

معي إلى رحلي فتكون في ضيافتي الى الكوفة وتتوفر دنائيرك عليك^(١) . وقال أبان ابن عبد الحميد اللاهقي لأبي نواس: «فإن أنت توليته^(٢) مع تشاغلِكَ بلهوك ولذاتك (لم يتوفر عليك فكرك) وخاطرِكَ ، ولم يخرج بالغاً نبي الجودة والحسن ، وإن (توفرت عليه) واهتممت به قطعك ذلك عن لهوك ولذاتك وتمتلك^(٣)» . وقال مسكويه : « وكانت الكرامة (متوفرة عليه) من الأمير أبي عبدالله الحسين ومن أبي علي العارض^(٤) » . يعني البريدي ، ثم قال : « وأوماً الى مصالحتة على مال يحمله يقوم بما أنفق على ذلك العسكر (وتتوفر بعد ذلك بقية على خزانه السلطان) ويضمن اصلاح حاله^(٥) » .

وقال الوزير أبو شجاع ناقلاً : « فقال له الصوفي : هذا شيء نجب أن يتوفر عليك وقد علمت لأصحابنا ما يصلح لهم^(٦) » . وقال ابن أبي الحديد : « نليت شعري ما يتوفر على أبي بكر وستة نفر^(٧) » . وقال سبط ابن الجوزي : « هو الذي أشار بخراب عسقلان (لتتوفر العناية على حفظ) القدس^(٨) » . وجاء في كتاب الحوادث الذي سمي غلطا بالحوادث الجامعة « فأمر السلطان بأجرائهم على عادتهم منذ فتحت بغداد (فتوفر عليهم شيء) كثير^(٩) » .

فهذه شواهد الواقع اللغوي لاستعمال « توفر عليه » من عصر زياد بن سمية إلى القرن السابع للهجرة ، وجاء في لسان العرب « وتوفر عليه أي رعى حرماته وتوفر على فلان بره » ولم يخرج عن ذلك الحرف ، وليست نيابة حروف الجر بعضها عن بعض قياسية وإن ورد أكثرها في الشعر وأقلها في النثر ،

-
- (١) الفرج بعد الشدة للمقاضي المحسن التنوخي « ٢ : ٤٣ بمطبعة الهلال » .
 - (٢) ارادت ترجمة كليله ودمنه شعرا
 - (٣) طبقات الشعراء لابن المعتز « ص ٢٤١ طبعة دار المعارف بالقاهرة » .
 - (٤) تجارب الامم « ٥ : ٣٨١ طبعة فرج الله الكردي بالقاهرة » .
 - (٥) المرجع المذكور « ٦ : ٢٧٤ » .
 - (٦) ذيل التجارب « ٧ : ١٩٤ مع التجارب »
 - (٧) شرح نهج البلاغة « ٤ : ٩٢ » .
 - (٨) مختصر مرآة الزمان « ٨ : ٤١٣ طبعة حيدر آباد » .
 - (٩) كتاب الحوادث « ص ٤٩٣ » .

الأ تراك لا تقول : « غضبت له » بمعنى غضبت عليه ، ولا « تعصبت له » بمعنى تعصبت عليه ، ولا « حكمت له » بمعنى حكمت عليه ، ولا « وظفت له » بمعنى وظفت عليه ، ولا « قلت له » بمعنى قلت عليه ، ولا « وقفت له » بمعنى وقفت عليه ، فالصواب أن يقول الشيخ : « توفرت على اللغة العربية عوامل بعيدة الأثر ».

بالإضافة = بالنسبة

وقال في الصفحة نفسها : « فهي بالإضافة إلى أنها لغة جيل ... ومي بالإضافة إلى أنها لغة أدب ... وهي بالإضافة إلى أنها لغة اتصلت ... ومي بالإضافة إلى أنها اللغة الغنية^(١) » « وهي بالإضافة إلى كل اولئك العوامل ، وقد أراد بقوله « بالإضافة إلى أنها » • مع أنها ، وزيادة على أنها ، ومع كونها ، وعلى كونها ، ويجوز « إضافة إلى أنها » بغير باء • ومضافاً أو مضاف ، على حسب الاعراب فأساء التعبير ، لأن معنى « بالإضافة إلى كذا » عند فصحاء الأمة هو « بالنسبة إلى كذا ، والمعنيان مختلفان جدا ، ولو لم يكن هذا التعبير قد شاع وتعرف وثبت معناه في كتب اللغة وكتب الأدب وكتب التاريخ وكتب الدين لتكلفنا مخرجاً لقول العلامة الفاضل ، قال ابن مكرم في ع ظ م من كتاب لسان العرب : « وأمر لا يتعاطاه شيء : لا يعظم بالإضافة إليه » أي بالنسبة إليه ، وجاء في الاغانى من كلام صحر ابراهيم بن المهدي « فإذا فعل ذلك فهو بالإضافة إلى حاله الاولى بمنزلة الاسكندر للكتاب^(٢) » وقال أبو حيان التوحيدى : « وهذه كلها غليظة بالإضافة إليها ، وفوق الدقيقة بالإضافة إلى أعيانها » • وقال : « على أن الانحراف المطلق لا يوجد والاعتدال المطلق لا يوجد ولكن كلاهما بالإضافة^(٣) » • وقال مسكويه : « والطبيعة ، وإن كانت ضعيفة بالإضافة إلى العقل منحة الرتبة ، فانها قوية فينا^(٤) » وقال أبو الفرج ابن الجوزي : « ووجدت أهل الاسلام في الأرض قليلاً بالإضافة إلى الكفار^(٥) »

(١) هذه تكريرات توكيدية على طريقة الاديب الكبير طه حسين

(٢) الاغانى « ٥ : ٢٨٧ طبعة دار الكتب » •

(٣) الامتاع والمؤانسة « ١ : ١٥٣ ، ٢٠٧ » •

(٤) الهوامل والشوامل لابن حيان التوحيدى « ص ٢٦٥ » •

(٥) صيد الخاطر « ص ٣٧ » •

وقال ابن جبير الاندلسي : « لأن لهم على كل حمل طعام يجلبونه ضريبة معلومة خفيفة بالاضافة إلى الوظائف المكوسية التي كانت قبل اليوم^(١) . والوظيفة هنا ما يوظفه السلطان على ذوي التجارات والمبيعات ، ثم قال : « وهي بالاضافة إلى ما كانت عليه قبل إنحاء الحوادث عليها ، والتفات أعين النواب اليها ، كالطلل الدارس ، والأثر الطامس أو تمثال الخيال الشاخص^(٢) » . وقال القزويني : « حتى أن جميع المكشوف من البوادي والجبال بالاضافة إلى الماء كجزيرة صغيرة في بحر عظيم » عجائب المخلوقات ص ٧ » .

وهذا قول لا شك فيه ولا تأويل ولا تخريج ، ولا يجوز تشويه كلام القوم وعباراتهم بتقليد من لم يعرفهما ، وشواهد استعمال « إضافة » بغير باء لأداء المعنى المراد متعارفة ، منها ما ورد في كتاب الحوادث في أخبار سنة ٦٣٩ قال مؤلفه : « وفيها رد النظر في نهري الملك وعيسى إلى حاجب باب النوبي تاج الدين علي بن الدوامي (إضافة إلى ما يتولاه) من أمر الشرطة والعمارة^(٣) » وورد في حوادث سنة ٦٨٧ « وفيها رتب نجم الدين محمد بن أبي العز مدرساً بالنظامية ... إضافة إلى القضاء^(٤) » . وهذا التعبير وإن كان مولداً فهو قريب من الجملة التي أسدت باستعمالها لغير معناها .

وقال في الصفحة السادسة : « لغة القرآن ولغة الاسلام ، هكذا أرغب أن أعدها عمليين مختلفين في هذا المجال » . وقد تكلمنا على « رغب أن يفعل » في ذكرنا اوهام الشيخ رؤوف سالفا ، ونقلنا كلام ابن عقيل خاصة على الفعل « رغب » لأنه فضله على غيره في جداله ، وليت العلامة الفاضل استفاد من كتاب الشيخ

(١) رحلة ابن جبير « ص ٦٩ طبعة ليدن » .

(٢) المذكور « ص ٢١٧ » .

(٣) « ص ١٤٧ » .

(٤) المذكور « ص ٤٥٦ » .

رؤوف جمال الدين حينه قدمه إليه لتقديمه بهذه المقدمة وقرأ في الصفحة التاسعة والعشرين « قول ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك ما نصه :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إذن حرام

أي تمرون بالديار • وقد ذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنْ وأنَّ) فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مطرداً بشرط أمن اللبس كقوله : عجبت ان يدوا ••• فلبس في عبارة العلامة المقرظ قائم ، فإنه يقال « رغبت في أن أعدهما » و « رغبت عن أن أحدهما » ، قال تعالى : « في يتامى النساء اللاتي تؤتوهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن^(١) » •

قال العلامة الزمخشري : وترغبون أن تنكحوهن • يحتمل (في أن تنكحوهن) لجم لهن ، و (عن أن تنكحوهن) للمامتهن ، وروي أن عمر بن الخطاب - رضي - كان إذا جاءه ولي اليتيمة نظر فإن كانت جميلة قال : تزوجها غيرك والتمس لها من هو خير منك ، وإن كانت دميمة ولا مال لها قال : تزوجها فأنت أحق بها^(٢) • قال ابن هشام : « واشترط ابن مالك في (أنْ وأنَّ) أمن اللبس لمنع الحذف في (رغبت في أن تفعل) أو (عن أن تفعل) لاشكال المراد بعد الحذف ، ويشكل عليه (وترغبون أن تنكحوهن) فيحذف الحرف مع أن المفسرين اختلفوا في المراد^(٣) » • وكان ابن هشام لم يقرأ قول العلامة الزمخشري في كشفه فهو دنع للاشكال ، ورفع للاختلاف ، فالصواب أن يقول العلامة المقرظ : « هكذا أرغب في أن أعدهما • ملين مختلفين » • ولا سيما بعد علمه أن مؤلف المناقشات جادل وناضل ، وأطال وأحال من أجل حرف الجر ، وأعانه هو نفسه على الجدل والنضال والاطالة بتقديم الكتاب •

(١) سورة النساء « الآية ١٢٧ »

(٢) الكشاف « ١ : ٢٢٩ طبعة المطبعة البهية بالقاهرة » •

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج ٢ ص ١٦ طبعة مطبعة الاستقامة بالقاهرة •

المفاهيم

وقال - أيده الله تعالى في الصفحة السادسة : « وحاجة الباحث عن القرآن أن يستوعب معاني مفرداته ومفاهيم جملة ودقائق تراكيبه وإشارات أساليبه » .
ومفاهيم جمع مفهومات ، والشيخ رؤوف جمال الدين لا يرتضي هذا الجمع لأنه لم يرد في قواعد الأئمة الثقات عنده ، أنلم يقرأ قوله في الصفحتين ٧٥ و ٧٦ :
« وأخيراً إن ما لم يرد عن العرب برواية أئمة علماء العربية مهما كان نوعه في مفرداته أو قواعدهم أو في خطها وإملائها يجب أن يستر ولا ينشر فيه ما فيه من ضرر نبه عليه الأقدمون فوضعوا علوم العربية لصيانتها ، ووقف قليل من المتأخرين^(١) بناءً على ما جاء في تلك العلوم من قواعد مدافعين عن حماها مستهجنين تلك المصطلحات راديين عليها لئلا ينخدع بها الشباب المثقف^(٢) لئلا تدخل ضمن العربية في الزمن القدام » .

المستتر العلامة الجليل « مفاهيمه » لئلا يراها الشيخ رؤوف جمال الدين ، تدعو العاقبة ، قال الشيخ تقي الدين الهلالي : « الوصف المضاهي لمكتوب^(٣) في الوزن إن كان لعاقل وجب جمعه على مفعولين قال تعالى : إنهم لهم المنصورون . وقال تعالى : إنا لمردودون . وهو في القرآن كثير ، فان كان لما لا يعقل جمع بالألف والتاء كقوله تعالى : واذكرُوا الله في أيام معدودات . وقال تعالى : الحج أشهر معلومات . . . وأصاب الشنقيطي في اعتراضه على من جمع مشهوراً على مناهير ولكن العرب جمعت مشؤوهاً على مشائيم ، ووردت ألفاظ أخرى مثله وذلك نادر لا يقاس عليه^(٤) » . وقد كنا نقلنا قول الشيخ كاملاً في الذي قدمنا من النقد ، ثم وجدنا في الإعادة إفادة . ونحن لا نذكر الاحتجاج لصحة « جمع مفهوم على مفاهيم^(٥) » لأنه مخالف لرأي الأئمة الذين لا يثق الشيخ رؤوف إلا

-
- (١) كالشيخ رؤوف جمال الدين ، كما أحسب .
 - (٢) والشيوخ الاعلام ، كما نرى ، وعلى حسب دعواه .
 - (٣) ولمفهوم العلامة المقرظ .
 - (٤) رشيد رضا أو اخاء اربعين سنة « ص ١١٩ ، ١٢٠ » .
 - (٥) يراجع كلامنا على جمع مشهور على مشاهير من هذا الكتاب « ص ١٣٨ » .

بأقوالهم ، والعلامة المقرّظ موافق على رأيه فلا يفيد هذا الاحتجاج فائدة ، وإن كان الشيخ رؤوف استعمل « المشاهير » ولم يعلم أن علماء أوجبوا على « المشهورين » .

المعاجم والمعجمات لا المعاجم

وقال في الصفحة السابعة : « فوضعوا المعاجم والدواوين والموسوعات لجمع مفرداتها ... وحتى مؤسسي مدارسها منهم وواضعي معاجمها » وقال في الصفحة الثامنة : « لمؤلفي المعاجم ... لتأليف المعاجم ... ورواد المعاجم اللغوية ، .

أراد بالمعاجم جمع المعجم أي المعجمات والمعاجيم ، مع أن المعاجم جمع المعجم على وزن المذهب وهو موضع العجم أي العضم للاختبار : اختبار الصلابة أو الرخاوة على حسب الشيء المعجوم ، ودخلت الكلمة ميدان المجاز ، قال العلامة النزمخشري في أساس البلاغة : « وفلان صلب المعجم . لمن إذا عجمته الأمور وجدته متيناً » وقال في ص د ق من الأساس : « وفلان صدق وصدق المعاجم ، . فالمعاجم جمع المعجم بالمعنى المذكور ، أما « المعجم » بضم الميم فالقاعدة في جمعه زيادة الألف والتاء فيكون « المعجمات » . ويجوز عندي جمعه جمع تكسير بشرط أن تطبق عليه قاعدة الأسماء المضمومة الميم كالمفطر والموسر والمنكر والمظفل والمخبّل والمخثث فيكون « المعاجيم » كالمفاطير والمياسير والمطافيل والمخابيل والمخانيث ، ويجوز حذف يائه لو وزن الشعر حسب ، أو لخوف الالتباس .

واضع أول معجم عربي

وذكر العلامة الفاضل في الصفحة السابعة والصفحة الثامنة : « أفاضل العلماء الأعيان الذين خدموا اللغة العربية في نحوها وصرفها وقواعدها الأخرى ومعجماتها وآدابها وحرصوا عليها حرصاً شديداً لصيانتها وتيسيرها » وقال : « الملحوظ أن كثيراً من هؤلاء الأئمة لم يكونوا عرباً بالسلالة » . وذكر من

الأعاجم سبعة مشهورين اشتهر علمهم ، وشاع فضلهم وبقيت آثارهم المغوية ،
 ونالهم المغوية وقال : « وذكرت هؤلاء على سبيل المثال لا على سبيل الحصر
 فأعلام المغويين غير العرب يقتصر في احصائهم الى أفراد كتاب وذكرت هؤلاء لانهم
 من رواد المعاجم المغوية الذين نتج خلفهم الباقون وبعضهم من مؤسسي المدارس
 وضع هذا النوع من التأليف ، . وقال الشيخ رؤوف معلناً على قوله هذا : « لعل
 سادته يعرض بأستاذنا القائل . ولا عبرة بأقوال الأعاجم من التحويين ، ففي
 كل هذا نكرة منكورة ، وجلية متعصبة محررة ، فمن ذا الذي أنكر هؤلاء الأعاجم
 وأولئك العجم وفضلهم العظيم في العناية باللغة العربية والافتان في التأليف بها
 وهذه آثرهم العلمية متداولة ، ومؤلفاتهم المغوية خالدة على وجه الدهر ؟ وكيف
 أطيع إنكارها ولماذا ؟ إنما أراد الشيخ رؤوف أن يقول ويعول ويجلب لأني
 ذكرت أن جملة من الجمل الواردة في كتب النحو وهي « قسم الشيء الى كذا
 وكذا » من عبارات بعض الأعاجم الفضلاء ، لأن منهم من كان يخطيء الصواب
 في استعمال أحرف من حروف الجر ، كوضع « إلى » موضع « على » في هذه
 الجملة فقلت قولاً خاصاً بعبارة مخصوصة : « ولا عبرة بأقوال الأعاجم من
 التحويين ، . ولم أقل من المغويين ، فالأعجمي المتم في موطن لغته معذور في
 ذلك ، ومعنى قولي المذكور لا يخفى على الأديب ، وهو أن الأعجمي النحوي
 إذا أخطأ في استعمال حرف من الحروف في أثناء كلامه لا يصح اخذ قوله شاهداً
 على فصاحة العبارة التي عبر بها . »

ومن الثابت في التاريخ أن واضع أول معجم لغوي عربي كان عربياً
 وهو الخليل من أحمد الأزدي الفراهيدي واضع كتاب العين الذي هو عين المعجمات
 المغوية . وهو الذي نتج خلفه المغويون ، لا الأعاجم الذين ذكروهم العلامة
 الجليل المقدم لكتاب الشيخ رؤوف ، وإذا أخذنا بقول بعض العلماء وهو إسحاق
 ابن ابراهيم الحنظلي الفقيه اعتدنا الميث بن رافع بن نصر بن سيار مشاركاً له في
 تأليف العين ، وسماء بعضهم الميث بن المنذر بن نصر بن سيار^(١) وهو عربي

(١) معجم الادباء (٦ : ٢٢٢ - ٢٢٧ طبعة مرغوليوث الاولى) ، .

فابتداع المعجمات اللغوية العربية من مآثر العرب ولا غرابة في ذلك فهم أحق الناس بالحفاظ على لغتهم وآدابها وأحوج الى ابتداع ما يحفظونها به وما يجمعونها فيه . وأياً كان الأمر فأجمع كتابين للغة العربية وأحسن الكتب اتقاناً لها لسان العرب تأليف ابن مكرم العربي الأنصاري وتاج العروس تأليف السيد محمد مرتضى العربي الهاشمي العلوي ، ويليهما في استيعاب اللغة في التأليف الحسن بن محمد العربي القرشي العدوي العمري المعروف بالصاغاني مؤلف التكملة والعياب ومجمع البحرين (*) ، ورواة اللغة المشهورون السابقون هم الأصمعي العربي وابن الأعرابي العربي وأبو العميش عبدالله بن خلد الأعرابي المتوفى سنة « ٢٤٠ هـ » ، مؤلف الكتاب « المأثور » فيما اتفق لفظه واختلف معناه وقد عثر على قسم من « فريتس كرنكو » المستشرق الألماني ونشره بالطبع الآلي في لندن سنة ١٩٢٥ وقوامه ثمان وثمانون صفحة .

المعجمات لا القواميس

وقال - حفظه الله - في الصفحة التاسعة : « وكثرت فيها المعاجم - يعني المعاجيم - والقواميس » ، ونحن نعلم أنه ليس في كتب اللغة ما سمي القاموس إلا كتاب قاموس الفيروزآبادي ، وليس لها أصحّة بل صحاح واحد للجوهري ، وليس لها بوارع بل بارع واحد للقبلي وليس لها محكمات أو محاكم بل محكم واحد لابن سيده ، وليس لها أسس بل أساس واحد للزمخشري وليس لها مغارب بل مغرب واحد للمطرزي وليس لها أعبّة بل عباب واحد للمصغاني وليس لها مصابيح بل مصباح واحد للفيومي وليس لها أسنة بل لسان واحد لابن مكرم الأنصاري وليس لها تيجان بل تاج واحد للزبيدي ، فالصواب الاكتفاء بالمعجمات أو المعاجم الثلاثة يضطرب أمر التسميات في الكتب اللغوية وهذه المقدمة البارعة النفيسة ينبغي أن لا تشان بالألفاظ العامة .

(*) أخذ هذا الاسم بعض العلماء الأعيان المتأخرين عن عصره بعدة عصور وهو فخرالدين الطريحي وسُمي معجمه « مجمع البحرين » . ومجمع البحرين الذي للمصغاني نسخة في دار كتب السلطان بايزيد بأستنبول كانت في خزائن بهاء الدين علي بن عيسى الاربلي .

الاراءة غير الرؤية

وقال المقرظ الاول العلامة الجليل الثاني في الصفحة ١٦١ من الكتاب :
« اتحفني عزيزي الأديب الفضل السيد رؤوف جمال الدين برؤية هذا الكتاب
الجليل ، • والانحاف هو تقديم تحفة حسية أو معنوية إلى إنسان آخر ، وهي
ههنا « الرؤية » • فكيف قدّم إليه عزيزه الشيخ رؤوف جمال الدين هذه
« الرؤية » ؛ مع أنه بصير ، والحمد لله تعالى على ذلك ، يبصر ويقرأ ؛ ولماذا أناب
عيني الشيخ رؤوف عن عينيه ؟! لعله أراد « اتحفني بارأيتي هذا الكتاب » فأخطأ
الصواب ، وأيا كان الأمر فالأعمال بالنيّات ، ولكن النيّات غير العبارات التي يجب
أن يفهمها السامع أو القارى ، غير المؤوف •

وبالرغم ••• فآني

وقال - أطال الله بقاءه - : « وبالرغم من أن الظروف والمشاكل لم تسمح لي
بالتفرغ لاستيعاب الكتاب ومطالعة بصورة كاملة فآني لا يسعني إلا أن أعرب عن
سروري بهذا العمل العلمي » • فالظروف بهذا الاستعمال ترجمة من اللغات
الأعجمية ، ولفظها بالفرنسية « سير كونيستانس » وترجمتها الصحيحة « الحال »
لا الظرف ، في هذه العبارة ، قال الجوهري : « الظرف : الوعاء ومنه ظروف
الزمان والمكان عند النحويين » • وليس معقولاً أن تكون « الظروف النحوية »
قد عاقت عن التفرغ لاستيعاب الكتاب ، أو أوعية الطعام ، فالظروف النحوية من
النحو ، والكتاب في النحو ، وقوله « وبالرغم من أن الظروف ••• فآني » • فيه
أن استعمل « الرغم » هذا من التعابير الأعجمية المترجمة من اللغة الفرنسية وأصل
التعبير الفرنسي « أن دّبي دي » • وأنا كأصحاب التيسير لا أرى بأساً في اقتباس
التراكيب الأعجمية المترجمة ما لم تخالف المعنى المراد أو تشذ عن طبيعة اللغة
العربية ، وهذه العبارة فيها ما خالف المعنى الذي أراده العلامة الفاضل ، فان
« الظروف والمشاكل » هي (التي لم تسمح له بالتفرغ لاستيعاب الكتاب) فكيف

أصابها « الرغم » أو « الأرقام » وهي قاهرة له لا مقهورة وقاسرة لا مقسورة ؟
 أيقال : « ومع أن فلاناً المقهور القاهر أو المغلوب الغالب أو المقسور القاسر » ؟
 فهذا ضرر اقتباس العبارات المترجمة من اللغات الأعجمية بغير تروية ولا تبيين .
 وقوله « فإني » فصل ما بعد « إن » عما قبلها ، فبقيت جملة « بالرغم » بلا متعلق
 هكذا ادعى النحويون الذين لا يثق الشيخ رؤوف إلا بأقوالهم ، فليسأل الشيخ
 رؤوف لعله يجد له جوازاً عند بعضهم فإني لا أومن من أقوالهم إلا بما أجده في
 كلام العرب الفصحاء •

دراسات في اللغة لا عنها

وقال في الصفحة نفسها : « وما أجدر شبابنا ••• بمثل هذه الدراسات
 الجليلة عن اللغة العربية » فاستعمل « عن » مكان « في » والصواب « دراسات في
 اللغة » لأنه يقال : درس اللغة ، قال الجوهري في الصحاح : ودرست الكتاب
 درساً ودراسة • ومنه قول الشاعر وهو من الشواهد النحوية المشهورة :

هذا سُرَاقَةٌ للقرآن يدرسه والمزء عند الرثنا إن يلقها ذيب

وإن أراد بعض النحويين أن الضمير في « يدرسه » راجع إلى مضمون يدرس
 أي يدرس الدرس فيكون راجعاً للمصدر المدلول عليه بالفعل • قال : وإنما لم
 يجر عوده للقرآن لثلا يلزم تعدي العامل إلى الضمير وظاهره معاً^(١) • فحرف
 الجر « عن » لا يستعمل في مادة « درس » كلها فضلاً عن « درس اللغة أو
 الكتاب » ، فأشهر معاني « عن » : المجاوزة وإفادة البعد عن مجرورها ، وليس هذا
 موجوداً في « درس اللغة » لأن الدرس مباشرة الدارس للغة بالحرث ، ودخول
 لأدراكه فيها ، فعلى هذا احتاجت العبارة إلى « في » الظرفية ، ويجوز أن يقال :
 « دراسة للغة » ، رجوعاً إلى الأصل •

(١) خزانة الأدب العبدالقادر بن عمر البغدادي « ج ١ ص ٣١٩ طبعة
 دار العصور » •

كشفه غير كشف عنه

وقال العلامة الجليل في تلکم الصفحة : « وكشف كنوزها وطاقاتها الكبيرة ونظامها البديع » • وقد أراد « الكشف عن كنوزها » ، ومن العجيب أنه قال قبيل ذلك : « وكشف فيه عن سعة اطلاع » فسوّى بين « كشف عنه » و « كشفه » • مع أن الجملة الأولى فيها إيجاز هو حذف المفعول به والأصل « كشف الغطاء أو الستار أو الحجاب أو كل شيء سائر وموارٍ أو ما يغطي من الأمور المغنوية ، والجملة الثانية ، أريد بها إزاحة بما يستر عن الشيء المستور حسب ، فمعنى قوله : « كشف كنوزها » هو « أزاحها وأماطها وأزالها عن موضعها ، وهو معنى غير مُراد ، والمُراد « وكشف عن كنوزها » • قال ابن فارس في مقاييس اللغة : « الكاف والشين والفاء أصل صحيح يدل سرّو الشيء كالثوب يُسرى عن البدن ، يقال : كشفت الثوب وغيره أكشفه » ، وجاء في لسان العرب : « الكشف : رفعك الشيء عما يواريه ويغطيه ، كشفه يكشفه كشفاً وكشفه ••• » وفي أساس البلاغة « كشف عنه الثوب وكشفه ••• ومن المجاز : كشف الله غمه وهو كشاف الغم » ، وقال الراغب الاصبهاني في مفردات غريب القرآن : « كشف الثوب عن الوجه وغيره ، ويقال : كشف غمّه ، قال تعالى ، وإن يمسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو » •

وهذا كتاب الله تعالى حكماً بينا وبينه ، قال تعالى في سورة ق « لقد كنت في غفلة من هنا فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد » • فالمكشوف هو الغطاء وما جرى مجراه من الحسيّات والمعنويات كالغم ، وقد يحذف المفعول به كقوله تعالى في سورة النمل : « فلما رأته حسبته لجة وكشفت عن ساقها » أي : وكشفت ثوبها عن ساقها كما يفعل الخائن للواء الضحّل ، ولا بد للأشياء المادية كالكنوز والمغنوية كالطاقات من استعمال « عن » فالفصح أن يقول العلامة : « والكشف عن كنوزها وطاقاتها » كما قال : « وكشف فيه عن سعة اطلاع » فهذا هو القول الصحيح الفصح ، قال الامام علي - ع - على ما ورد في نهج البلاغة : « فان في الناس عيوباً

الوالي أحق من سترها ، فلا تكشفن عما غاب عنك منها ، فانما عليك تطهير ما ظهر لك^(١) » • وفي كلام الله تعالى وكلام الامام علي - عليه السلام - غنى عن تطلب الفصاحة في غيرهما •

كيف يستعمل التلو؟

وقال في الصفحة ١٦٢ : « ويحقق على يديه المكاسب تلو المكاسب للغة القرآن » ، ويحق لي أن أسمى هذه الجملة « أم الأوهام » ففائدة التعريف بالألف واللام في لغة القرآن الكريم ضاعت فيها ، وصار الاسم المتمكن الأمكن ظرفاً خالصاً غير متمكن ، والجمع مفرداً وأفلت زمام الاعراب من القارىء فلا يدري كيف ينطق بكلمة « تلو » من حيث الاعراب ، فالحفاظ على فائدة التعريف الضرورية كان يوجب عليه أن ينكر « المكاسب الأولى » فيقول : « ويحقق على يديه مكاسب أخرى » • قال تعالى في سورة الحج : « لكم فيها منافع الى أجل مسمى » وقال في سورة المؤمنون : « ولكم فيها منافع كثيرة ومنها تأكلون » • وقال في سورة يس : « ولهم فيها منافع ومشارب أفلا يشكرون » وقال تعالى في سورة طه : « وأهشّ بها على غممي ولي فيها مآرب أخرى » ، فلم يقل المنافع ولا المآرب بالتعريف •

وتعريفه « المكاسب » الثانية لم يترك مكاسب لغيره ممن خدم لغة القرآن منذ ظهور هذه الخدمة حتى ظهور كتاب « المناقشات » • ولو أراد مكاسبه بأعيانها لوجب عليه أن يقول « هذه المكاسب » • قال تعالى في سورة الأنعام : « ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن » وقد حرّمها وعرفّها فشمّل التحريم جميعها ، وقال في سورة القصص : « وحرّمنا عليه المراضع من قبل » ، فاستغرق التحريم جميع المرضعات المأجورات ، ولو أراد الجنس لوجب أن يقول « المكاسب » بالافراد ، وهو يفيد الجمع أيضاً مع أن المكاسب أنواع وضروب وهو يريد بها

(١) شرح نهج البلاغة « مج ٤ ص ١٢٢ طبعة البابي الاولى » •

كذلك ، ثم إنه لم يذكر هذه المكاسب في تقرّظه قبل ذلك فيقال إنه ذكر « مكاسب معهودة » ونأتي الى « التلو » فقد ذكرنا أنه اسم متمكن أمكن لا ظرف ، جاء في لسان العرب : « والتلو : ولد الشاة حين يفتن من أمه ويتلوها والجمع أتلاء ، والأنثى تلوة * * * والتلو : ولد الحمار لاتباعه أمه [قال] النضر : التلوة من أولاد المعزى والضأن التي قد استكرشت وشدنت ، الذكر : تلو ، وتلو الذقة : ولدها الذي يتلوها . والتلو من الغنم التي تُتج قبل الصفرية » ثم قال : « يقال للجددي إذا فطم وتلا أمه تلو ، والأنثى تلوة » . وجاء في المصباح المنير « تلوت الرجل أتلوه تلواً على فعول : تبعته فأنا له تال وتلو وزان حمل » . وفي القاموس « والتلو بالكسر ما يتلو الشيء والرفيع وولد الناقة يُفطم فيتلوها جمعه أتلاء وولد الحمار وبالهاء للأنثى » . وكل هذه المعاني لا تفيدها المعنى الذي أراده المقرظ العلامة ، لأنه أراد « التلو » بوزن السمو والاتباع واللاحاق ، فالتصحيح التركيبي والتصحيح المعنوي لجملة العلامة هما « ويحقق مكاسب أتلاء هذه المكاسب » والأتلاء جمع التلو ، و « يحقق مكاسب تلو هذه المكاسب » و « يحقق مكاسب تالية لهذه المكاسب » و « يحقق مكاسب تكون أتلاءً لهذه المكاسب » ولا يصح التركيب مع بقاء المعنى مختلاً في جملة إلا إذا أتى بنص على أن « التلو » يكون مفرداً مع المفرد والمثنى والجمع ، أو يجوز إفراده مع الآخرين في الأقل .

لو أن عراقياً

ونخلص من الفضلاء المتألمين المجلبين علينا الى العلامة النيل المجلب المؤلب المقرظ الثاني الشيخ عبدالمهدي مطر - أطل الله بقاءه - فنقول : قال في الصفحة ١٦٢ « حتى لو أن عربياً عراقياً قبل ألف سنة نشر اليوم » فيقال له : ماذا فعل قبل ألف سنة ؟ أسرق أم قتل نفسه أم تصدق أم خرس ؟ فالجملة ناقصة لأن الذهن يبادر الى أنها : لو أن عراقياً أنشر قبل ألف سنة^(١) والصواب « عاش قبل ألف سنة » . والفصيح « أنشر اليوم » ومصدره الانشار ، جاء في

(١) قال الطرماح :
فلو أن حرقوصاً على ظهر قملة يكر على صفّي تميم لولت

مختار الصحاح « نشر الميت فهو نشر : عاش بعد الموت وبابه دخل ومنه يوم
النشور ، و (أنشره الله تعالى : أحياء) ومنه قرأ ابن عباس - رضي - : كيف
نُشرها • واحتج بقوله تعالى : ثم اذا شاء أنشره • وقرأ الحسن : نُشرها •
قال الفراء : ذهب الى النشر والطبي ، والوجه أن تقول : أنشرهم الله تعالى
فنُشروا هم » • وهذا يعني أنه لا نشور الا بعد الانشار ، وقال تعالى في سورة
الزخرف : « والذي أنزل من السماء ماءً بقدر ، فأنشرنا به بلدة ميتاً ، كذلك
تخرجون » ، وقال : « أم اتخذوا آلهة من الأرض هم يُنشرون » وقال : « إن هي
إلا موتنا الأولى وما نحن بمُنشَرين » • فانفصيح ما ذكرنا وهو اللغة الغالبة
في القرآن ، ولو قول الفاضل « أنشر فشر » لجاز عند اللغويين •

وقال : « فلا يستطيع المفاهمة معه » أراد « التفاهم معه » على حسب التعابير
المولدة ، وإلا فالعبارة الفصيحة « فلا نراها يستطيعان أن يتفاهما » • أما قوله
« المفاهمة معه » فخطأ لأنه لا يقال : « فاهمتُ مع زيد » كما لا يقال « قاتلت مع
زيد » إذا أريد « قاتلته » وإنما يقال على سبيل التمثيل : « جادلت مع زيد فلاناً ،
إذا كنت في حيزه وإلباً على فلان ، ولا بأس بأن نذكر شاهداً قال زهير بن
القين : إنا غزونا البحر ففتح الله علينا وأصبنا غنائم فقال لنا سلمان الفارسي -رح-:
أفرحتم بما فتح الله عليكم وأصبتم من الغنائم ؟ قلنا : نعم • فقال إذا أدركم
شباب آل محمد فكونوا أشد فرحاً (بقتلكم معهم) مما أصبتم اليوم من الغنائم ^(١) ،
فالصواب أن يقول : « فلا نراد يستطيع بمفاهمته أو المفاهمة له » بلام التقوية •

القواميس أيضاً

وقال في الصفحة ١٦٢ والصفحة ١٦٣ « بانشاء قواميس ... سبر تلك
القواميس » وقد تكلمنا على القواميس في بيان أوهام العلامة المجلب المؤلب الثني ،
فيحسن بالقارئ أن يقرأ كلامنا هناك إن شاء •

(١) الارشاد للعلامة المستحق لهذا اللقب الشيخ المفيد محمد بن النعمان
« ص ٢٠٢ طبعة أصبهان » •

تَكْفَلُ بِهِ لَا تَكْفَلُهُ

وقال في الصفحتين ١٦٢ و ١٦٣ « بانشاء قواميس ضخمة تتكفل ضبط الكلمة العربية الأولى » . باستعمال « تتكفل » متعدياً بنفسه الى مفعول به ، وهو لا يتعدى إلا بحرف الجر الباء ، وليته استفاد فائدة مما كتبه مؤلف كتاب المناقشات في كلامه على نزع الخافض^(١) فقد قرظه وحرص مؤلفه بطريقة أدبية بارعة اثني بها عليّ ثناءً حسناً يستوجب مني الشكر المستدام له ولولا أنه أعان عليّ ما عرضت له بكلمة نقد . ورأى انه « كشف عن جملة كبيرة من (الاشتباهات) ، وقعت فيها عن غير قصد^(٢) » . أفليس منها « نزع الخافض » أيتها العلامة الضليع ؟ قال الجوهرى في الصحاح : « وتكفل بدينه تكفلاً » . وقال الزمخشري في أساس البلاغة : « وكفل عنه لغريمه بالمال وتكفل به » وقال المطرزي في المغرب : « وقد كفل عنه الغريم بالمال أو بالنفس وتكفل به » . وورد في لسان العرب « ابن الأنباري ، في قولهم ، وقد تكفلت بالشيء » معناه قد ألزمته نفسي وأزلت عنه الضيعة والذهب وهو مأخوذ من الكفل ، والكفل ما يحفظ الراكب من خلفه وذو الكفل نبي من الأنبياء - ص - . . . وقال الزجاج : إن ذا الكفل سمّي بهذا الاسم لأنه تكفل بأمر نبي في أمته فقام بما يجب فيهم . وقيل : تكفل بعمل رجل صالح فقم به ، وجاء في القاموس « وقد كفل بالرجل كضرب ونصر وكرم وعلم كفلاً وكفولاً وكفالة وتكفل » ، وترك الفعل « تكفل » بلا مفعول به ليعود الى « كفل به » بالعطف ، ولو كان متعدياً بنفسه لقال : « وتكفله » . وورد في المصباح المنير « قال ابن الأنباري : تكفلت بالمال ، التزمت به وألزمته نفسي ، قال أبو زيد : تحملت به » . وقال الامام علي - ع - : « واعلم أن الذي يده خزائن السماوات والأرض قد أذن لك في الدعاء وتكفل لك

(١) المناقشات « ص ٢٨ »

(٢) المناقشات ١٦٣

بالاجابة « وقال على ما ورد نبي نهج البلاغة أيضا^(١) : « فته - جل اسمه - قد تكفل بنصر من نصره وإعزاز من أعزّه^(٢) ، وقال أعين بن صبيعة المجاشعي للامام علي -ع- : « أنا إن شاء الله أكفيك يا أمير المؤمنين هذا الخطب وأتكفل لك بقتل ابن الحضرمي أو إخراجه من البصرة^(٣) » • وقال عبد الملك بن مروان للأخطل : « من يتكفل بك » قال : « أمير المؤمنين^(٤) » • وقال منصور الاصبهاني :
أصيرتم كسائي قهرمانا تكفل بالغداء وبلعشاء^(٥)

وقال العنبري الأصبهاني :

يامن تكفل بأسهم^(٦) وسماحه للناس بالاكتار والاقلال^(٧)

وقال أبو سعيد السيرافي : « ولو قصدوا أن يكذبوا ما استطاعوا وأن السكينة نزلت عليهم والحق (تكفل بهم) والخطأ تبرأ منهم^(٨) » •

فهذه نصوص لغوية وشواهد على صحة ما ذكرناه ثبت خطأ الشيخ العلامة عبدالمهدي مطر في حذفه الباء ، فالخطأ مثبت عليه باستشهاد كلام الامام عليه السلام ومن بعده وبحكم الكتاب الذي قرظه وأنهضه أعني مناقشات الشيخ رؤوف جمال الدين •

معنى « أمامك »

وقال - أيده الله - في الصفحة ١٦٣ : « فكنت تشاهد العربية الفصيحة حاضرة أمامك في أي عصر كنت » • أراد بقوله « أمامك » : تجاهك وبازائك

- (١) شرح نهج البلاغة « مج ٤ ص ٣٢ »
- (٢) المرجع المذكور « ص ١١٩ » •
- (٣) المذكور « مج ١ ص ٣٥٢ » •
- (٤) الأغاني « ١١ : ٢٥ طبعة دار الكتب المصرية » •
- (٥) طبقات الشعر لابن المعتز « ص ٣٥١ طبعة دار المعارف بالقاهرة » •
- (٦) قال ناشره: كنا بالاصل ولعلها: بأسه وسماحه أو بأسهم وسماحهم
- (٧) الطبقات المذكورة « ص ٣٥٨ » •
- (٨) الامتاع والمؤانسة « ١ : ١١٣ » •

وقبالك وقبالتك « وما جرى مجراهُنَّ ، على سبيل تشبيهه المنويات بالحسيات ، فأخطأ الصواب بهذا اللفظ ، لأنه يمثل اللغة العربية غاضبة مولية ظهرها إياه مع حضورها وغير مستقبلة له ولو كانا سائرين لهان الأمر ، وإن يرد الشيخ أن يعرف معنى « إمام » فليذكر وقوف « الامام » في الصلاة ، فالاسمان من أصل واحد ويدلان على وجهة واحدة ، فالامام يقف « إمام » المصلين المؤمنين به ويؤتمهم ، أي يوليهم ظهره ولا يستقبلهم ، ولذلك ولغيره سمي « إماماً » . فالشيخ - حنظله الله - ما يعرف معنى « إمام » ، قال أبو مخنف في بعض أخبار حرب الجمل : « وبلغنا أنَّ عبدالرحمن بن طود البكري قال لقومه : أنا والله قتلت عمراً وإن الأشر كان بعدي (وأنا إمامه) في الصعاليك ، فطعنت عمراً طعنة لم أحسب أنها تجعل للأشر دوني ، وإنما الأشر ذو حظ في الحرب وإنه ليعلم أنه كان (خلفي) ولكن أبي الناس إلا أنه صاحبه (١) » . وجاء في ذكر آداب المتعلم وما يجب عليه للمعلم مما نسب الى أمير المؤمنين علي - ع - « وأن تعظمه وتوقره ما حفظ أمر الله وعظمه (وأن لا تجلس أمامه (٢)) » . أي أن لا توليه ظهرك . وقال - ع - : « فكونوا كالسابقين قبلكم (والماضين أمامكم) قوضوا من الدنيا تقويض الراحل وطووها طي المنازل (٣) » . وقال حماد عجرد في منية جارية أبي عمرو بن العلاء وكانت رسحاء عظيمة البطن :

لو تأنى لك التحول حتى تجعلني خلفك اللطيف (إماماً)
ويكون القدام ذو الخلقة الجز . . . لة خلقاً مؤثلاً مستكاماً
لاذن كنت يا منيعة خير الناس خلفاً وخيرهم قداماً (٤)
وقال ابن علقمة سنة ١٥ هـ :

أرق عيني أخوا جذام كيف أنام وهم إمامي
إذ يرحلان والهجير ظامي أخو حُسيم وأخو حرام (٥)

- (١) شرح نهج البلاغة « مج ١ ص ٨٧ طبعة البابي الأولى » .
- (٢) الشرح المذكور « مج ٤ ص ٥٣٧ » .
- (٣) المذكور « ٢ : ٥٠٩ » .
- (٤) الأغاني « ١٤ : ٣٥٠ طبعة دار الكتب المصرية » .
- (٥) تاريخ الأمم والملوك « ٤ : ١٥٦ طبعة المطبعة الحسينية » .

ولو لم يكن قول الشيخ على سبيل تشبيه اللغة بالانسان المائل تجاه الانسان

لجز تعبيره •

حاز الشيء لا حاز عليه

وقال - حفله الله تعالى - في الصفحة نفسها : « فحاز على الشهرة العظيمة في هذا المجال اللغوي » • وقد جاد على الفعل « حاز » بحرف جرّ هو « على » مع استغنائه عنه ، بعد سلب الباء من جملة « تكفّل به » وليته لم يفعل الفعلين ، فالفعل « حاز » يتعدى بنفسه الى مفعول به يقع عليه الحوز أي الحيازة • قال الجوهري في الصحاح : « الحوز : الجمع وكل من ضمّ إلى نفسه شيئاً فقد حازه حوزاً وحيازة » • والذي في مقاييس اللغة لابن فارس « وكل من ضمّ شيئاً الى نفسه فقد حازه حوزاً » عداه بنفسه أيضاً ، وقال الزمخشري في أساس البلاغة : « حاز المال واحتازه لنفسه وعليك بحيازة المال وحاز الابل : ساقها الى الماء وحوزها » • وقال المبارك بن الأثير في النهاية : « فيه أن رجلاً من المشركين جميع الأمة كان (يحوز المسلمون) أي يجمعهم ويسوقهم • حازه يحوزه : إذا قبضه وملكه واستبد به » • وورد في لسان العرب في تفسير الماحوز « وقال بعضهم هو من قولك : حزت الشيء إذا أحرزته » وقال : « الحوزي المتوحد وهو الفحل منها وهو من حزت الشيء إذا جمعته أو نحته » وقال : « وحزت الأرض إذا أعلمتها وأحييت حدودها ، وقال في التحيز : « وقال سيويه هو تفعال من حزت الشيء » وقال : « والحوز : الجمع وكل من ضمّ شيئاً إلى نفسه من مال أو غير ذلك فقد حازه حوزاً وحيازة وحازه إليه واحتازه إليه » • وفي المصباح المنير « حزت الشيء أحوزه حوزاً وحيازة : ضمته وجمعته ، وكل من ضمّ إلى نفسه شيئاً فقد حزه ، وحازه حيزاً من باب سار ، لغة فيه وحزت الابل باللقتين سقتها » • فالنصوص اللغوية متضاربة في تعدي « حاز » بنفسه على اختلاف معانيه ، والشيخ الجليل يعلم أن تلميذه الشيخ رؤوف جمال الدين أقام النكير علينا وأيده هو فيه لأننا قدرنا (لدوه) بباء جارّه ، في الاعراب ، والتقدير شيء موهوم ، فكيف يزيد الشيخ جملة « حاز » حرف جرّ مكتوباً متروكاً ؟

ولو كان قول الشيخ شعراً لقلنا إنه مضطر ولكنه نائر حرٌ مختار والله الحمد .
 وكتب يعقوب بن الميث الصفار للخليفة المعتمد على الله وهو من شعر الشعوبية:
 أنا ابن الأكارم من نسل جَمٍّ وحائز إرث ملوك العجم^(*)

قرأ على فلان

وقال - أيده الله تعالى - في الصفحة ١٦٤ : « وكان جمال الدين^(١) في بعض الأحيان يزورني في داري فيقرأ لي بعض فصول المناقشات » ، وقد أشرنا في حاشية الصفحة الثالثة من هذا الرد إلى غلظه في استعمال اللام بدلاً من « على » في قوله « قرأ لي » وهو يريد « قرأ علي » لأن « قرأ لي » إن جاز فهو لا يُغني الفعل عن استعمال « على » قال الله تعالى : « وقرآنًا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلاً^(٢) » وقال عز من قائل : « وإذا قرىء عليهم القرآن لا يسجدون^(٣) » . وقال الحجاج بن يوسف جبّار ثقيف : « وإني أقسم بالله لا أجد رجلاً تخلف بعد أخذ عطاءه بثلاثة أيام إلا ضربت عنقه ، يا غلام (اقرأ عليهم) كتاب أمير المؤمنين^(٤) . وجاء في كتاب كليله ودمنة - ص ٢٦٦ - « فلما عرف قولهم وقول دمنة دعا أمه فقرأ عليها ذلك » . ونحن نذكر هذا الشاهد وغيره بعد كتاب الله تعالى للدلالة على استمرار استعمال الفصح والصحيح . أما « قرأ الكتاب لفلان » فيجوز استعماله للتلمذة كأن يقرأ تلميذ كتاباً على شيخ لتلميذ آخر من طلاب العلم ، جاء في أول الكامل تأليف المبرد : قال : حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش قراءة عليه ، قال : (قرىء لي هذا الكتاب على أبي العباس) محمد بن يزيد المبرد^(٥) . وفي هذه الفقرة شاهدان أحدهما

(*) معجم الأدباء « ١ : ٣٢٢ طبعة مرغوليوث الأولى » .

(١) الذي على غلاف الكتاب « رؤوف جمال الدين » لا جمال الدين ، قال تعالى : « ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله » . فان كان جمال الدين لقباً لرؤوف فلا اعتراض عليه .

(٢) الاسراء « ١٠٦ » .

(٣) الانشقاق « ٢١ » .

(٤) الكامل في الأدب « ١ : ٢٧٣ طبعة المطبعة الأزهرية » .

(٥) المرجع المذكور « ١ : ٢ » .

قوله « قراءة عليه » لا له ، كما قال الشيخ ، والأخر « قرئ لي » . . . على
أبي العباس ، فأجتمع ابحرفان في جملة واحدة ، كما ذكرت آنفاً ، فإن أراد
الشيخ الجليل عبدالمهدي مطر أنه كان يدرس كتاب المناقشات سماعاً على مؤلفه
ويقتبس منه علماً ، حذاه على تقريره فقولاه صحيح ، ولعله أراد ذلك ونحن
غافلون ، فنحن نعتذر إليه من هذه الغفلة .

في الأقل لا على الأقل

وقال - أطال الله بقاءه - : « ويجوز أن يكون للدكتور رأي فيها بالموافقة
أو على الأقل بالرضا » . وقد أومأنا إلى غلظه في استعمال « على الأقل » بدلاً من
« في الأقل » في حاشية الصفحة الثالثة من هذا الرد ، وقلنا : « أراد في الأقل ،
وهو تعبير فصحاء الأمة ، وقد ذكرنا الأذلة على صحة ما قلناه ، في تخطئنا الشيخ
رؤوف جمال الدين ، لأنه ارتكب هذا الخطأ ، فمن شاء الاطلاع على ذلك فليرجع
إلى موضع الاستدلال .

البادرة للشر وأشباهه

وقال في تلكم الصفحة : « ولعل هذا يكون بادرة خير ، يفتح المجال لجداعة
يتصرون لآراء الدكتور فتكشف الحقائق أكثر ، وأنا معجب بهذه النفس
المهذبة العلمية السامية ، المطلّة على قراء تقريره ، ومجبر على أن أدافع عن نفسي
وأناضل من لا يعترف بحقي ولا يقدرني حتى قدوري الذي آتاه الله تعالى ، من
هؤلاء الأفاضل الأمانل الذين لسان حال كل منهم ينشد قول الكلابية اليربوعي :

فقلت لكأس الجميعها فأنما نزلنا الكتيب من زوود (لنفرعا)

قال الشيخ « بادرة خير ، وأشهر معاني البادرة عند أهل اللغة العربية
أن تكون للشر وأشباهه ، فكيف تضاف إلى الخير ؟ قال ابن فارس في مقاييس

اللغة : « وإنما سمي الخطأ بادرة لأنها تبدر من الانسان عند حدة وغضب ، يقال : كانت منه بوادر أي سقطات ، ويقال : بدرت دمعته وبادرت : إذا سبقت فهي بادرة والجمع بوادر ، قال كثير :

إذا قيل هذي دار عزّة قاذني إليها الهوى واستعجلتني البوادر » •

وقال الزمخشري في أساس البلاغة : « وهو مخشي البدره وأنا أخاف بادرتة وهي ما تبدر منه عند حدته ، وتقول : فلان حارّ النوادر ، حادّ البوادر وأصابته بادرة السهم وهي طرفه من قبل النصل » وقال في الفائق : « أنشد نابغة بني جعدة •••

ولا خير في حلم إذا لم يكن له بوادر تحمي صفوه أن يكدرًا

••• البدره : الكلمة تبدر منك في حال الغضب^(١) » • وقال المبارك بن الأثير في النهاية : « والبادرة من الكلام الذي يسبق من الانسان في الغضب ومنه قول النابغة : ولا خير في حلم ••• » •

وورد في المغرب « بدر اليه ومنه كلام أي سبق والبادرة البديهة^(٢) ومنه البادرة وهي ما يبدو منك عند الغضب » وجاء في لسان العرب « والبادرة : الحدة وهو ما يبدر من حدة الرجل عند غضبه من قول أو فعل ، وبادرة الشرّ ما يبدرك منه ، يقال أخشى عليك بادرتة ، وبدرت منه بوادر غضب أي خطأ وسقطات عندما احتدّ ، والبادرة البديهة ، والبادرة من الكلام : التي تسبق من الانسان في الغضب ومنه قول النابغة : ولا خير في حلم ••• وبادرة السيف : شبّاته ، وبادرة النبات رأسه أول ما ينفطر عنه ، وبادرة الحنّاء أول يبدأ منه ، والبادرة : أجود الورس وأحدثه نباتاً ••• والبادرة : الكلمة العوراء والبادرة الغضبة السريعة يقال : احذروا بادرتة » • وفي المصباح المنير « وبدرت منه بادرة غضب : سبقت والبادرة الخطأ أيضاً وبدرت بوادر الخيل أي ظهرت أوائلها » • وفي القاموس عامّة ما نقلنا من اللسان •

(١) الفائق « ٢ : ١٠٤ طبعة البابي بالقاهرة » •
(٢) ذكر الجوهري في الصحاح « البديهة » قبله •

فهذه أشهر النصوص اللغوية للبادرة وأظهرها ، وبقي الاستشهاد عليها في واقع اللغة العربية ، وهي الراجحة المرجحة • قال الامام علي -ع- على ما جاء في نهج البلاغة : « ولا تبجنن بعقوبة ، ولا تسرعنَّ إلى بادرة وجدت عنها مندوحة^(١) » • ثم قال : « واحترس من كل ذلك بكفّ البادرة وتأخير السطوة حتى يسكن غضبك^(٢) » • ودست امرأة أبياتاً لعمر بن الخطاب -رض- فيها :
 قل للأمير الذي تخشى بواده مالي وللخمر أو نصر بن حجاج^(٣)

وقال الفرزدق يمدح الامام زين العابدين علي بن الحسين -ع- وكان أسمى من ذلك :

سهل الخليفة لا تخشى بواده يزينه اثنان حسن الخلق والشيم^(٤)
 قال البيانيون : مراد الشاعر أنه -ع- لم تكن له بوادر فتخشى وذلك حق ، وقال موسى الهادي لعمّه ابراهيم بن المهدي : « أما والله لولا بادرة جهلك التي غلبت على صحيح عقلك لضربت الذي فيه عينك^(٥) » • وذكر الجاحظ لثوب بن شحمة الشاعر :

إني لذويرة تخشى بواده عند الصياح بنصل السيف قرّاع^(٦)
 وقال المبرد في حديث الأديب المجنون : « فبادرت مسرعاً خوفاً من أن تبدر منه بادرة^(٧) » • وقال أبو حيان التوحيدي : « ومتى لم تغفر لي الذنب البكر والبادرة النادرة فقد أعنتني على ما كن مني^(٨) » ، ونقل قول ابن سعدان العارض له : « ولك معه

-
- (١) شرح نهج البلاغة « مج ٤ ص ١٢٠ » •
 (٢) المرجع المذكور « ص ١٥٢ » •
 (٣) المذكور « ٣ : ١٠٠ » •
 (٤) راجع لتحقيق ذلك « لباب الآداب للأمير اسامة في حاشية ص ١٠٨ » •
 (٥) تاريخ الأمم والملوك للطبري « ١٠ : ٤٦ طبعة المطبعة الحسينية » •
 (٦) الحيوان « ١ : ٢٦٩ » •
 (٧) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٣ : ٣٨٥ » •
 (٨) الامتاع والمؤانسة « ١ : ٨ » •

نوادير مضحكة ، وبوادير معجبة^(١) « وهذا من إنشاء أبي حيان على لسان ابن سعدان ونحن نعلم أساليب أبي حيان في النقل عن الأعيان . وقال الزمخشري في ف ر ط من أساس البلاغة : « ونخاف أن تفرط علينا منه بادرة » . وجاء في عهد الخليفة الهمام الناصر لدين الله العباسي بنقابة الطالبين إلى الشريف فخر الدين أبي الحسن محمد بن محمد بن المختار العلوي الكوفي - رح - « فمن بدرت منه بادرة ، أو عثرة نادرة أقالها^(٢) » . وورد في أخبار هارون الرشيد وجليسه أبي معاوية الضرير أنه كان في مجلس الرشيد قرشيّ فذكر بحضوره حديث أبي هريرة أن موسى لقي آدم « فقال القرشيّ : أين لقي آدم موسى ؟ قال : فغضب الرشيد وقال : النطع والسيف ، زنديق والله يطعن في حديث رسول الله - ص - فما زال أبو معاوية يسكنه ويقول : كانت منه (بادرة) ولم يفهم يا أمير المؤمنين ، حتى سكنه^(٣) » . وقال الفرزدق :

إذا مالك ألقى العمامة - فلحذرُوا - بوادر كفي مالك حين يغضب^(٤)

فلم يبق للشيخ الجليل بعد هذه الشواهد الناصعة الشهادة ، الجامعة بين عصور استعمال « البادرة » إلا « البادرة » بمعنى البديهة ، ولم نجد لها خيالاً إلا في قول أبي حيان على لسان ابن سعدان ، وقد مرّ « ولك معه نوادر مضحكة وبوادير معجبة » . والبديهة كما هو معلوم متعالم هي ما يحضر الإنسان من كلام أو شعر فيده الجالس معه في أثناء المحادثة ويغتته ، وليس كتاب المناقشات هذا المحرّر المحتوي على فصول ونقول ، الذي استغرق ما استغرق من البحث والوقت والجمع والقراءة على الشيخ المطري الجليل ، والذي يسمى « بادرة أي بديهة » . فلو

- (١) المرجع المذكور « ٢ : ٤ » .
 (٢) الجامع المختصر في عنوان التواريخ - وعيون السير . لتاج الدين ابن الساعي « ٩ : ١٩٥ » .
 (٣) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي « ١٤ : ٧ ، ٨ » .
 (٤) ديوان الفرزدق « ص ٣١ » والمجازات النبوية طبعة الشيخ محمود مصطفى من أساتذة الأزهر في العربية وقد تصحف عليه يغضب الى « تعصب » .

قال الشيخ « طليعة خير » وما جرى مجراها لكان أقرب الى الفصاحة وأبعد عن
 الالتباس ، ومع ذلك فنحن نشكر له فضله العظيم وأدبه البارع الكريم ونعذر
 إليه مما أجبرنا عليه ونسأل الله تعالى ان يطيل طيلته ، ويوفقه للأفلاح والانباج ،
 وأرجو منه - حفظه الله - أن يعلم أنني لم أشكر الشيخ الفاضل رؤوف جمال الدين
 لأنه تسرع فترع ، واقحم وما تورع ، وعرض فأمضت وكنت أود أن أطيل
 الرد أكثر مما فعلت ولكني مريض وقد أراني المرض من آلامه أشباه الموت
 سبعين مرة ، ومع ضعف هذا النفس المتردد وفساد هذا الهواء المتجدد ، أرى
 نفسي ومن الله التسديد والتأييد ، على ثقة من استطاعتي رد كل تعد على صاحبه ،
 وفضح كل تهويل يراد به التضليل في اللغة العربية ونقض كل تجهيل عليل ،
 يرمني به رام ، أو يذيع به عليّ ذو أوهام •

وقد رأيت في آخر « الفرعة » من كتاب المناقشات أبياتاً للشاعر الأديب
 الشيخ عبدالمنعم الفرطوسي يقرظ بها كتاب المناقشات مطلعها :

كتاب ضمّ من طرف المعاني تليد السحر منها والطريفا
 وليت شعري أيّ سحر تالد وطريف في إعراب « ستميت الحصان دلوا
 ماءً » وفي نزع الخافض ، وفي « تعدي الأفعال » و « المناعيل » و « المدّ والتصر »
 وغير ذلك من المباحث النحوية الجاسّة ؟ أفهذا هو الأدب الذي يمثل الشعور
 الصادق والحق الناطق وقد ذكرتني أبياته - حفظه الله تعالى - أبياتاً وجدتها
 لبعض الشعراء ، من بحرهما وقافيتها وهي :

رأيت مفرطاً يبني قريضاً ويلوي شدقه لياً عيفاً
 فأخرج بعد لأي شر نظم فبان لغبيره كذبا سخيفاً
 فقال دعوا اعتراضكم فاني قصي أن أرى الأدب الطريفاً
 أجور على الشعور لأن إرربي بأن أدعى كبيراً مستجيفاً
 وإذ هي فزعة فالصدق أمر يثبنا ويجعلنا وقوفاً
 أقول مزخرفاً وأصبح جلباً على شعري وإن أضحي نجيفاً
 فشعري كودن وأنا سكيت وبالأجلاب أمل أن أخيفاً
 ستلقى ياسكيت نضال حرّ يريك على تهاونه صروفاً

وهيذنه نهاية كلامنا على نقض ما ورد في كتاب « مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد » (*) وعلى مباحث في النحو والصرف حاوية فوائده نادرة جمعت بين الاتباع والابتداع والاصلاح اللغوي المستند الى أساليب العرب الفصحاء ، وقد كتبنا هذه الأوراق ونحن تحت وطأة الداء العياء نقاسي أشد الآلام التي حرمتنا الراحة والنام طول هذا العام ، وقد رحمنا الله تعالى بهذا النفس المتردد وهذا الهواء المتجدد ، اللذين كانا أعظم الأسباب في تسهيل تأليفنا لهذا الكتاب في اسبوعين لا أكثر منهما ، وتعجيل الانتهاء الى الفراغ منه . والحمد لله والصلاة على نبيه العظيم الكريم الذي علم الأمم السدك بالحق ، والتمسك بالصدق ، والسلام على آله الهداة الأبرار ، السادة الأطهار ، وأصحابه الطيبين المناضلين الأحرار .

تمت كتابته في اليوم السادس من شعبان سنة ثمان وثمانين وثلاث مئة وألف الهجرية ، في داري بالدورة الجديدة من أرباض بغداد الغربية والله الحمد أولاً وآخراً . وقد رأينا أن نلحق به « مقترحات ضرورية في قواعد اللغة العربية » كنا قد اقترحناها على مجمع اللغة العربية بمصر وحاضرنا أعضاءه بها في الجلسة الثالثة التي كانت في اليوم العشرين من شوال سنة ١٣٨٦هـ الموافق لليوم الحادي والثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٦٧م وها هي ذه :

(*) أراد « مناقشات بيني وبين مصطفى جواد » أو « مناقشتي لمصطفى جواد فانه يقال « ناقش فلان فلانا » ولا يقال « ناقش مع فلان » الا اذا كان في حيزه ومعيته ، وكتاب « الموافقة بين أهل البيت والصحابة » للحافظ أبي سعيد اسماعيل بن علي الرازي السمّان المتوفي سنة ٤٤٥ مشهور وهكذا تكون التسمية الصحيحة . ومنها محاضرة الأبرار ومسامرة الأخبار ، فلم يسمها ابن عربي « المحاضرة مع الأبرار » . وجاء في كتاب « نسب اقريش » - ص ٣٢٨ - في ترجمة المهاجر بن خالد المخزومي « وهو الذي قال حين أجمع القتال مع ابن الزبير » لأنه قاتل أعداء ابن الزبير . والأعاجم معذرون إن لم يميزوا بين التعبيرين .

مقترحات ضرورية في قواعد اللغة العربية

اللغة العربية اشتقاقية

لما كانت اللغة العربية ، كما علمتم ، لغة اشتقاقية ، وكانت أبنية الأسماء والأفعال ، معدودة محدودة ، ضاقت تلكم الأبنية عن استيعاب الدلالات ، لكثرة المعاني العامة فاضطرت إلى احتمال الاشتراك أولاً ثم الاستعانة بالحروف ثانياً ، عند عجز الأبنية المشتركة عن أداء طائفة من المعاني المرادة ، فأوزان الفعل الثلاثي الستة الأصلية ، ووزن المغالبة منه ووزن المتقول إلى التعجب ، ووزن المبني للمجهول ، التي تتغير حرركاتها تبعاً للمعنى والقصد ، وأوزان الفعل الرباعي والفعل الخماسي والفعل السداسي كلها ضاقت عن استيفاء المعاني المختلفة ، حتى لقد اشتركت عدة معان عامة في الوزن الواحد من تلكم الأوزان . كما هو مبسوط في كتب التصريف وإن لم يكن البسط مستقصى .

ضيقت أوزان الأفعال لقلتها

فلذلك ناءت أوزان الأفعال بالمعاني المتقاصفة عليها ، والدلالات المتبادرة إليها ، فأصبحت جمهرات أفعال وجمهرات معانٍ يُموج بعضها في بعض ، فلا يستطيع أحد أن يطور بها إلا بعد أن يستعد عدة من عدة معجمات لغوية . وكذلك الأمر في الأسماء المشتقة ، وفي جموع التكسير لأنها جارية مجرى المشتقات في تغير الأبنية وغلبة الاطراد عليها .

وزن «فعال» ومعانيه البنائية

ولأضرب مثلاً لذلك ، فالعرب اتخذت بناء «فعال» أصلاً للدلالة على الآلة والأداة ، كالثقاف لآلة التنقيف ، والقياد لأداة القيادة ، والخياط لأداة الخياطة ، ثم حدث التباس في التسمية فزادوا الوزن تاءً فقالوا فعالة ، كالجبال والحمال والعمالة ، ثم اتخذوا «فعالة» وزن جمع مكرر للاسم الذي على وزن «فعل» كسهم وسهام ، وكتب

وكلاب ، وكذلك اتخذوه لجمع الثلاثي المؤنث الساكن الوسط كنطفة ونطاف وحربة وحراب ورهمة ورهام • وجعل أيضاً جمعاً « مكسراً » للصفة التي على فعيل كصغير وصغار وكبير وكبار ونحيف ونحاف وظريف وظراف • واتخذ « فعال » مع ذلك مصدراً للثلاثي الأجوف كالإياب والرياد ، والقياد والعياذ والقياس ، وما كثر ذلك وخشي الالتباس كما في القياد الذي هو اسم للأداة ومصدر للفعل المعتل زيدت عليه التاء ، فنشأ مثل الخياطة والزيادة والزيارة والقيادة والنياحة والوفادة ، وهي غير مصدر المبالغة الذي صار بطريق المبالغة مصدراً للحرفة ، كالصناعة والزراعة والتجارة ، وكان مصدر الرباعي « فيعال » قد نقل إلى « فعال » أيضاً مثل « جادل جيدالاً ثم رجحوا جيدالاً » وهو المخفف المستعمل ، واتخذ « فعال » مصدراً لبيان الامتناع كالإباء والجماح والنزاع والشراد ، وجاء « فعال » مصدراً لعدة أمراض كالنفاس وهو شقيق « فعال » الذي هو الأصل للأمراض كالزكام والدوار، وبهذا يكون « فعال » متنازعاً بين تسعة دلالات صرفية عامة ، وفيه بيان لضيق الأبنية الصرفية الذي أشرت إليه آنفاً •

مفعّل للآلة والأداة

وأعود إلى « فيعال » الذي للآلة والأداة فأقول : لما كثرت المعاني الصرفية المعتمدة عليه والتبس مؤنثه « فعالة » بمصدر المبالغة ومصدر المعتل الثلاثي الأجوف ابتدعت العرب للآلة والأداة وزناً جديداً ، هو « مفعّل » كمبرد ومقود ، ثم أنشئه لتحقيق تأنيث الآلة والأداة فقالت « مفعلة » كمكسنة ، ثم بالغ كثير من العرب في إشباع فتحه « مفعّل » فنشأ من الأشباع « مفعّال » كمسعر ومسعار ومسبر ومسبار ومثبر ومثبار ومحرت ومحراث ومفتح ومفتاح ومشعل ومشعال ، وقولي بتقديم « مفعّل » لمفعّل لا يعني لزوم اجتماعهما في كل مادة ، فان من العرب من كانوا يفضلون وزن أحدهما على الآخر ، فقد قالوا « المحرك » ولم يقولوا « المحرك » وإن جاز قياساً ، بله ما يحدث من اختلاف المعاني بين الصيغتين أحياناً كالمجدح الذي يجدح به السويق وشبهه أي يلت ويمزج بشيء غيره من المائعات التي يسميها العصريون « السوائل » والمجدح الذي هو ساحل البحر •

استعارة وزن الآلة للمبالغة

وقد بعثت الحاجة الملحة العرب على استعارة « المفعل والمفعال » للمبالغة في صفة الموصوف الذي تناهت صفته في الفعل المشتقة منه الآلة والأداة • كاشتقاقهم من سعر فلان النار « فلان مسعر حرب » قال زيد الخيل :

وقومي رؤوس الناس والرأس قائد إذا الحرب شنتها الأكف المساعر

يعني أصحاب الأكف ، أو وصف الأكف بأنها مساعر حرب تشبيهاً لها بالأدوات على سبيل المبالغة ، وقد أراد أن اليد أو الكف بلغت من شدة تأريثها النار الحرب أنها أصبحت كالآلة في التأريث والتأجيج والتهيج ، فمفعل هو في أصله اسم آلة وأداة استعير للمبالغة استعارة انتفاع لا انتزاع فليس هو بصيغة مبالغة من اسم الفاعل كما قال الصرفيون - رحمهم الله تعالى - ولو كان كما قالوا لجمع جمع مذكر سالماً ، كسائر صفات المذكر العاقل الخالية من التاء ، ولكنه لا يجمع إلا تكسيراً ، والجمع المكسر هو جمعه الأصلي وهذا القول لا يعني أن « كل مفعل » ينبغي أن يكون مستعملاً للآلة والأداة أولاً ثم يستعار للمبالغة ، فقد صاغت العرب « مفعلاً » على سبيل الاستعارة أيضاً للمبالغة كالمفن للكثير الفنون العجيبة الذي يسمى اليوم الفنان وهو من صفات القراء أي الحمامار الوحشي •

وكما استعارت العرب « وزن مفعل » للمبالغة كذلك استعارت وزن « مفعال » لها كالمعمار والمكسال وحاله في الاستعارة كحال مفعّل ، لا يقبل التأنيث ولا يجمع إلا جمع تكسير ، وشذ قولهم « مفضالة » وقد أفادت هذه الاستعارة اللغة العربية ، فقد أجازت اشتقاق هذا الوزن من الرباعي كالمذيع من أذاع ، والمفضل من أفضل ، والمعوان من أعان ، والمطعم من أطمع ، والمتلاف من أتلف ، والمزواج من أزوج ، والمطلاق من أطلق ، والمثالث من آنت ، والمذكار من أذكرت ، ونحوها به أحياناً نحو الامالة التامة المؤدية إلى الابدال كالمعطير للمعطار ، ولو كان المفعال صيغة مبالغة أصلية لجمع جمع مذكر سالماً ، كما قلت قبلاً • وشذت المسكينة من المفعيل والفصيح « امرأة مسكين » •

استعارة وزن الآلة للمكان

استعارت
واستعادت العرب « المفعال » لأسماء الأمكنة الخاصة على سبيل التشبيه أيضاً
كالميناء والمرصاد والمضمار والمشوار والمنهاج ، ثم لأسماء الأزمنة الخاصة لأن فيها
معنى الأداة كالميقات والميعاد والميلاد ، ثم نقلته إلى اسم المصدر كالبريات والمصادق .

اقتراح جمع مفعال على مفعالين

ولما كان مجمع اللغة الموقر قد فتح باب اقتراحات التيسير وأجاز صوغ اسم
تفضيل من الثلاثي المبني للمجهول ، ومن الفعل الرباعي على وزن « أفعل يَفْعَل »
كالأقيس والأعرف من قيس وعُرف وكالأسن والأهون من أسن وأهان ، وأجاز
تأنيث « فعلان » على بعض لغة بني أسد أو لغتهم جمعاء كعطشانة ووسنانة جئت
مقترحاً عليه إباحتها جمع « مفعال » جمع مذكر سالماً ، فقد كثر استعمال « المعمار »
في هذا العصر لما يسمى بالفرنسية « أرشيتيكت Architecte واستعمال الهندسة
المعمارية أي العمارة لما يسمى بها Architecturo وقد جمعه على المعمارين بدلا من
« المعامير » ورأيت في الجزء الأخير من مجلة العربي الكويتية كلام دكتور فاضل
يقول : « وأرسل الامبراطور المعماريين إلى بيت المقدس » فكان المعمار عنده اسم
هذه الهندسة والمعماري هو البارح فيها والجمع عنده المعماريون ، وهذه مجانبية
للصحة والصواب ، فالواجب علينا التفادي من ارتكابها ، وإباحتها الجمع المذكور ،
واقترح أيضاً على سبيل الاستصحاب تأنيث مفعال و « مفعيل » فيقال : امرأة مكسالة
وامرأة معطيرة لكي يجمعاً على مكسالات ومعطيرات .

استعارة الجموع في العربية

ويسوغ هذا الجمع الذي لا يخرج عما ألفته العربية استعارة الجموع على
اختلاف أنواعها فقد جمعت الأسماء المنقوصة الآخر المعوضة جمع مذكر سالماً ،
كالسنين والعزيرين والمئين والبُريرين ، فان كان للعزيرين صلة بالمذكر فليس للبُريرين
والسنين والمئين صلة به تسوغ هذا الجمع السالم ، وتجاوزت بهم استعارة الجموع إلى غير

المنقوص الآخر المعوض كالأوزين والاحرتين ، وباب استعارة الجموع في العربية واسع كجمع الحديث على الأحاديث وهو جمع الأحدوث ، والنشيد على الأناشيد وهو جمع الأنشودة وجمع الحاجة على حوائج والعادة على عوائد ، وهماس جمع الحائجة والعائدة ، وكجمع الشيخ على المشايخ وهو جمع المشيخة وهذه الاستعارة توهن دعوى الشذوذ في جموع التكسير إيهاناً يشبه النفي والإنكار . وذلك لأن جموع التكسير لها أوزان ، هي كالقوالب الصرفية ، فالمصوب في القالب يأخذ صورته ، وتستعار القوالب أحياناً ، والاستعارة لا تغيرها .

اقترح جمع فعول جمع مذكر سالماً

والاقتراح الثاني الذي أقترحه على المجمع الموقر هو إباحة جمع « فعول » بمعنى فاعل للمذكر جمع مذكر سالماً ، وللمؤنث جمع مؤنث سالماً ، بعد تحقيق التأنيث فيقال « رجل فخور » ورجال فخورون ، ورجل غيور ورجال غيورون ، وامرأة فخورة بتحقيق التأنيث ونساء فخورات ، وامرأة غيورة ونساء غيورات ، وقد شاع هذا الجمع في لغة العصر ، وصار من الضروريات ، لأنه يصعب على العصرين جمع الغيور للرجل والمرأة على غير ، وجمعه للمرأة خاصة على غير ، بله أن في الصفات مثل « عفوّ » وقد جمعوه على « عفّو » لا على « عفّو » كنوم ونم لا على نم ، فهذه الإيابة يجمع على عفوين في النصب والجبر و « عفوون » في الرفع . ومن المعلوم أن « فعولا » بمعنى فاعل للمؤنث يشارك « فعولا » للمذكر في الجمع على وزن « فُعْل » كعروس وعرس وعجوز وعجز ، ويستقل دونه بالجمع على فعائل كعرائس وعجائز وهما في الحقيقة جمع عروسة وعجوزة على تقدير تاء التأنيث ، وقد قالت العامة قبل القرن الرابع « عجوزة » بتحقيق التأنيث للمرأة ، قال الجوهري في الصحاح في مادة عجز « العجوز المرأة الكبيرة ، ولاتقل عجوزة ، والعامة تقوله ، ولكنه نسي رحمه الله أنه قل في مادة كوكب : « يقال كوكب وكوكبة كما قالوا بياض وبياضة وعجوز وعجوزة » وقد ناقض نفسه ولم يحكم العقل في النقل ، وقد أجازت العربية تأنيث أسماء الذات البعيدة عن التأنيث فكيف لاتؤنث المشتق ، فقد جاء في الحديث النبوي قوله صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب لما أخذ فوساً

على تعليمه القرآن بعض الصحابة الكرام « تقلدها شلوة من جهنم » أنت الشلو
 المذكور بالتاء تشبيهاً له بمكافئته التي هي القوس وهي مؤنثة ، وقال صلى الله عليه
 وسلم لأهل اليمن في الزكاة : « أنظروا الشيخة » وقد أنت الشيخ وهو مذكر تشبيهاً
 له بمكافئته وهي البهيمة ، وهذا يمهّد لنا السبيل إلى تأنيث العضو فنقول فعضوة
 للمرأة اقتداء برسول الله عليه الصلاة والسلام .

اقتراح جمع « فعل » على أفعال

والاقتراح الثالث : هو إباحة جمع « فعل » على أفعال بغير استثناء وهو في
 الصحيح العين غير المضعف ولا المعتل أو اللام شاذة، ومثلوا له بفرخ وأفراخ وزند وأزناد
 وفرد وأفراد وأحسبها مما ورد في الشعر حسب ، فالمعتل الفاء الجائز مثل وقت
 وأوقات ووسق وأوساق والمعتل العين مثل ثوب وأثواب وسيف وأسياف ، والمعتل
 اللام مثل نحو وأنحاء وجو وأجواء كما جاء في نهج البلاغة ، والمضعف مثل جد
 وأجداد وعم وأعمام ، وقد ذهب الفراء إلى أنه يقاس أيضاً فيما فاءة همزة مثل
 ألف وآلاف وأنف وآناف . وقد ذكر الأديب أبو حيان التوحيدي ، على ما جاء في
 ترجمته من معجم الأدباء ، أن الصحاب بن عباد جادله في هذا الجمع فذكر له
 عرفانه ثلاثين جمعاً مما يخالف القياس إلا أنه لم يذكرها ، فصارت الفائدة من
 قوله ضميراً قال أبو حيان : « قال الصحاب يوماً : : فَعَلٌ وَأَفْعَالٌ قَلِيلٌ ، وزعم
 النحويون أنه ما جاء إلا زند وأزناد وفرخ وأفراخ وفرد وأفراد ، فقلت له : أنا أحفظ ثلاثين
 حرفاً كلها فعل وأفعال . فقال : هات ياه مدعي . فسردت الحروف ودلت على مواضعها
 من الكتب ثم قلت : ليس للنحوي أن يلزم مثل هذا الحكم إلا بعد التبحر والسماع
 الواسع ، وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة ، والقياس مطرداً . وهذا
 كقولهم : فعيل على عشرة أوجه وقد وجدته أنا يزيد على عشرين وجهاً ، وما انتهيت
 في التسع إلى أقصاه . » وقد جمعت أنا مما خالف القياس من الأسماء والصفات أكثر
 من ثلاثين منها أنف وآناف ، وبعض وأبعض ، ورمس وأرماس ، وحلق وأحلاق ،
 وفرد وأفراد ، وسمع وأسماع ، وفرخ وأفراخ وزند وأزناد المقدم ذكرهما ،
 وفرط وأفراط ، ونسل وأنسال ، ونجل وأنجال ، ونجد وأنجاد ، ولحن وألحان ،

وسطر وأسطار ، وشطر وأشطار ، وشطء وأشطء ، وقلد وأقلاد ، وقلس وقلاس ،
وكبش وأكبش ، ولحظ وألحظ ، ولطح وألطح ، ولفظ وألفاظ ، وشجب
وأشجاب ومرش وأمرش ، ومرع وأمرع ، ومرن وأمران ، ونبذ وأنباذ ،
ونبض وأنباض ، ونجم وأنجم ونذل وأنذل ، وهجل وأهجال ، وأجر وآجار .
فهذه ثلاثة وثلاثون جمعا مخالفة للقياس إلا أنفأ وآنفأ على رأي القراء لأن الألف
عنده تشبه الواو - على ما أحسب - وهو قد أدخل المبدوء بالواو في القياس قبل غيره
من العلماء .

وقد شاع في عصرنا جمع « بحث على أبحاث ، ومجد على أمجاد » وهما من
المصادر المجموعة لبيان النوع ، والبحث قد نقل إلى الاسمية قديماً . ووزن أفعال
كما هو متعارف إنما هو لأدنى الجمع في العدد أو لأدنى العدد في الجمع ، ومنه
كتاب « تنقيح الأبحاث في الملل الثلاث » للفيلسوف عز الدولة ابن كمونة اليهودي
البغدادي من رجال القرن السابع للهجرة ، وقد جمعه للكثرة على بحوث الطيب
الحكيم أبو بكر الرازي ، والقفطي أو من نقل القفطي عنه في كتابه أخبار
الحكماء : قال أبو بكر الرازي في بعض رسائله التي نشرها الأستاذ پول كراوس
المستشرق المعروف « وكل واحد من هذه البحوث يحتاج في تعبيره إلى كيت وكيت » .
وقد يقال إن وجود الحاء في عين البحث ^{وهي} من أحرف الحق أشمه الفتح فكأنه
في الأصل « بحث فجمع على أفعال ، إلا أن هذا لم يسمع عن العرب كما سمع
في الزهر والزهر فجمع على أزهار ، وتسكين عينه الذي هو إحدى لغتيه يبيح
جمعه على زهور كبحر وبحور وبدر وبدور ، ولو كان حرف الحلق شافعا له في
هذا الجمع لشفع للبحر فانه لم يجمع على أبحار ، وأنا إنما أردت إباحة جمع
« فَعَلْ » هذا على فعول لأمر ثلاثة : أولها أن جمع العصرين لمجد على أمجاد شاع
وذاع ، ولا يمكننا جذبه فضلا عن منعه وتخطئة قائله ونحن في عصر الموجود
العربية أعني الأمجاد ، والثاني أن المعتل من هذا الجمع والمضعف قد جاز جمعه على
أفعال كما مثلت ، والثالث هو أن « فَعَلَا » و « فَعَلَا » أخوي فَعَلْ قد جمعا
قديماً باطراد على أفعال كحمل وأحمال وشبل وأشبال وقفل وأقفال وعود وأعواد .

ويعترضنا في جمع مجد على أمجاد كون « مجيد » مجموعاً على أمجاد قبل هذا الجمع الجديد • وهو كصير وأنصار وشريف وأشراف وملح وأملاح ، ویتيم وأيتام ، ولكنه غير مطرد ، ومخالف لطبيعة جموع التكسير لمنازعة الثلاثي في وزن جمعه •

اقترح استعمال « تفاعل معه »

والاقترح الرابع من اقتراحاتي هو أن يبيح المجمع المكرم استعمال « تفاعل معه » للاشتراك فلم يعرفه العرب في أيام فصاحتهم ، وإنما استعملوا « تفاعلا وتفاعلوا » وتفاعل فلان وفلان بالعطف ، وتفاعل لغير الاشتراك معروف «ألوف كتباعد وتكآد وتعاهد وتواضع وتناوم وتناول وتقاعد وتساهل ، وقد ذكرنا ضيق الأوزان عن استيعاب المعاني العامة آنفاً • فتساهل - على سبيل التمثيل - قد أتى في اللغة للاشتراك تارة وللتفرد أخرى ، والاسناد هو اندي يميزه يقل « تساهل الرجلان » في الاشتراك أي تسامحا « تساهل زيد على عمرو » وهو ضد تعاسر عليه ، فالتساهل في الجملة الأولى واقع من الاثنين ، والتساهل في الجملة الثانية صادر عن الفاعل وحده ، وأكثر السكتاب العصريين لا يميزون بينهما • يقولون « تساهل معه » ويريدون « تساهل عليه » وهم مخطئون لأن « تساهل معه » إن جاز على حسب الاقتراح الذي اقترحت على المجمع المكرم فمعناه أن هذا ساهله ولاينه وسامحه ، من جهته وذلك ساهله ولاينه وسامحه من جهته ، فهما متساهلان ، فإذا أرادوا التساهل لواحد - أو لجهة واحدة وجب عليهم أن يقولوا : « تساهل عليه » كما قلته غير بعيد ، قال محمد بن داود الأصفهاني الفقيه الأديب الشاعر :

هب العروض تساهلنا عليك به فأیٰ نحو بهذا العقل يُحْتَقَب ؟

وقال ثعلب في أماليه في تفسير قوله تعالى « وتصدق علينا : تساهل علينا » وقال الجوهري في مادة الغمض : « وغمض فلان عن فلان إذا تساهل عليه في بيع أو شراء وأغمض أيضاً » • والشواهد موفورة في النثر والشعر والسبب في اقتراحي لا باحة « تفاعل معه » هو أن الأصل في التعبير بفعل الاشتراك أن يسند إلى مرفوعين أو أكثر منهما ، ولا يصح أن يكون أحد الاسمين مفعولاً معه ، كقولهم : « هذا

لا يتفق والأصول، و « هذا لا يتناسب والقانون » يظنون أن المفعول معه ينجمهم من الخطأ وهيئات . غير أننا اليوم بازاء تطور في اللغة والتعبير ، وقد شاع استعمالهم « تفاعل معه » للاشتراك فهم يقولون : تشارك معه وتفاعل معه في الكيمياء ، وتجاوب معه وتعاون معه ، ومن المعلوم أن في الأفعال العربية وزنين للاشتراك هما « تفاعلا وافتعلا » والثاني أخف من الأول وأرشق بنية ، وقد سبق أخاه في التطور . فقد قال المولدون « افتعل معه » بمعنى « افتعلا » والأصل في الاشتراك واو العطف . فقد قال الفصحاء القدامى « اشترك هذا وذاك » ثم جاءت التنية والجمع فحلا محل الواو فقيل اشترك الرجلان واشتركت الرجال ، وضميراهما ينوبان عنهما بالبداهة ، كاشتركا واشتركا ، ولما كانت كلمة « مع » تؤدي معنى واو العطف وكانت الواو تفيد المعية ، حلت « مع » محلها فقيل في التعابير المولدة : اشترك فلان مع فلان ، وقيل « اجتمع معه » بدلاً من « اجتمعا » وقيل « التقى معه » بمعنى « التقيا » وهو غير « التقاه » المتعدى بنفسه للتفرد ، ثم جرى التطور في مجراه فحلت الباء محل « مع » لأنها تفيد المصاحبة أيضاً ، فقد قالت العرب « جئتهم بالليل ومع الليل وليلا » على الحذف وليست تسمية باء « بالليل » ظرفية على شيء من الصواب وإن قال بها من قال من العلماء الكرام - رح - فظرف الزمان شيء وهمي لأن الزمان امتداد توقيتي من الأزل إلى الأبد ، ولو كان ظرفاً حقيقياً لغلبت عليه « في » لا « الباء » ، ولامتنع استعمال « مع » في جملته ، هذا وقد قال تعالى « الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار ، وقال « ومن ^(١) هو مستخف بالليل وسارب بالنهار » وتستعار الباء للظرفية المكانية كما في قوله تعالى « وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت » . « وأنت حل بهذا البلد » كما تستعار « في » لما سموه الظرفية الزمانية كقوله تعالى « شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن » .

ولتأدية الباء معنى المصاحبة والمعية حلت محلها في جملة « افتعل » للاشتراك فقال المولدون « اجتمع فلان بفلان والتقى به واتحد الشيء بغيره واشتبه به » ، قال الشريف الرضي في كتابه المجازات النبوية في شرح الحديث النبوي « لعن الله

(١) قلت في المجمع ساهياً « كالذي هو » ولم يرد علي راد فتأمل علمهم بالقرآن .

الذين يشققون الكلام تشقيق الشعر » وإنما هذا اللعن في الخبر إنما يتناول من بلغ في تدقيق الكلام إلى ذلك الحد ليشتبه الباطل بالحق » وقال سعد التميمي ^{المعروف} بالحيص بيص : « فربما اشتبه التوقير بالحمق » • وقد أصاب التطور الفعل اصطدم ، فقد قالت العرب « اصطدم الفارسان » ثم قال المولدون « اصطدم معه » كما جاء في وفيات الأعيان في بعض التراجم • ثم قال العصريون « اصطدم به » على طريقة حلول الباء محل « مع » التي قدمت ذكرها وأحسبه غلطا •

هذا وإن « تفاعل » للاشتراك لم يسلم من التطور ، وأقدم ما عثرت عليه منه كان من تعابير القرن السادس الهجري ، قال أبو شامة في كتاب الروضتين نقلاً من كلام العماد الأصفهاني الكاتب المشهور « وتوافقوا مع الزك » بوضع « مع » موضع الواو يعني « توافقوا هم واليزك » وقد فشا هذا التركيب في القرن الحادي عشر للهجرة فقد جاء في خزنة الأدب لعبد القادر بن عمر البغدادي نقلاً متصرفاً به من كتاب الموشح للمرزباني ما هذا نصه « روى المرزباني » في الموشح عن الصولي بسنده أن الوليد بن عبد الملك تشاجر مع أخيه مسلمة في شعر امرئ القيس والنابغة الذبياني ، والذي وجدته في الموشح هو « تشاجر الوليد بن عبد الملك ومسلمة أخوه » فقد وضع البغدادي « معا » موضع واو العطف ، وقد فشا هذا الاستعمال في العصور الأخيرة وفي عصرنا خاصة في الأدب والعلوم والفنون والسياسة والاجتماع ، وهو كما قلت مخالف للأسلوب الفصيح ومجانب للتركيب الصحيح فلا بد لاباحته من فتوى لغوية مجمعية •

اقترح تعدية اعتبر الى مفعولين

والاقترح الخامس : هو إباحة استعمال « اعتبر » متعدياً بنفسه إلى مفعولين للحسن والردى ، وما بينهما ، فقد فشا استعماله على هذا النحو في عصرنا فشوا عاماً تاماً كقول القائل : « اعتبره مصيباً واعتبره مخطئاً » ولم أجده معدى هذه التعدية في كلام الفصحاء المدون في الكتب الأدبية والكتب التاريخية • وإنما وجدت قول أبي العباس المبرد في كامله : « واعتبر هذا الكلام بحدده رأساً في باب » ولكني لا أثق بهذا النص فربما يكون « اعتبر » تصحيف « اعتد » وهو من أسلوب المبرد فهو يقول في الأحيان « اعتده كذا وكذا » بدلاً من « عدّه » قال في الجزء الأول

في الصفحة ١٩٦ من طبعة الدايموني الأزهرى في خبر بعض اللاحنين إنه قال « هذه الضبعة العرجاء فاعتدَّت عليه لحناً » والفصحاء استعملوا « اعتبره » بمعنى اختبره ونظر فيه نظر المتعظ ، واتخذ عبرة • ثم استعمل « اعتبر » بمعنى « جرد » المترجم من الانكليزية Checking كقول عز الدين بن الأثير في تاريخه يذكر بعض الملوك • « فاعتبر أمراءه وأعيان دولته » فمن لا يعرف معنى « اعتبر » هذا يظن أن معناه « كرمهم واحترمهم • وجاء في أخبار الحكماء للقفطي « اعتبار خزانة الكتب » أي جردُها العصري - أعاذنا الله من الجرد - وجاء في أخبار افتتاح المستنصرية « إثبات الكتب واعتبارها » وجاء في حوادث سنة ٦٤١ هـ من كتاب الحوادث المسمى وهما الحوادث الجامعة أنه « فيها حفر لمت في مقبرة الشهداء من مقابر باب حرب ، فوجد الحفار جرة مملوءة دراهم يونانية ومما ضرب في الاسلام بالمدينة فأحضرها الحفار إلى المحتسب يوسف بن الجوزي فمضى إلى دار وزير الخليفة المستعصم بالله ، فأمره بالمضي إلى هناك واعتبار الحفر » • كذا قال « باعتبار الحفر » ثم قال « فحفروا فوجدوا جرة أخرى » • ثم تطور الاعتبار فصار بمعنى « إحسان القدر » كما جاء في تاريخ مختصر الدول لابن العبري النصراني من رجال القرن السابع للهجرة ، فقد قال هو أو من نقل عنه في كتابه تاريخ مختصر الدول في وصف بعض الحكماء « كان من الفضلاء المعبرين » وعلى هذا الاستعمال وهذا المعنى اعتمد من ترجم Réhabilitation الفرنسية (برد الاعتبار) •

اقترح قياس فعل وفعيل

والاقترح السادس : هو اشتقاق صفة مشبهة على وزن « فعل » تارة ووزن « فعيل » تارة أخرى من الفعل الرباعي « فاعل يفاعل » أو قياسهما معاً مع ترشيحهما للاسمية في ميدان المصطلحات العلمية الجديدة وإن كان ما ورد منهما يفوت حد القياس ، فانه ينبغي أن يهيمن مجمع اللغة العربية على الأقيسة الحديثة ، ومثال ما ذكرت من الصفة « الأكيل » بمعنى المؤاكل من آكله يؤاكله والبغي من باغت

تباغى والترب من تاربه والبيع من بايعه وأصله «البيع» فجرى فيه الإدغام الواجب
والجري من جاراه وهو كالوكيل والجلس من جالسه والحبيب من حابته والحبيب
من حاسبه والحفيظ من حافظه والخل والخليل من خاله والخليط من خالطه
والخدن والخدين من خادنه والخصيم من خاصمه وكذلك الخصم وهو شاذ
وقياسه الخصم كما شذ الغير من غايره وقياسه الغير والوفق من وافقه وقياسه
الوفق والزوج وقياسه الزبيج • وجاء على القياس الدخيل من داخله ، والزير من
زاوره ومنه زير النساء والذمر من ذامره والردف من رادفه والرئي من راءه
والسلف من سلفه ، والسمي من ساماه والسي والسوي من ساواه والزميل والزمل
من زامله والشبه والشبيه من شابهه والطبق والطبق من طابقه ، والضهي من
ضاهاه والظهير من ظاهره والعدل والعدل من عادله والعشير من عاشره والعميل
من عامله والقييل من قابله والديبر من دابره والعقيب من عاقبه ، والقرن والقرين
من تارنه والقسيم من قاسمه والكف والكفي من كافاه والمثل والمثل من مائله والند
والنديد من ناداه والضد والضديد من ضاده ، والملفق من لافقه ، والنكح من
ناكح والولي من والاه وانضجج من ضاجع والوكيل من واكله ، فهذه زهاء أربعين
مثالاً حضرتني عند إرادتي الاستشهاد والتمثيل وغيرها كثير • ولعلماء اللغة
والصرف إشارات متفرقة إلى معاني هذين المصوغين إلا أنهم لم يمثلوا كما مثلت ولا
جمعوا كما جمعت • وغاية الاقتراح صوغ إحدى هاتين الصفتين أو كليهما عند
الحاجة إليهما من الأفعال التي تقبل الاشتراك والمنفصلة والمغالبة والمضادة والمساواة
والمقابلة •

اقتراح قياس استفعل للحيونة

والاقتراح السابع : وهو الأخير أن يبيح المجمع المحترم اشتقاق فعل واسم
فاعله من وزن « استفعل » لمعنى حيونة الفعل وطلب فاعله فعله وإن لم يكن من
الأحياء المرئيين ولا من البشر العاقلين • فالاشعار بحيونة الفعل يؤذن بإمكان
الحيونة ، فقد قالت العرب « استجز الصوف أي حان له أن يجز ، واستحصد

الزرع : حان له أن يحصد ، واسترم الجدار : حان له أن يرم ، واسترفع الخوان:
 أن له أن يرفع بعد الفراغ من الأكل ، واستحطب الكرم : أن أن يقطع حطبه
 أي يابسه ، واستأخذ الشعر أي حان أن يقص الزائد منه ، واستخرب السقاء أي
 أن خرابه ، واستهدم الحائط : حان هدمه ، واستوقع السيف أي أن له أن يوقع
 باليقعة وهي المسن الطويل • وليس هذا الوزن على التحقيق إلا فرعاً من فروع
 استفعال الذي هو المطلب ، ولكنه لما كان الفاعل من الجماد المعدوم الحياة والارادة صرف
 إلى إفادة الحينونة ويجوز إسناد الارادة إليه على سبيل المجاز كقوله تعالى في سورة
 الكهف « فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض فأقامه » فالجدار لا إرادة له ولكن
 « انقض » وهو على وزن انفع ، وقد اشتقه العرب لارادة الفاعل الحقيقية وشبهها
 لا للمطاوعة كما ظن الصرفيون فلذلك استعمل معه « يريد » أعني فعل الارادة
 وقد شبه الجدار بالأحياء •

وهذا الفعل « استفعال » واسم فاعله « مستفعال » ضروريان للمصطلحات
 العلمية الحديثة وغيرها لتقابل الأسماء الأفرنجية المكسوة بالكاسعة Able كما في
 Abominable والكاسعة lole كما في Visible وللنفي أي غير المستفعلة مثل Imissible
 الواردة في مصطلحات الكيمياء فهذا قياس مفيد أيضاً • وفي المصطلحات العلمية
 والمصطلحات الفنية والمصطلحات الأدبية طائفة كبيرة من الكلمة المختومة بهاتين
 الكاسعتين فيؤدي مفرداتها « المستفعال » ويؤدي جملها « استفعال » • وأختم القول
 بأن « أفعل » في العربية واسم فاعله « المفعول » قريان من ذينكم المشتقين فيمكننا
 الاستفادة منهما أيضاً في المشتقات الاصطلاحية • وهذه هي الجمهرة الأولى من
 المقترحات فقد اطلت فيها وفصلت لأن غرامنا بهذه اللغة الكريمة العظيمة أصبح
 لنا غراماً ولأن الاشتقاق ينبغي أن يكون مستداماً •

شُكْرٌ وَاعْتِذَارٌ

أود أن يعلم قراء هذا الكتاب أنني ألفتُه وأنا تحت وطأة القلاب وهو المرض العضال ذو الآلام المضيئة المُبْلِية ، لئلا يقال : ثبت إخطاؤه ، فانقطعت أنباؤه ، وقد اضطرني هذا الداء العياء الى طبع الكتاب بسرعة ، وفي السرعة ما فيها من التفريط في تتبع الغلط المطبعي وفيما تستحقه هذه الكتب من الشكل والضبط الصحيح مع فقدانها الهمزة (الرابضة على الياء المتطرفة) ، ومع ذلك فقد بذل الطبع الماهر محمد سعيد البياتي صاحب مطبعة أسعد جميع ما أمكنه من مساعدة على الطبع فأنا له من الشاكرين •

وأشكر لابن أختي الأديب الفاضل « حسين إبراهيم السمّاك » أحد معلمي مدرسة عويريج قرب اليوسفية نصّبَه في اصلاح «ملازم» الطبع معي وسعيه الدائب في إخراج هذا الكتاب ، وأنا بعد كل ذلك اعتذر مما وقع فيه من غلط مطبعي لم يكن التفادي منه ممكناً إياي ، ومن الله تعالى التسديد والانجاح •

مُطبع في جنوة

المراجع على حسب ورودها

- ١٩- الصحاح للجوهري «٣٩» .
 ٢٠- تاريخ الطبري (تاريخ الامم والملوك «٣٩» .
 ٢١- الأغاني لأبي الفرج الاصبهاني «٤٠» .
 ٢٢- الأوراق لأبي بكر الصولي «٤٠» .
 ٢٣- شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد «٤٠» .
 ٢٤- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي «٤٠» .
 ٢٥- المغرب في ترتيب المغرب للمطرزي «٤٠» .
 ٢٦- تاج العروس للسيد محمد مرتضى الزبيدي «٤٣» .
 ٢٧- كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي «٥٥» .
 ٢٨- مغني اللبيب لابن هشام الانصاري «٦١» .
 ٢٩- الضرائر فيما يسوغ للشاعر دون الناثر لمحمود شكركري الآلوسي «٦٥» .
 ٣٠- البحوث والمحاضرات لمجمع اللغة العربية ١٩٦٦ «٧٤» .
 ٣١- الصاحبى في فقه اللغة لابن فارس «٧٥» .
 ٣٢- أنساب الأشراف للبلاذري «٧٧» .
 ٣٣- سر الصناعة لابن جنى «٧٧» .
 ٣٥- تاريخ اللغات السامية لاسرائيل ولفنسون «٨٢» .
- ١ - منازل الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى «ص٦» .
 ٢ - البرهان في وجوه البيان لاسحاق بن ابراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب «ص٦» .
 ٣ - ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح المئمر للقلقشندي «٧» .
 ٤ - صبح الأعشى للقلقشندي «٧» .
 ٥ - الكتاب لابن درستويه «٧» .
 ٦ - مجلة المجمع العلمي العراقي «١٠» .
 ٧ - رسوم دار الخلافة لأبي الحسين هلال بن الصابي «١٠» .
 ٨ - الجمان في تشبيهات القرآن لابن نايقا «١١» .
 ٩ - الكامل في الأدب للمبرد «١٤» .
 ١٠- أدب الكتاب لأبي بكر الصولي «١٤» .
 ١١- الخصائص لابن جنى «١٦» .
 ١٢- شرح الشاطبية للشيخ علي محمد الضباع «١٨» .
 ١٣- مختار الصحاح «١٩» .
 ١٤- مقدمة في علوم القرآن «٢٢» .
 ١٥- الأشباه والنظائر للجلال السيوطي «٣٠» .
 ١٦- وقعة صفين لنصر بن مزاحم المنقري «٣٥» .
 ١٧- الاتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي «٣٨» .
 ١٨- أساس البلاغة للزمخشري «٣٨» .

- ٥٥- الارشاد للشيخ العلامة المفيد
• «١٠١»
- ٥٦- الاخبار الطوال لأبي حنيفة
الدنيوري «١٠٢» •
- ٥٧- مروج الذهب للمسعودي «١٠٢» •
- ٥٨- زهر الآداب للحصري «١٠٢» •
- ٥٩- كتاب الفنون لأبي الوفاء بن
عقيل «١٠٢» •
- ٦٠- ذيل أمالي القاضي لأبي عبيد
البكري «١٠٣» •
- ٦١- جمهرة النسب لابن حزم
«١٠٥» •
- ٦٢- مفردات القرآن للراغب
الأصبهاني «١٠٦» •
- ٦٣- كلیلة ودمنة «١٠٦» •
- ٦٤- المصباح المنير للفيومي «١٠٧» •
- ٦٥- جمهرة أشعار العرب للقرشي
«١٠٨» •
- ٦٦- أمالي الشريف المرتضى «١٠٨» •
- ٦٧- مقاييس اللغة لابن فارس «١٠٩» •
- ٦٨- مجالس العلماء للزجاج «١١٤» •
- ٦٩- كتاب الوزراء والكتاب
للجهشياري «١١٥» •
- ٧٠- عصر المأمون لفريد الرفاعي
«١١٥» •
- ٧١- المستدرک علی المعجمات لدوزي
المستشرق «١١٥» •
- ٧٢- الفتح القدسي لعبدالدين
الاصفهاني «١١٦» •
- ٧٣- الانتصاف حاشية الكشاف
«١١٦» •
- ٧٤- فوات الوفيات لابن شاکر
الكتبي «١١٦» •

- ٣٦- الكامل في التاريخ لعزالدين بن
الأثير «٨٥» •
- ٣٧- عرائس المجالس للثعلبي «٨٩» •
- ٣٨- رحلة ابن جبیر الأندلسي «٨٩» •
- ٣٩- المنتظم لابن الجوزي «٩٠» •
- ٤٠- النهاية في غريب الحديث والأثر
للمبارك بن الأثير «٩٠» •
- ٤١- شرح الكافية للرضي
الأسترابادي «٩٢» •
- ٤٢- سيرة ابن هشام مع شرح
السهيلي الروض الأنف «٩٤» •
- ٤٣- تاريخ اليعقوبي «٩٤» •
- ٤٤- لباب الآداب لأسامة بن منقذ
الكناني «٩٤» •
- ٤٥- معجم الأدباء لياقوت الحموي
«٩٥» •
- ٤٦- الامتاع والمؤانسة لأبي حيان
التوحيدي «٩٥» •
- ٤٧- خزانة الأدب لعبدالقادر البغدادي
«٩٥» •
- ٤٨- الحيوان للجاحظ «٩٦» •
- ٤٩- السيد رشيد رضا أو إخاء
أربعين سنة لشكيب أرسلان
«٩٧» •
- ٥٠- شرح الألفية لابن عقيل «٩٨» •
- ٥١- قاموس الفيروزآبادي «١٠٠» •
- ٥٢- الذيل والتكملة لابن عبدالمك
«١٠٠» •
- ٥٣- التاريخ الفخري لابن الطقطقي
«١٠٠» •
- ٥٤- لسان العرب لابن مكرم
الأنصاري «١٠١» •

- ٧٥- زينة النشرة للبتارزي (١١٦٦) .
 ٧٦- شرح شواهد النسائية لعبد
 القادر البغدادي (١٢٠٠) .
 ٧٧- شرح فتوح ثعلب (١٢٤٥) .
 ٧٨- مجمع البحرين لغزير الدين
 الطريحي (١٢٧٥) .
 ٧٩- أمالي أبي علي الغفالي (١٢٩٥) .
 ٨٠- سر الميال في القلب والايصال
 للشدياق (١٢١١) .
 ٨١- تشوار الحاشرة للمحسن
 التنوخي (١٢٢٢) .
 ٨٢- الغنائق للزمخشري (١٤١١) .
 ٨٣- لغة الجرائد لابي ابراهيم اليازجي
 (١٤٦٥) .
 ٨٤- مقاتل الطالبين لأبي الفرج
 الاصبهاني (١٤٧٥) .
 ٨٥- إختساب الكتاب لابن الأبار
 (١٤٧٥) .
 ٨٦- تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء
 لابن الصابي (١٤٩٦) .
 ٨٧- جمع الجواهر في الملح والتوارد
 للمصري (١٥٠٥) .
 ٨٨- تذكرة الكاتب لأسعد خليلي
 الداغري (١٥٤٤) .
 ٨٩- الفرج بعد السدة للمحسن
 التنوخي (١٥٥٥) .
 ٩٠- طبقات الشعراء لابن المعتز
 (١٥٥٥) .
 ٩١- تجارب الأمم لسكويه (١٥٥٥) .
 ٩٢- ذيل تجارب الأمم لأبي شجاع
 (١٥٥٥) .
 ٩٣- مختصر مرآة الزمان (١٥٦٥) .
 ٩٤- كتاب العوائد (١٥٦٥) .

- ٩٥- عيد الخاطر لابن الجوزي
 (١٥٦٥) .
 ٩٦- الجواعل والشواعل لأبي حيان
 التوحيدتي (١٥٧٥) .
 ٩٧- اكتاف للزمخشري (١٤٠٠) .
 (١٥٨٠) .
 ٩٨- أوضح المسالك لابن هشام
 الأتصاري (١٥٨٨) .
 ٩٩- الجامع المختصر في عنوان التاريخ
 وعيون السير لابن السلسلي
 (١٧٧٥) .
 ١٠٠- ديوان الغرزدق (١٧٧٥) .
 ١٠١- المجازات النبوية للشريف
 الرضي (١٧٧٥) .
 ١٠٢- أخبار الحكماء لثقفطي (١٨٦٥) .
 ١٠٣- كتاب الروضتين في أخبار
 النبوتين لأبي شامة (١٨٨٩) .
 ١٠٤- تاريخ مختصر الملوك لابن
 العبري (١٩٠٥) .
 ١٠٥- خريدة القصر للعماد الاصبهاني
 (١٠٥٥) .
 ١٠٦- مفردات القرآن للراغب
 الأصبهاني (١٠٦٥) .
 ١٠٧- كتاب الأنساب للمعاني
 (١٢٤٤) .
 ١٠٨- مجلة لغة العرب للأب أنستاس
 الكرملي (١٤٠٥) .
 ١١٠- كتاب الروضتين في أخبار
 النبوتين لأبي شامة (١٨٨٩) .
 ١١١- معجم البلدان لياقوت الحموي
 (١١٦٥) .
 ١١٢- المزهر في علوم اللغة (٧٩٥) .

رَجَاء

(أرجو اصلاح الغلط وإزالة الاستبهام وزيد الايضاح قبل قراءة الكتاب) •

		الغلط والاستبهام	
		س	ص
على حسب (هو الأصح)	بحسب	٢١	٥
يجهله	لا يجهله	١٢	٧
فلا يعرف	فمن يعرف	١٥	١٠
في القرآن	في في القرآن	١٠	١٦
(٢) ضوء الصبح « ص ٢٠٢ »		٢٦	٢١
وغيره (هو الأصح)	وبين غيره	١٧	٢٢
في العلم	في علم	٣	٢٨
إعراب	إعراب	١	٣٢
لأن المورد بهذا المعنى	لأن المورد	٢٣	٣٢
بقسميه	بقسيمه	٢	٣٣
لهذا القول	لهذا أقول	٢	٣٣
واراه	واروه	٩	٤٢
وروده	وررده	٣	٤٥
الم يطره	الم يطره	٥	٤٧
اسمان مفعول بهما (ويكون تامة)	مفعول بهما	١٩	٤٩
لا ملفوظاً	لا ملفوضاً	١	٥٦
جعفراً	جعفراً	١	٥٦
سبب نصبه	سببه نصبه	٢	٥٦
في غيره	في في غيره	٢	٦٢
مصطفى	مصفى	٢٣	٧٥
الشيخ	لشيخ	١٤	٨٠
بالآرامية الغربية	بالآرامية	٢٠	٨٣
يقال فيه	يقال	٧	٨٨

الاصلاح والايضاح

الغلط والاستبهام

		س	ص
يدل	لا يدل	٧	٩٠
ورؤيتي	وروايتي	١٠	٩٠
عليه أي على فلان	عليه	٨	٩٤
للسهيلي	للسهيل	٢١	٩٤
معجم الأدباء	الأدباء	٢١	٩٥
اخترنا	أخترنا	١٤	٩٨
خصّوها	خصوصاً	١٢	٩٩
الأسف	لأسف	٢	١٠٨
الحاتم	الحابم	٢	١١١
جاء	جاء	٧	١١٢
جاء	جاء	١٧	١١٣
واعتذر عنه	اعتذر عنه	٢٠	١١٣
التعريب	التعريف	١٧	١١٥
غاية	غاية	٤	١١٦
الغافل	الغفل	٢	١١٧
مقابل	مقابل	٣	١١٨
على حسب	على حساب	٤	١٢٠
أو ناس أو فريق	أو ناس فريق	٢٠	١٢١
فلا تبعة	فلا تبعه	١٣	١٢٥
المتعدّي	المعتدي	١٨	١٢٦
احتج	احتج	٥	١٢٧
جادوا	جاددا	١	١٢٨
لا ينبغي	لا ينبغي	١	١٢٨
والله	الله	١٣	١٣٤
حيويتها	حيوتها	١٤	١٣٧
فمصدر	فاسم	١	١٣٨
وتسامحوا	وتسامحوا	١٥	١٣٨
والأكلية بمعنى مصادرها	والأكلية	٤	١٣٨
أثنا	أثنا	١٩	١٣٨
ومحاويج	ومحاريج	٤	١٣٩

الغلط والاستبهام

الاصلاح والايضاح

		س	ص
ومقصورة	ومقصوره	١٧	١٣٩
تضافرُوا	تضفروا	٣	١٤١
حاتم	حاتم	١٤	١٤٧
الخامسة	الخامسة	٨	١٤٨
بن الصابي	ابن الصابي	١٢	١٤٨
قالت	قالت	٩	١٤٩
أكان اذا ثقافة	أكان ثقافة	٤	١٥١
سماعاً	سمعاً	١٠	١٥٢
بالغلط	وبالغلط	١٥	١٥٢
مال	م ل	٧	١٥٥
الفاضل	الف ضل	٣	١٦٢
الصواب	اصواب	٧	١٦٣
تال	ت ل	٨	١٦٧
الخافض	الخافض	٨	١٦٩
وأنا أمامه	وأنا أمامه	٩	١٧١
عيناك	عينك	١٢	١٧٦
فاحذرُوا	فاحذرُوا	١٢	١٧٧
ابن الساعي	ابن الساعي	٢٢	١٧٧
فعال	فعالة	٢٢	١٨٠
واستعارت	واستعادت	٢	١٨٣
الثبيجة	الثبيجة	٣	١٨٥
وهو	وهي	١٦	١٨٦
المعروف	المعروف	٤	١٨٩
Immiscible	Imissible	١٤	١٩٢
الف نهار ونهار	الف نهار ونهار	١٦	غلاف الكتاب
والدولة الايلخانية	الاييلخانية	٢٢	غلاف الكتاب

الفهرس

رقم الصفحة	رقم الصفحة
٢٠ - كتابة «مائة ومئة ومائة» وما يوجب التيسير منها .	٣ - السبب في تأليف كتاب «مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد» .
٢١ - الوهم الفاشي بين الناس بسبب ألف «مائة» الزائدة .	٤ - السبب في تأليف هذا الرد ومثال من أدب مؤلف «المناقشات» .
٢٢ - النصب بنزع الخافض وكونه غير محدود ولا معدود .	٥ - هل كان إصلاح الاملاء من إجماع علماء مجتمعين؟
٢٤ - فلسفة التعدي واللزوم في الأفعال	٦ - التحسين ودفع اللبس وتسهيل الكتاب أسباب إصلاح الاملاء .
٢٤ - كون التعدي أصلياً فيها واللزوم طارئاً عليها .	٧ - الاجتهاد في تيسير الاملاء مباح البارع الاقتراح .
٢٤ - تطور الأفعال من التعدي الى اللزوم حقيقة ومن اللزوم الى التعدي لفظاً .	٨ - نقط الياء المتطرفة والايهام والابهام الناشئان من عدم نقطها
٢٥ - مثل من الأفعال التي نشأ منها أفعال لازمة مع بقاء متعدياتها .	٩ - احتجاج الأستاذ الكبير محمد بهجة الأثري لتيسير الاملاء .
٢٧ - معاني الأفعال الأصلية ومعانيها المكتسبة .	١٠ - مثل للالتباس الحادث من عدم نقط الياء المتطرفة .
٢٩ - تعدي الفصحاء للأفعال اللازمة تعدي لفظية .	١٣ - هل يجب فصل «أن» المصدرية العاملة عن «لا» .
٣٠ - تعدي الأفعال بالتضمين .	١٦ - هل يجب إبدال همزة أئمة الثانية ياءاً؟ ورد ذلك .
٣٢ - إعراب جملة «سقيت الحصان دلوأ ماءأ» الرؤوفية .	١٩ - إنكار وجود «المطاوعة» في اللغة العربية .
٣٤ - هل يجوز تقدير حرف الجر لدلو المنصوبة .	١٩ - هل لما سمي «ظرف الزمان» وجود حقيقي؟
٣٦ - التعدي بال حذف والايصال .	١٩ - إعراب جديد لفعلي التعجب «ما أفعله وأفعل به» .
٣٧ - كثرتها في المتعدي الى واحد بنفسه والى ثان بالجار ومثل لها .	١٩ - إبدال العرب من أحد حرفي المضعف حرفاً جديداً .
٣٨ - المفعول به المحذوف في جمل أفعال مشهورة .	

- الوجود .
- ٦٠- همزة النقل المعدية للفعل الثلاثي
اللازم .
- ٦٢- تعدية الفعل الثلاثي اللازم بنقله
الى وزن « استفعل » .
- ٦٤- المد والقصر في الأسماء وجواز
مد المقصور في الشعر .
- ٦٥- هل كربلاء من الأسماء العربية
المدودة في أصلها .
- ٦٦- كون « كربلاء » من الأسماء
الآرامية فلا ألف مد في الآرامية .
- ٦٧- أكر بلاء مدينة عربية التأسيس أم
منشأة قبل اقدوم العرب ؟
- ٦٨- معنى كربلا بالآرامية ورد على
ياقوت في كلامه على اشتقاقه .
- ٧٠- بحث للأستاذ الباحث كوركيس
عواد في أسماء المدن العراقية
قديمها وحديثها .
- ٧٤- توقيف اللغة واصطلاحها وأقوال
العلماء في ذلك .
- ٨٠- اللغة الآرامية لغة اعجمية
بالنسبة الى العربية .
- ٨١- موجز تاريخ الآراميين أي الأرمانيين
وتاريخ لغتهم .
- ٨٤- رد دعوى مؤلف المناقشات
أن اللغة الآرامية لغة عربية .
- ٨٦- أيقال شعر مخضرم أم شعر
مخضرمي ؟
- ٨٦- أيقال : أحد الوجود أم إحدى
الوجوه ؟
- ٨٩- أيقال « عدم الشيء » أم « عدم
وجوده » ؟

- ٣٩- عفا فلان الذنب وغيره هو الأصل
وخطأ المطرزي .
- ٤٢- ميل العربية الى الحذف والايصال
ومثل له قديمة وحديثة .
- ٤٤- الأفعال المتعدية اللازمة ومثل لها
لم يجمعها العلماء .
- ٤٤- المشتقات الميمية الأوائل محدثة
بالنسبة الى غيرها .
- ٤٥- أسماء المفعولات واختصارها
المخل المورث للابهام .
- ٤٧- تعدى الأفعال العامة وإحصاء
للمتعدى واللازم .
- ٤٩- التعدى الحقيقي والتعدى اللفظي
والمفعول به الحقيقي والمفعول
به اللفظي .
- ٥٠- المفعول به الحقيقي في جملة
المتعدى الى مفعولين والمتعدى الى
ثلاثة .
- ٥٢- الفرق بين « القاعدة » و « الضابط »
في النحو .
- ٥٣- هل عرف ابن جني « المفعول به
اللفظي » ؟
- ٥٣- تدليس مؤلف المناقشات فيما
نسب الى ابن جني من ذلك .
- ٥٤- رأي ابن مضاء القرطبي في تزييف
العامل النحوي والرد عليه .
- ٥٥- خيال ابن جني وتلعبه بالكلام .
- ٥٧- الفعل والمصدر أيهما أقدم وجوداً
في اللغة .
- ٥٧- أدلتنا الجديدة الثلاثة عشر الدالة
على سبق الفعل للمصدر في

- ٩٠- عود الى الكلام على نزع الخافض والتضمين .
- ٩٢- دعوى مؤلف المناقشات نزاهة كلامه مع تعريضه الأليم .
- ٩٤- أو عامه اللغوية والنحوية : أيقال حفظ له الشيء أم حفظه عليه ؟
- ٩٥- لا يقال «لذا فقد» ولا «لذا فان» .
- ٩٨- لا يقال «رغب أن يفعل» للارادة بل «رغب في أن يفعل» .
- ٩٨- أيقال «ناقشه أم ناقش معه» ؟
- ٩٩- معنى «عادي» عند فصحاء الأمة العربية .
- ١٠٠- يقال «لا بأس به» ولا يقال «لا بأس منه» .
- ١٠٠- ما معنى «بدون» عند فصحاء الأمة العربية .
- ١٠٣- أيما الصحيح انقسم على كذا ام انقسم الى كذا ؟
- ١٠٦- لا يقال «الآنف الذكر» بل «المذكور آنفاً» .
- ١٠٦- لا يقال «فعله رغم فلان» بل «على رغمه أو برغمه» .
- ١٠٧- لا يقال «أسف له» بل «أسف عليه» .
- ١٠٩- معنى «التدليل» و «الدلالة» .
- ١١٠- لا يقال «أجاب عليه» بل «أجاب عنه» .
- ١١١- معنى «أخذ عنه مباشرة» .
- ١١٢- لا يقال «ما تَبَقَى» بل «ما تَبَقِيَ» .
- ١١٢- الحالية الجيلية لا تجوز وسبب ذلك .

- ١١٣- يقال «اعتذر من التقصير والذنب» لا عنهما .
- ١١٥- لا يقال «وفق شروط» بل «على وفق شروط» .
- ١١٧- يقال «فلان مغترض» لا «مغرض» .
- ١١٧- المفرد لا يصطلح بل يقترح .
- ١١٨- «أو» تخالف «أم» .
- ١١٩- ما معنى التبسيط ؟
- ١٢٠- معنى كلمة «بعض» إذا لم تكرر في القرآن وعند الفصحاء .
- ١٢٢- معنى «البسيط» عند فصحاء الأمة .
- ١٢٢- أسماء الاشارة التي بعد «ها» التنبهية .
- ١٢٣- أتبع المزيد من تبع المتعدي ينصب مفعولين بنفسه .
- ١٢٤- كيف نستعمل «هكذا» و «كهذا» و «هذا» ؟
- ١٢٥- أبناء ابن جني الثلاثة الأدباء الفضلاء الكاتبون الضابطون المتخرجون .
- ١٢٦- يقال «زاده» لا «أزاده» .
- ١٢٧- الانتفاع بالشيء لا «في الشيء» .
- ١٢٧- معنى «التكرم» الحقيقي وتطوره .
- ١٣٠- لا وجود للفعل «برر» ولا لاسم فاعله «المبرر» في العربية .
- ١٣٣- يقال «في الأقل والأغلب» لا «على الأقل والأغلب» .
- ١٣٤- إمّا يجب تكرارها عند الفصحاء .

- رقم الصفحة
- ١٥٣- معنى « الرواية » عند أهل
الدراية .
- ١٥٤- غلطات المقرظين الكتاب الشيخ
رؤوف .
- ١٥٤- يقال « توفر عليه » لا « توفر
له » .
- ١٥٦- معنى « بالاضافة اليه » هو
« بالنسبة اليه » .
- ١٥٩- المفاهيم جمع المفهوم حكمها
كحكم المشاهير جمع المشهور .
- ١٦٠- يقال « المعجمات والمعاجيم » لا
« المعاجم » .
- ١٦٠- واضع أول معجم لغوي عربي
الخليل بن أحمد الأزدي .
- ١٦٢- المعجمات لا القواميس .
- ١٦٣- الاراءة غير « الرؤية » .
- ١٦٣- لا يقال « المرغيم الراغم والمقهور
القاهر » .
- ١٦٤- دراسات في اللغة لا «دراسات
عنها » .
- ١٦٥- كشف الشيء هو غير « كشف
عن الشيء » .
- ١٦٦- كيف يستعمل « التلؤ » ؟
- ١٦٧- لو أن عراقياً . . .
- ١٦٩- يقال « تكفل به » لا « تكفله » .
- ١٧٠- معنى « أمامك » و « أمامه » .
- ١٧٢- يقال « حاز الشيء » لا « حاز
عليه » .
- ١٧٣- يقال : قرأ على فلان .
- ١٧٣- يقال « في الأقل » لا « على
الأقل » .

- رقم الصفحة
- ١٣٥- غلط مستغرب .
- ١٣٦- الفضلة الواجبة الذكر في الكلام
والكتابة .
- ١٣٧- إنَّ تمنع ما بعدها أن يعمل
فيما قبلها .
- ١٣٧- الحيوية والمصدر الصناعي .
- ١٣٨- المشاهير جمع المشهور
والجموع التي وردت على هذا
الوزن .
- ١٤٠- التضافر هو الصحيح الفصيح
و « التظافر » لغة ركيكة .
- ١٤٢- يقال « تعرّض له » لا « تعرّض
إليه » .
- ١٤٣- يقال « ورد عليّ كتاب » لا
« وردني كتاب » .
- ١٤٥- يقال « تعرّف الأمور » لا
« تعرف عليها » .
- ١٤٨- السماحة وكيفية اسناد الفعل
اليها .
- ١٤٨- تاريخ استعمال « الحضرة » و
« الخدمة » .
- ١٤٩- يقال « رد قول فلان » لا « رد
على قوله » .
- ١٥١- التقريظ والتقريض .
- ١٥١- معنى « ساهمه » عند الفصحاء
وتطوره ؟
- ١٥٢- يقال « في أثناء الشيء والزمان
لا « أثناءهما » .
- ١٥٢- كاف التشبيه لا تقوم مقام
واو العطف .
- ١٥٣- يقال « المحرم » لا « محرم » .

رقم الصفحة

- ١٧٤- المبادرة هي للنشر واشتباها .
 ١٨٠- مقترحات ضرورية في قواعد اللغة العربية .
 ١٨٠- اللغة العربية لغة اشتقاقية .
 ١٨٠- ضيق أوزان الأفعال لقلتها .
 ١٨٠- وزن «فعل» ومعاينه البنائية .
 ١٨١- مفعول للآلة والأداة .
 ١٨٢- استعارة وزن الآلة للمبالغة .
 ١٨٣- استعارة وزن الآلة للمكان .
 ١٨٣- اقتراح جمع مفعول على مفعولين .
 ١٨٣- استعارة الجنوح في العربية .
 ١٨٤- اقتراح جمع «فعل» على فعولين .

رقم الصفحة

- ١٨٥- اقتراح جمع «فعل» على افعال قياساً .
 ١٨٦- الجموع التي على افعال جمع «فعل» .
 ١٨٧- اقتراح استعمال «تفاعل معه» .
 ١٨٨- اقتراح تعدية «اعتبر» الس مفعولين بنفسه .
 ١٩٠- اقتراح قياس «فعل وفعل» .
 ١٩١- اقتراح قياس «استفعل» للحينونة .
 ١٩٢- «أفعل» اللازم قريب من «استفعل» اللازم .
 ١٩٣- شكر واعتذار .
 ١٩٤- المراجع على حسب ورودها .
 ١٩٧- اصلاح الغلط وإزالة الاستبهام .



مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي

رابطہ بدیل
lisanerab.com

www.lisanarb.com

